

اليسار

رأية المستضعفين في الأرض

□ العدد التاسع والأربعون / مارس ١٩٩٤م / رمضان ١٤١٤هـ / الثمن ١٥٠ قرشا مصريا □

التحالفات السياسية
بين اليمين واليسار

اسرائيل تطلب
اغلاق عثاب
المنظمة في الخارج

المخابرات المركزية
تسلح فرانكنشتين هذا
العصر

نعم... الحكومة
تقهر الفلاح



حزب كاسب ديفيد والاستسلام المهين

حقيقة الأزمة في المنظمة المصرية لحقوق الانسان

زهرة من هشة

في اليوم الذي صدر فيه العدد الماضي كان في انتظارنا مفاجئة. اتصلت الزميلة «صفاء سعيد» المشغولة على الأجهزة الفنية والمقر بأعضاء مجلس المستشارين وهبة التحرير ودعتهم لاحتفال عائلي صغير بانتهاء العام الرابع من عمر اليسار، وفي الاحتفال قدمت مفاجئتها الثانية، فقد قامت بجمع تبرعات من عدد من أعضاء مجلس المستشارين وأصدقاء اليسار، قدمتها إلى رئيس التحرير، ليستعين بها في سد بعض العجز الحالي الذي نعيشه كل شهر. كانت المفاجأة بمثابة زهرة منمشة أكدت للجميع ضرورة استمرار «اليسار» مهما كانت المصاعب والتضحيات.

فألى «صفاء» وكل العاملين في اليسار تهدي أسرة التحرير هذا العدد، الذي نبدأ به عامنا الخامس.

ويختلف هذا العدد قليلا عن الأعداد السابقة، فالمادة العربية والعالمية احتلت مساحات أكبر من المعتاد، فبالإضافة إلى رسائل موسكو وواشنطن وبرلين وإيطاليا والقدس وعمان... هناك موضوعان مترجمان لهما أهمية خاصة بالنسبة لنا، الأول تقرير اسرائيلي خطير يكشف أسرار القنبلة الاسرائيلية النووية، والثاني تقرير امريكي حول ظاهرة الجماعات الارهابية المنتشرة في عالمنا العربي والمعروفة باسم «الافغان العرب»، ودور المخابرات المركزية الامريكية في تدريبهم وتسليحهم خلال الحرب الافغانية.

ورغم أن المساحة التي خصصت للاحداث المصرية أقل من المعتاد لهذا السبب، ولاعتبار مناجي زوميلين عزيزين عن تسليم موضوعهما، ولعدم وجود أحداث سياسية أو اقتصادية هامة خلال هذا الشهر - فالركود أصاب كل شيء في مصر - فهناك متابعة لقضايا بالغة الأهمية... خاصة قضية الاتدفاع المأمون للتطبيع مع إسرائيل... كلمة أخيرة... بعد أيام ينتهي شهر الصيام، وتحفل بعيد الفطر المبارك... فكل عام وأنتم والوطن والأمة في خير.

اليسار

في هذا العدد

- مؤلفنا**
حزب وكاتب ديبند والاسلام المين..... حسين عبد الرازق ٤
- قضايا ساخنة**
الملت الكاظم للأزمة في المنظمة المصرية لحقوق الانسان..... مدحت الزاهد ٦
القنبلة النووية الاسرائيلية..... اسرائيل شاخاله ١٢
جيشا سلحت المخابرات الامريكية فرانكشتين هذا العصر..... نورأ أمين ١٧
- مصر**
قانون العمل الموحد في «جيت» أولا وأخيرا..... حسن بدوي ٢٣
علم العمال الحق..... عبد الفقار شكر ٢٥
مهم الحكومة بفتح الفلاح..... هريان نصيف ٢٦
الابعاد الاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي..... عبد المولى اسماعيل ٢٨
التحالفات السياسية بين اليمن واليسار..... يسرى مصطفى ٣٠
الغابت الاشتراكية فاشتد الارهاب..... خليل حسن خليل ٣٢
سكان كانهير
الفتاة
- العرب**
الانتخابات البلدية في موريتانيا..... صلاح صابر ٣٦
رسالة القدس: مطلب اسرائيلي جديد بعد اتفاق القاهرة..... حنا عميرة ٣٨
رسالة عمان: حيتان الدواء والفتاء وجرائم والعرب الافغان..... علي الرنتيس ٤٠
السرودان... الانتفاضة الديمقراطية كمادة للدراسة..... عبد العزيز حسين الصاوي ٤٢
- العالم**
رسالة إيطاليا: الموسم الصعب... والانتخابات بالتلفزيون..... فريدة النقاش ٤٥
رسالة موسكو: الصراع بين مؤسسات السلطة في روسيا..... أحمد الحميسي ٤٨
رسالة برلين: الانتخابات في ظل الازمة..... نبيل يعقوب ٥٤
رسالة واشنطن: ثورة «فراغتة المكسيك»..... سمير كرم ٥٧
- فكر**
من الدولة المسكر... الى الدولة النووية..... محمد عصفور ٦٣
- علم**
الذكاء... ثورة ثالثة يشهدها العالم..... ليلي الشريفي ٦٦
- كتب**
صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب..... لويس جرجس ٧١
انطونير جرامشي... كراسات السجن..... فريدة النقاش ٧٣
- فن**
سينما بين شيان... وأفلام كهلة..... أحمد يوسف ٧٧
- أبرار ثابتة**
اسلام لا كهانة: خليل عبد الكريم (٢٢) ارشيف اليسار: د. رفعت السميد (٦٨)
مين X شمال (٨٠) مشاهات: صلاح عيسى (٨٢).

عضوا.

«وأعلن «رئاسات أدري» رئيس الكنيست الاسرائيلي في الدار البيضاء عن انشاء شركة مختلطة «اسرائيلية-مصرية» مصرية» تتولى إقامة خط جوي بين المغرب واسرائيل عبر مصر لتسهيل نقل اليهود الاسرائيليين من أصل مغربي والذين يرغبون في زيارة بلادهم المغرب».

يوعاد الحديث مرة أخرى- وبصفاء هذه المرة- عن مشروع السادات شق قناة عبر سيناء تنقل مياه النيل إلى إسرائيل.

وزيقت مصادر غربية بين مشروع قناة النيل، ومشروع شق قناة من البحر الاحمر الى البحر الميت يبلغ طولها نحو ٢٨٠ كيلو مترا وتهدف الى رفع مستوى المياه في البحر الميت وتوليد الطاقة الكهربائية من خلال استغلال انتقال المياه بين البحرين، ومشروع ثالث لشق قناة من البحر الميت الى البحر الأبيض المتوسط. وقالت هذه المصادر: أن الحكومة الإيطالية أبدت استعدادها لتمويل دراسة الجدوى لمشروع قناة البحر الاحمر- البحر الميت» بعد موافقة الاردن ومصر واسرائيل والسلطة الفلسطينية، وبناء ميناء ضخم بين ميناء العقبة وميناء إيلات في منطقة مسار القناة الجديدة.

وطبقا لدراسة اسرائيلية فإن تكلفة شق القنوات الثلاث المقترحة ستتراوح بين ٧٥٠ مليون دولار و١٦ مليار دولار لكل قناة على حدة. كما يشمل المشروع انشاء محطات لتحلية المياه تقدر تكلفتها بنحو مليار دولار وتنتج نحو مليار متر مكعب من المياه العذبة سنويا.

وكما تنقل هذه المصادر: «والمشروع واحد من مجموعة المشاريع الرامية الى تأمين الاندماج والتداخل الاقتصادي في الشرق الأوسط التي كشف عنها البنك الدولي» ويساهم البنك الدولي بالتعاون مع الولايات المتحدة والمانيا في تمويل أبحاث دراسات الجدوى.

ورأى هذا الاندفاع المصري المحسوم للتطبيع، أو على الاصح للدخول في خيبة الارتباط والاندماج والتداخل مع اسرائيل والسوق الشرق أوسطية.. اندفاع عربي مماثل. فأعلنت قطر على لسان وزير خارجيتها «حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني» أن حكومتها تجري محادثات أولية مع إسرائيل حول مشروع ضخم لتصدير الغاز الى اسرائيل. وإلى أوروبا عبر إسرائيل. ويقدر

تكلفة المشروع بنحو ٢ مليار دولار.

واستقبلت الدار البيضاء، وقد اسرائيلي برئاسة النائب «رئاسات أدري» رئيس الكنيست الاسرائيلي للمشاركة في مؤتمر والتجمع العالمي لليهود المنحدرين من أصل مغربي... وهي خطوة جديدة في العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية الثنائية بين المغرب واسرائيل، خاصة في مجالات الزراعة والنقل والسياحة. وقد قام رجال أعمال مغاربة ومستوطنون حكوميون بزيارات عديدة لاسرائيل في الفترة الأخيرة.

وقد زارت وفود أردنية وتونسية اسرائيل للبحث في امكانيات التعاون المستقبلي! وتترقب الدوائر السياسية أن يبحث مجلس الجامعة العربية هذا الشهر طلبا أمريكيا برفع المقاطعة العربية لاسرائيل من المستوى الثالث، والتي تنصب على الشركات الدولية المتعاملة مع إسرائيل. وكان وزير التجارة الأمريكي قد تقدم بهذا الطلب خلال زيارته للقااهرة في ٢٦ يناير الماضي. بعد زيارته للسعودية والاردن واسرائيل، وأعلن «روبرت براون» أن «دولا عربية ستعلن قريبا انتهاء المقاطعة لاسرائيل».

وقد أثار أدراس أمين عام الجامعة العربية لهذا الاقتراح في جدول أعمال مجلس الجامعة (الدورة ١٠١ مارس ١٩٩٤) ردود فعل متباينة، خاصة وأن مجلس الجامعة اتخذ قرارا في ٢٢ نوفمبر الماضي بالابقاء على المقاطعة العربية لاسرائيل بجميع مستوياتها.

وتكتسب الصورة التأساوية بما أعلنه شيمون بيريز خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده زعمقات في «دافوس» بسويسرا. من عقد مؤتمر في «عمان» بالاردن للبحث في المستقبل الاقتصادي للشرق الأوسط. وتشير الأنباء الاسرائيلية الى أن هذا المؤتمر تعد له «المجموعة الاقتصادية الدولية» ومجلس العلاقات الخارجية «الأمريكي» ويلعب فيه دورا خاصا كل من ديتش روس وويتشارد مورلي، ويتوقع أن يشارك فيه ما لا يقل عن ٤٠٠٠ مسئول ومدير ورئيس مجلس إدارة يمثلون «نخبة» الاقتصاد العالمي، وقد يحضره عدد من رؤساء الدول من بينهم «كلينتون» و«ميتسران» و«ميجورو» و«كول» و«هوسوكاوا» باعتباره مؤقراة عالمي للتنمية في الشرق الأوسط.

أن هذه التحركات، والتي تتم تحت اسم التطبيع، أو السوق الشرق

أوسطية، أو تنمية الشرق الأوسط، أو السلام.. تهدف جميعها الى ضمان مستقبل اسرائيل، في ظل السلام «الأمريكي- الاسرائيلي» الذي يفرض على المنطقة، وهو بالقطع شهر السلام الشامل والعاقل الذي تحدث عنه.

إن ما يجري الآن يهدف بوضوح الى اقامة صيغة للتعاون الاقليمي على مستويات سياسية وثقافية واقتصادية، لايحقق نحسب الاعتراف العربي والفلسطيني الشامل بمشروعية دولة اسرائيل- التي قامت على اغتصاب جزء من الارض الفلسطينية عام ١٩٤٨- داخل حدود آمنة ومعترف بها.. ولكنه يوفق لها مقومات الحياة الرغدة من الموارد العربية، ويفرض قيام نظام شرق أوسطي استعماري جديد يحفظ المصالح الاستعمارية للولايات المتحدة وحلفائها. ويحفظ لاسرائيل بدورها كركيزة لهذه المصالح، ويحل محل النظام الاقليمي العربي ومؤسسات العمل العربي المشترك، وينهي فكرة القومية العربية وشعارات الوحدة، وحركة التحرر الرضوي العربية.

فالاقتصاد الاسرائيلي مهدد بالانهيار في ظل السلام، سالم يتم انقضاء من خلال هذا الدور الجديد الذي يخطط له من خلال التطبيع والسوق الشرق أوسطية.

من هنا فالمقايسة الحقيقية التي تطرحها اسرائيل ليس الارض مقابل السلام، وإنما الجزء مقابل الكل.. الاراضي المحتلة مقابل استغلال كل الاراضي والفروات العربية من خلال التطبيع والسوق الشرق أوسطية.

فهل بكل حزب كاسب ديمق من تصور استسلامه للصهاينة والامريكان باعتباره القمية وشجاعة ووضوحا «واجتهاد» دروب السلام الوعرة؟!.

وهل تسمى القوى الوطنية المصرية والعربية الأشياء بأسمائها، وترفض هذا الاستسلام المبهين، وتتصدى بشجاعة لهذه الكارثة التي توشك أن تصيب بنا وبأمتنا وتنصب اسرائيل دولة امبريالية قائمة في المنطقة العربية، تحت اسم التطبيع والسوق الشرق أوسطية؟

هذا هو السؤال.. الذي لا بد أن يجيب عنه انيسار المصري والعربي وكل القوى الوطنية.. ومن خلال الأعمال لا الأقوال.

اليسار/العدد التاسع والأربعون/ مارس ١٩٩٤ (٥)

الملف الكامل

للأزمة في المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

لماذا فشل اجتماع يناير ١٩٩٤ ؟

ونحن في هذا الاجتماع الخاص بمنظمة معنية بحقوق الإنسان نسمع منذ ساعات اتهامات تزوير استمارات العضوية وطمعون في صحة التصاب، دون أن يعياً أحد حتى بتكذيب ما أثيرا.

وقد بدت قدرة عادل في الوصول إلى الميكروفون في هذا اليوم بمثابة انتصار ، فقد عز الميكروفون على معارضي بعض سياسات مجلس أمناء المنظمة، فلم يتمكنوا منه إلا لبضع دقائق بعد بضع ساعات من طلب الكلمة، بينما لم يتمكن حلمي شعراوي وهاني شكر الله عضوا المجلس اللذان قدما استقالتهما احتجاجا على بعض سياساته من الوصول إلى الميكروفون أصلا في حين لم يحضر الجمعية عضوان آخران استقالا من المجلس هما د. نادر قمرجاني ود. أحمد عبد الله.

قبل عادل عيد كان حسين عيد الرازق مقرر لجنة تلقي الطعون، -التي تشكلت بطلب من أعضاء الجمعية العمومية ووافق عليه المكتب التنفيذي- قد تمكن بعد ساعات من طلب الكلمة من الحديث فأكد أنه فرجى مع محمد فائق رئيس اللجنة والأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان بحضور أكثر من ١٣٠ عضوا في هذا الاجتماع بالمخالفة للقواعد التي وضعتها اللجنة، تطبيقا للاتحة المنظمة نفسها.

وقد ذهب هذا الجزء من حديث حسين عيد الرازق مع الريح، وإن كان لحديثه بقية سوف يأتي الكلام عنها. كان الاجتماع قد بدأ بكلمة لمحمد إبراهيم كامل رئيس المنظمة المصرية

ملحق الزاهد

جوانب الأزمة قائلا: أنه قبل كل انتخابات تطالب المعارضة الحكومة بتنقية الجداول حتي تعبر الانتخابات عن الإرادة الحرة للمواطنين بغير تزوير، وبالطبع يرفض الرئيس مبارك

سوف تظل وقائع ماجرى بدار نقابة الصحفيين يوم الجمعة الحزينة ٢٨ يناير ١٩٩٤ والذي كان محددا لعقد الجمعية العمومية للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان محفورة في ذاكرة من تابعوا الأحداث المؤسفة لهذا الاجتماع، والتي انتهت إلى انسحاب ثلث أعضاء الجمعية العمومية.

قبلها كان عادل عيد عضو مجلس الأمناء، والنائب السابق المستقل بمجلس الشعب، قد نجح بعد ساعات من طلب الكلمة من الوصول إلى المنصة ليمر بمرارة عن أحد

محمد فائق... أهمية الوحدة والرفاق



(٦) اليسار/العدد التاسع والأربعون/مارس ١٩٩٤

كيف نفذ دعاة المنظمة واستقلاليتها
وضبط عضريتها عكس خطتهم ثم تحولوا
أسرى الخطة المضادة.

استقلالات مسببة

وبعض مظاهر هذه الأزمة يمكن التعرف
عليها من الأسباب الواردة في استقالة خمسة
من أعضاء مجلس الأمناء على فترات، منذ
أن انتخبت الجمعية العمومية التي انعقدت
في ٣١ مايو ١٩٩١، ١٥ عضواً للمجلس
الجديد. والأعضاء الذين تقدموا باستقلالات
مسببة متتابعة هم د. نادر فرجاني في
٢٤ أبريل ١٩٩٢. وحللى شعراوي
ود. أحمد عبد الله وعبد الله خليل
في ١٣ مايو ١٩٩٣ - وقد سحب
عبد الله خليل فيما بعد استقالته -
وهانى شكري الله في ١٠ يناير
١٩٩٤.

ورغم أن نص استقالة د. نادر فرجاني
لم يكن من الأوراق التي أتت على الاطلاع
عليها إلا أن خطابه إلى محمد فائق رئيس
لجنة التظلمات التي تشكلت باقتراح من
أعضاء في الجمعية العمومية، بشأن ما أثاره
تقرير المكتب التنفيذي عن دوره في لجنة
العضوية يكشف بعض هذه الأسباب:

«إن طلبات العضوية وسجلاتها لم تكن
أبداً في حيازتي، وبالطبع لم أقرب منها بعد
استقالتي في أبريل ١٩٩٢، وإنما كانت
الطلبات والسجلات دائماً في حيازة الأمين
العام وأمين الصندوق، وتقع عليهما بالتالي
مسئولية أي تلاعب فيها، في أي وقت من
الأوقات.

إن أحد أسباب استقالتي من المنظمة
بتاريخ ١٩٩٢/٤/٢٤ كما شرحت في
رسالتي لأعضاء الجمعية العمومية السابقة،
هو إدمان الأمين العام وأمين الصندوق للتزوير
في صحة الاجتماعات، وفي محاضرها، وفي
وثائق المنظمة عامة، ولدي وثائق مكتوبة
ثبتت هذا النمط من السلوك قبل استقالتي،
ولكنهما بإيمان في تخطيطهما الأخير إلا أن
يقدمان دليلًا جديدًا على تلاعبهما بأهم
سجلات المنظمة تلك الخاصة بالعضوية».

ونلاحظ هنا أن استقالة د. نادر
فرجاني قد اتصلت أيضاً وفقاً لما كان
مستداولاً بالموقف من التحويل الأجنبي،
ويشير تقرير مجلس الأمناء إلى امتناعه عن
التصويت عند مناقشة الأمر.

كما نلاحظ أن تقرير مجلس الأمناء لم

الأضواء على بعض مظاهر الأزمة التي أحاطت
بالمنظمة ثم أصبحت تمسك بتلابيبها بعد
اجتماع ٢٨ يناير ١٩٩٤.

ويشمل ملف الأزمة قضايا أساليب القيادة
واتخاذ القرار، وتصور بناء المنظمة في علاقتها
بالتقوى السياسية والحزبية في المجتمع،
والتحويل الأجنبي والصلة بمنظمات حقوق
الإنسان الدولية، وقضايا تطوير المنظمة بين
ثلاثة تصورات المنظمة المغلقة (المتعمدة)
على فريق من المحترفين) والمنظمة
الائتلاف أو الجبهة (المتعمدة على برنامج
حد أدنى للحريات بين قوى المعارضة)
والمنظمة العضوية (القائمة على بناء تيار
شعبي وديمقراطي لحقوق الإنسان). ثم أخيراً
الخلاص حول التزوير الذي حدث في النصاب
القانوني للجمعية العمومية.

ومثل هذا الاستعراض يبدو ضرورياً
لكشف المفارقة بين الدور الهائل الذي كانت
تقوم به المنظمة في الدفاع عن حقوق الإنسان،
وهو الدور الظاهر للعيبان، وبين عوامل
الضعف التي كانت تنمو داخلها، مهددة هذا
الدور نفسه بالتراجع كما حدث بعد اجتماع
٢٨ يناير ١٩٩٤، وأيضاً لكي يرى القارئ

استقبالها الحضور بحفاوة بالغة تقديراً لدور
الرجل ومكانته وباعتبارها آخر دورة له في
موقع الرئيس. ثم كلمة لمحمد فائق الأمين
العام للمنظمة العربية حيا فيها دور المنظمة
المصرية وأشار فيها إلى دور حركة حقوق
الإنسان في حماية الحريات وأهمية الوحدة
والتوافق في حل مشكلات المنظمة.

بعدها تصاعدت مظاهر التوتر مع كلمة
بهي الدين حسن، أمين عام المنظمة، فبعد
أن عدة إنجازات المنظمة في الدفاع عن حقوق
الإنسان - التي لم تكن محل خلاف في هذا
الاجتماع - وصف معارضي مجلس
الأمناء بأنهم أصحاب «الأمال
المحبطة» وقارن بين سلوكهم وسلوك
الحكومة، وقال إن سلوك الأخيرة كان
«أنبل» و«أشرف» من سلوكهم،
فترددت في القاعة هتافات ضده ومطالب
للمنصة بالالتزام آداب الحوار.

قضايا الخلاف

ولعل من المناسب الآن قبل متابعة أعمال
الجمعية العمومية المزمرة إلى الخلاف لتبسيط

محمد إبراهيم كامل.. تقدير لدوره ومكانته



دعاة استقلال وحدة والمنظمة

ضبط العضوية نفذ الخطة ٣٣

يذكر الأسباب التي أوردتها د. نازيل أشار إلى أن هذه الاستقالة قد تمت في أعقاب نقد وجهه له المجلس إثر انفراد به بإعلان بلاغ صحفى عن مهمة بعثة شكلتها المنظمة لتابعة أوضاع المصريين في كل من العراق والكويت، ويلسع التقرير إلى انحياز د. نادر للجانب الكويتي.

واستقالة جماعية

في خطاب الاستقالة الموزع في ١٣ مايو ١٩٩٣ وجهه ثلاثة من أعضاء مجلس الأمناء هم مجلس شعراوي ود. أحمد عبد الله وعبد الله خليل (وقد سحب الأخير فيما بعد استقالته) إلى محمد إبراهيم كامل رئيس المنظمة يؤكدون أن «اضطراب العمل ناشىء من السلوك الفردى المستمر من قبل أمين عام المنظمة وما يفرضه بأسلوب أو بأخر لتدمير الكثير من التصرفات عبر المكتب التنفيذي وبحث لاتصل معظم أمير المنظمة الهامة لمعالجة حقيقية وديمقراطية في مجلس الأمناء...» ثم يذكرون بعد ذلك أسباب تدفع للاستقالة.

ديمقراطية القرار

* انشغال الأمين العام وجهاز الأمانة والمكتب التنفيذي بالاتصالات الدولية فقط، دون أي نشاط يشترك فيه أعضاء المنظمة سواء بالخطاب أو بالمشورة أو بالنشاط العام... الخ.

* اتهام الأمين العام الدائم لأعضاء المنظمة ولجانها وأعضاء مجلس الأمناء بعدم النشاط

مجلس شعراوي
استقالة جماعية



والاستجابة بما لا يدعو إلى تكرار محاولات التنشيط أو التفاعل مع قاعدة عضوية المنظمة.

* تكليف عدد من أعضاء مجلس الأمناء (هم الثلاثة المستقيلين) بالاعداد لجمعية عمومية استثنائية في سبتمبر. (وقد رأت اللجنة أن تعد تقريراً عن المناقشات الراجعة للاتحاد... تعرض في عملية ديمقراطية واسعة على أعضاء المنظمة - ليأتى اجتماع الجمعية العمومية الاستثنائية مشعراً، خاصة وأنه كان ثمة خلافات واسعة في اجتماع مجلس الأمناء حول كثير من المبادئ المطروحة تأكيداً في الاتحاد، وذلك في محاولة لحصار رغبة الأمين العام وعدد من أصدقائه في المكتب التنفيذي في تضيق هامش الممارسة الديمقراطية داخل المنظمة. وقد فرجنا ونحن بصدد هذا الإعداد بالسيد الأمين العام بعد من جانبه هو لاجتماع الجمعية العمومية الاستثنائية متجاهلاً اللجنة الثلاثية التي شكلها مجلس الأمناء وجهدهم في عمل ديمقراطي يتفق ومكانة الأعضاء وسعة المنظمة الديمقراطية.

تعبئة التكتلات

وتحذر الاستقالة في موضع آخر من تعبئة بعض التكتلات هنا وهناك لمصالح فردية تتعلق بالتصويت في الجمعية التالية، وهو ما يتطلب تشكيل لجنة لمراجعة قواعد العضوية التي انضمت بعد الجمعية العمومية الأخيرة وفقاً للاتحاد.

ثم تشير الاستقالة إلى خلافات أخرى داخل المجلس حول مشروع الاتحاد «والشخصية» الجديدة للمنظمة التي يؤكد

فشلت محاولات

الشيوخ للتهدئة تحت

ضغوط أنصار

الانتخابات الآن

مشروع الاتحاد (الذي تعلمون أننا مختلفون بشأنه حيث يرى بعضنا أنه يغلق المنظمة ويعزل نشاطها عن قوى هامة في المجتمع ويجعلها أقرب إلى فرع للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، ولذا نتحكم جميعاً بهذا الشأن للجمعية العمومية، فلها الحق أن تقرر للمنظمة الشخصية التي تراها).

التحويل الأجنبي

ولجأ السيد الأمين العام إلى مسائل لائحية للانفراد بالقرار وتهميش مجلس الأمناء. ولعل أقرب شكل لذلك هو أن آخر ما اتفق عليه مجلس الأمناء بشأن التحويل الأجنبي هو أن يعرض كل حالة على حدة على مجلس الأمناء للموافقة عليها مع التحذير من عدد من المؤسسات الأجنبية تحديداً، ومع ذلك فقد علمنا أن طلب المال واحضاره مسجلاً باسم الأمين العام وأمين الصندوق كاشفاً في المكتب التنفيذي، دون أي سابق مناقشة حول المصدر أو التوقيت

كليتوتون-الأسد

وتعود الآن لما أثاره حسين عبد الرازق حول التحويل، فذكر أن الشروط التي وضعها المجلس جيدة، لكنه غير عن مخاوفه من أين يكون البيان الصادر عن المنظمة، عشية لقاء الرئيس الأمريكي كليتوتون مع الرئيس السوري حافظ الأسد باكورة التأثير السلبى للمعونات، إذ دعا البيان الرئيس الأمريكى للضغط على الرئيس السوري للإقراج عن المدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا...

عادل عبد

تنقية الجداول... حتى في منظمة حقوق الإنسان





صلاح هاني
مشتاق مجتهد

قد عدلت نموذج استمارات العضوية، وطبعت نماذج جديدة، وجد عليها طلب العضوية في تاريخ سابق على أعداد هذه النماذج) وقبل عضويات تركية واحدة في مخالفة صريحة لقرار الجمعية العمومية باشتراطات تركية عضوين عاملين إنما تشكل مؤشرا قاطعا على عدم مراعاة لجنة العضوية في مجلس الأمناء، ووحدة العضوية في الأمانة العامة للحد الأدنى من مقتضيات أداء واجبها، وتضع كل إجراءاتها وما ترتب عليها من إجراءات للجمعية العمومية مرضعا للشك بصورة تحتم تحقيقا وفحصا محايدا ومدققا.

تصعيد

وقد رد المكتب التنفيذي بسرعة فائقة على ملاحظات العضو المستقبل بشأن صحة العضوية، فذكر أنها مخالفت إدارية شائعة، تنسحب على مشتات الأعضاء، قبل هذا التاريخ، وتم تجميد عضوية مئات من أعضاء المنظمة من بينهم صلاح أبو سيف وآخرين كما ذكرت نشرة حقوق الإنسان، الصادرة من المنظمة (العدد ١٤) أن لجنة العضوية قد قبلت عضويتهم في المنظمة وكذلك آخرين يحتفظون بخطابات من لجنة العضوية تقر عضويتهم، مما أثار شكوكا من أن تكون بعض استمارات العضوية القديمة قد تعرضت للتلف بمسند ملاحظات هاني شكر الله - لإثبات أن ذلك مجرد خطأ إداري شائع ويمتد، بل إن المفارقات قد بلغت ذروتها عندما تم تجميد عضوية هاني شكر الله نفسه وعدد من أعضاء مجلس الأمناء، ولعدم استيفاء الشروط، مع أن هذا الاستبعاد كما



نabil هاني
مخلص من الانقسام

وحيا حسين عبد الرازق المنظمة العربية التي رفضت التوقيع على هذا البيان، وقال أنه مع إدراكه للطبيعة الاستبدادية للنظام السوري لم يفهم مغزى التوقيت أو توجيه الخطاب للرئيس الأمريكي خصوصا وأن قضية هؤلاء المعتقلين قديمة، ولم تتم عشية اللقاء، كما أنه ليس من المؤلف أن يخاطب المنظمة المصرية جهات دولية في أوضاع خارج نطاق عملها، كما كان يوسعها أن تنظم من قبل حملة ضغط مصرية وعربية وحتى مع المنظمات العالمية للإفراج عن المعتقلين في سوريا.

تزيير في أوراق العضوية

وفي ١٠ يناير ٩٤ قدم هاني شكر الله إلى محمد إبراهيم كامل استقالته التي ذكر فيها «والاستقالة الآن، ولم يبق من عمر المجلس الحالي سوى أسبوعين، إنما تعبر عن توصلي لقناعة عميقة بأن المجموعة القائمة على هذا المجلس قد وصلت بالمنظمة إلى حالة من التدهور والتحلل التنظيمي تهدد مستقبلها المباشر بأندح المخاطر وتضع استمرارها كمدافع عن حقوق الإنسان في بلادنا موضعاً للتساؤل.. وقد تم هذا عن طريقين تقليديين: الأول هو استبعاد وإبعاد العضوية الفاعلة، ومقاومة أي مسعى لمقرطة المنظمة وإطلاق مبادرات أعضائها، والثاني هو إشراق المنظمة بعضوية ورقية غير فاعلة ومحدودة الوعي والالتزام بمبادئ حقوق الإنسان، ولكن قسائمة على الولاءات الشخصية، تستدعي أساسا للانتخابات سراء في الفروع أو في الجمعية العمومية

للمنظمة). وفي موضع آخر يشير إلى أنه منذ انفجار الأزمة التي أدت إلى الاستقالة الجماعية فقد بذل جهودا في دعوة أعضاء المكتب التنفيذي للتعامل بصورة محترمة مع الخلافات والامتناع عما شرعوا فيه من حملة تشهير شخصي بالمستقلين، ودعوة الزملاء أنفسهم للتراجع عن استقالاتهم، واقترح تنظيم ورشة عمل لمناقشات المشكلات والحلول أو بلورة تصور استراتيجي لانتهايات تطور المنظمة ورغم بعض التقدم المحدود استمرت أساليب التشهير بالمعارضين عبر التشكيك في صدق نواياهم ودوافعهم، وتكريس آليات الاستبداد والتحكم، وتحويل الأمانة العامة لأداة طيعة في أيدي الأمين العام وموثوق به.

ثم يلاحظ هاني شكر الله أن هذه الأساليب قد بلغت منتهاها مع اقتراب موعد عقد الجمعية العمومية ومن ذلك إصرار المكتب التنفيذي على تحديد فترة لتسديد الاشتراكات (انتهى في ٤ ديسمبر) ومنع الفروع حق تلقي الاشتراكات والاحتفاظ بها (وقد أصبحت ١٣ بعد أن كانت ٢). ثم يشير هاني إلى إحدى المفارقات بذكر نتائج عملية فحص أولية قام بها لاستمارات العضوية اثبت

«وجود ٢٧٠ استمارة مخالفة تتضمن التعديل المكشوف للتاريخ من ٩٣ إلى ٩٢، تسديد طلبات العضوية بتاريخ سابقة على شهر ٧ عام ٩١ على استمارات لم تظهر إلى حيز الوجود إلا بعد هذا التاريخ (كانت المنظمة

قضايا الخلاف:

آفاق تطور المنظمة..

التمويل الأجنبي..

أساليب القيادة..

في حل الخلافات

الانصاف القانوني

للجمعية العمومية

اليسار/العدد التاسع والأربعون/مارس ١٩٩٤ (٩)

العضوية العاملة من أجل المشاركة في الجمعية العمومية. والحديث في هذا المجال طويل، وإن كان أبرز مشال عليه تلك الاستمارات المذون عليها تاريخ طلب العضوية في موعد سابق على طبع الاستمارات!!
قراغات السياسة

ويكفي هذا عن الحقائق الخاصة بالعضوية بعد الخلاقات الخاصة بالتحويل الأجنبي، وأساليب القيادة، لتصل إلى آخر الخلاقات الخاص بالفراغات التي أثبتت حول محاولة اغتصاب بالفرغ لها المنظمة، من قبل السياسيين والأحزاب والتي كانت كما لاحظ كاتب هذه السطور في حديثه أمام اجتماع ٢٨ يناير أساس التهيئة في جمعية ٣١ مايو ١٩٩١ ضد الوفد، وأساس التهيئة في هذه الجمعية أيضا ضد معارضي المجلس من ماركسيين وديمقراطيين ومستقلين وعناصر ناصرية. وأساس محاولة افتعال نزاع ناصري-ماركسي للتسوية على الملاحظات الميدانية الموجهة لبعض جوانب سياسة المجلس بما فيه من مختلف التيارات، فقد صور الأمر وكأن هناك عملية اغتصاب من قبل الأحزاب، فطرح شعار تقييد العضوية لحماية المبدأ، ولكنها، ولأن معظم عضوية المنظمة حزبية، كانت تلجأ لاستعداد كتلة علي كتلة لحماية كهنة المبدأ.

وكان حسين عهد الرازي قد سجل أمام الاجتماع أن الأحزاب قد قدمت الدعم للحفاظ على حيادية واستقلال المنظمة، وأنه يحكم مسؤولياته في الأهالي-سابقا- والبسار الآن قد عمل على نشر كل ما يصل من مواقف وبيانات المنظمة بما تستحقه من تقدير واحترام.

كما دلل كاتب هذه السطور على الفراغات ضد السياسة والحزبية بنص التعديل الذي كان مقترحا على اللائحة والذي يحظر على أعضاء الهيئات القيادية في الأحزاب الترشح لمجلس الأمناء طارحا السؤال عن الموقف من د. محمد عصفور عضو الهيئة العليا للوفد، والذي يتنازل من أجل الحريات وحقوق الإنسان، قبل ولادة أغلبية هذا الجيل، من قيادي المنظمة فيما لو رشح نفسه للعضوية. والحقيقة أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان هي بنت نضال القوى الديمقراطية في مصر، وليس ملكا لمجموعة من كهنة المبدأ.

وثائق

ونلاحظ أن أول نقطة وردت في تقرير

مناورة

ووفقا للمعارضة فإن الذين اقترحوا هذا النص، هم أنفسهم وسبب ضرورات التهيئة، هم الذين ضربوا به عرض الحائط، فلم يستدل على قرارات تنظيم الانتقال من العضوية المنتسبة إلى العضوية العاملة، ولا حتى من رقم وثيق للعضوية اكتفاء «بحوالي».

وفي حقيقة الأمر فإن اللجنة التي تشكلت بطلب من أعضاء الجمعية العمومية، قد تعاملت مع كشوف العضوية بمرونة شديدة فلم تطلب ما يثبت القبول كعضوية منتسبة أو شروط وأسباب الانتقال للعضوية العاملة، واكتفت بتواريخ قرارات لجنة العضوية بقبول العضوية، مع حساب مدة ١٨ شهر لاكتساب حق الحضور في الجمعية وفقا لللائحة التي تنص على عدم الانتقال إلى العضوية العاملة قبل عام ثم تشترط ٦ شهور لاكتساب

حسين عهد الرازي

٧ لدمرة كلبتون للخط على اليد



استقالات

لثلاث أعضاء المجلس

تلقي الضوء

١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧٥ ١٤٧٦ ١٤٧٧ ١٤٧٨ ١٤٧٩ ١٤٨٠ ١٤٨١ ١٤٨٢ ١

مجلس الأمن، حول معالجة توافر عمل المنظمة قد أشارت إلى :

١- التمسك باستقلالية المنظمة عن كافة الأحزاب والتيارات السياسية بوضع الضوابط التي تحد من دور السياسيين في هياكلها القيادية.

٢- تعزيز الطابع المهني للمنظمة القائمة على طاقم من المحترفين المتفرغين وترسيخ فرص التدريب لهم لرفع كفاءاتهم. ثم يشير التقرير في الفقرة التالية إلى نزوع بعض أعضاء المجلس للاستحباب.. وضغوط التسييس عند البعض الآخر، وفي النقطة التالية إلى تزايد العضوية التي تغلب الاعتبارات السياسية والحزبية على اعتبارات سيادي، حقوق الإنسان بما يهدد بتحويل المنظمة لساحة صراعات لاصلة لقضية حقوق الإنسان بها..

وما ورد في هذه الوثائق قد تحول إلى شعارات يرددها بعض الحزبيين ضد الأحزاب والسياسة والشيعية في اجتماع مخصص لحقوق الإنسان. كما تضمنت هذه المعاني نفسها في كلمة الأمين العام في افتتاح الاجتماع.

ضد السياسية

كما أن تعليق بهي الدين حسن (من أجل مؤسسة حركة حقوق الإنسان) علي الورقة التي قدمها هاني شكر الله لورشة النقاش (التصورات والخيارات الاستراتيجية أمام المنظمة في اللحظة الراهنة) يعكس نفس هذه النزعة المادية للسياسة والسياسيين، فهي يستشهد بهذا النص من ورقة هاني (السمي إلى بلورة سياسة حقوق الإنسان كتيار فاعل ومزور في المجتمع) ليبدل به علي رغبة هاني في (تسييس حقوق الإنسان) ثم يستشهد بنص لهاني يشير فيه إلى عدم الاكتفاء بالكشف عن الانتهاكات والمطالبة بوضع حد لها، ولكن أن تلعب المنظمة دورا بارزا في خلق المناخ الوحيد المؤهل بالفعل لأن يحول دون الانتهاكات ويحمي حقوق الإنسان) لكي يبرهن فيه على رغبة هاني في استخدام المنظمة (لتغيير النظام السياسي). ويبدو من ورقة بهي ما تقوم به المنظمة من نشاط لاصلة له بالسياسة مع أنه وفقا

للأمانة المنظمة والبيانات الصادرة عنها يمكن إحالتها لأقرب محكمة تفتيش.

أسلحة محرمة

والواقع أن ورشة العمل كانت تبتدئ الفرصة الأخيرة لقطع الطريق على الأزمة التي كانت تؤدي لاستحقاقات متتالية، ولكن أجواء التعينة التي صاحبت ولحقت الورشة أفسدت هذه المحاولة، بل أكثر من ذلك فقد تم استحضار أشباح التنظيمات السرية للشكيك في نوايا من ينتقدون المجلس رغم أن هذا الاتهام نفسه كان قد لاحق في فترات قريبة المروجين له الآن، ورغم انقسام المتهمين بين مختلف الآراء، ناهيك عن انعدام الصلة بين هذا الأمر وبين النقاش الجاري الذي كان من الواجب إتاحة فرصة ديمقراطية لتطوره بغير استخدام أسلحة لا ينبغي أن ترفع في منظمة لحقوق الإنسان. وكان يمكن للنقاش، الذي بدأ بالورشة، أن يصل إلى نتائج أعلى من كل الأوراق المقدمة إليه، فربما نقتضي لتوضيح والمنظمة المغلقة والمنظمة (الانتلاف) (والجبهة) فإن وقائع ماجرى في ٢٨ يناير وما أثاره تحول مقرطة المنظمة وتفعيل العضوية، كان أكثر أهمية من تخفيف القيود عليها، ويؤكد أن توسيع العضوية بغير ضوابط، ينطوي هو الآخر على مخاطر، بصرف النظر عما أدى إليه الطابع اللاميدني في ممارسة الخلاف، وأحد الجوانب التي تكشف الطابع اللاميدني في الخلاف، أن نقاد هاني بشأن توسيع العضوية قد وسعوا بصورة تتجاوز ما كان يرغب فيه وفي حقيقة الأمر فإن أي من هذه الأوراق لم تكن نصا مقننا، بل كان يمكن أن تكون فرصة حوار، لو توفر لها المناخ الصحي، ولكن هذا الحوار أجهض. وبدأ الاستعداد لعقد الجمعية العمومية في مناخ ملفوم.

محاولات الشيوخ

وقد حاول شيوخ وشباب المنظمة وقد أدركوا مدى استحكام حلقات الأزمة نزع فتيل الانفجار وإتاحة الفرصة لتتقبة الأجواء والمجادول!

فتقدم خالد محيي الدين ومحمدة توفيق وأحمد تهيمل الهلالي وصلاح عيسى ورضوان الكاشف وحلمي شعراوي وبعي فلاشي ويلي الجبالي وغيرهم باقتراحات لتأجيل الجمعية لفترة معدودة وتشكيل لجنة حكما لمعارضة المجلس في تجاوز الأزمة، وتم رفض الاقتراح، وتقدم بعدها عدد من الكتاب والفنانين والباحثين

باقتراحات ثالثة دون جدوى وقد كان التأجيل ضروريا كما أشار صلاح عيسى أمام الاجتماع، لأن نشاط المنظمة ينبغي أن يقوم على مبدأ التوافق، ولا تحكمه روح الأغلبية والأقلية، خصوصا عندما تزايد الشكوك حول اصطناع هذه الأغلبية.

وفي صباح الاجتماع بذل فهد صيد الكرم وبعض القيادات الناصرية جهودا كبيرة لاحتواء الأزمة التي حارلت بعض الأطراف أفعالها والانضمام لدعوة التأجيل ونحن الآن قد اقتربنا من ساعة الصفر حيث بدأت الجمعية في الساعة الثانية واستمرت حتى العاشرة دون أن تتمكن من معرفة القضايا التي يدور حولها الخلاف، غير إشارات عابرة وردت في أحاديث المعارضين الذين ركزوا على أهمية التوافق. وقدموا طعونا في صحة الانقسام، غطت عليها أصوات الانتخابات. الانتخابات، ومش عازين مناقشة «إنسانية مش سياسية ولاحزبية»

كلمة الختام

وقرب الختام حاول تهيمل الهلالي الحائز على جائزة المنظمة لحقوق الإنسان كشخصية عام ١٩٩١، انتقاد ما يمكن انتقاده، فحذر من الانقسام، وأشار إلى أن هذا الانقسام هو السبيل أمام المعادين لحقوق الإنسان للسيطرة على المنظمة والاستيلاء عليها. وحذر من تكرار تجربة نقابة المحامين في منظمة حقوق الإنسان، ودعا إلى تكاتف القوى لانقاذ المنظمة من الهاوية التي تكاد تنحدر إليها ودعا إلى تأجيل الجمعية وتشكيل لجنة حكما معارضة للمجلس، وقال أنه لا يهتد ولكن هذا الجور الردي، سوف يندفعه للانحساب.. وكانت مجموعات كبيرة قد شرعت قبلها في الانحساب من الاجتماع، ثم انسحبت مجموعات أخرى بعد رفض اقتراح الهلالي بل إن ما بقي في الاجتماع رفض اقتراحا لبهي الدين حسن للتحديد للمجلس الحالي دورة كاملة لمدة عامين، كما رفض اقتراحا لعبد العظيم المغربي بالتأجيل.

ثم بدأت عملية الاقتراع، وتم تصويت منات بالتوكيل (١) وثبت وجود ٢٥ بطاقة انتخابية زائدة، بخلاف المظنون عليها بالتزوير، وأعلنت النتيجة رغم تعدلها أكثر من مرة دون إثبات اعتراض المرشحين الذين حضروا الفرض.

وبدت هذه النهاية المأساوية منسجمة مع وقائع الجمعة الحزينة ٢٨ يناير ١٩٩٤.

اليسار/العدد التاسع والأربعون/مارس ١٩٩٤ (١١)

النوية الوحيدة في المنطقة، تجريها كائنا لتطوير القنبلة، بل وامكانية استخدامها في المستقبل.

وفي ١٧ أبريل ١٩٩٢، أعرب نائب رئيس الأركان الاسرائيلي، الجنرال آمثون شاهالك- ليهكين- عن اعتقاده بأن على اسرائيل أن تمنع وجود قوى نووية في المنطقة، وقال «أعتقد أن على دولة اسرائيل أن تجند كل طاقاتها، وتجشد كل جهودها، لمنع النمو النووي لأمة دولة عربية أيا كانت» وعندما سئل الجنرال «حتى لو تطلب الأمر استعمال القوة؟» رد بحسم «في رأيي، كل الوسائل التي تستخدم هذا الهدف مشروعة الاستخدام». وبكل الرضوح، لم يستبعد نائب رئيس الأركان فكرة أول هجوم نووي إسرائيلي.

أما الآن، فالهدف الأكثر احتمالاً لهجوم عسكري إسرائيلي، سواء كان بالأسلحة التقليدية أو النووية، لم يعد عربياً، بل إيرانياً. وقد كانت هناك فكرة واسعة الانتشار، قدم البعض عليها أدلة قوية، بأن اسرائيل تشكل حلفاً معادياً لإيران، تدعمه الولايات المتحدة مباشرة أو عن طريق حلفاء، ويسمى لائحة الاضطرابات، والقضاء على القوة النووية الإيرانية. ولا يمكن تفسير السياسة الاسرائيلية الجديدة، المضادة لإيران، إلا في ضوء سياق كامل من اهدافها للسيطرة على المنطقة.

الاستراتيجية الجديدة

أما أهداف ومدى الاستراتيجية الاسرائيلية الجديدة، فقد شرحها الجنرال شلومو جازيت، الضابط السابق بالمخابرات العسكرية. والمعروف أن المخابرات العسكرية الاسرائيلية تعتبر أهم المنافسين في ساحة المخابرات الاسرائيلية، والتي تضم «الموساد»، ومجال عملها في المناطق المحتلة وخارج اسرائيل، و«شاباك» وهي جهاز الأمن العام المختص بالعمل داخل الأرض المحتلة، وهناك أيضاً الحزام الأمني في جنوب لبنان، والمخابرات العسكرية، التي تعد فرعاً من فروع الجيش، ويقوم قائد المخابرات العسكرية بإبلاغ رئيس الوزراء عن نشاط هذه المجموعات، فيما يتعلق بالقضايا الاستراتيجية.

وبعد تقاعده، أصبح جازيت، عضواً في مركز يانا للدراسات الاستراتيجية، في جامعة تل أبيب. وبدأ ينشر العديد من

اليسار تنشر أخطر تقرير صحفي من إسرائيل حول الخيار النووي في الشرق الأوسط

القنبلة النووية الاسرائيلية

يقدم: إسرائيل شاخال
أستاذ الكيمياء
بالجامعة العبرية بالقدس

لسنوات عديدة، انكرت إسرائيل أنها صنعت القنبلة الذرية، رغم تزايد الأدلة الدامغة على ذلك. أما الآن، فقد أصبحت العرانة النووية الاسرائيلية بعد الاعتراف بوجودها، أهم الحقائق التي تلقى بظلالها على المشهد السياسي بمنطقة الشرق الأوسط.

وبينما كان الجميع في إسرائيل مشغولين بمناقشة دور هذه الأسلحة، كانت الولايات المتحدة تتجنب حتى التلميح، إلى «القوة الخامسة نووياً» على مستوى العالم. وفيما كان دافعو الضرائب الامريكيون يساهمون في المشروع النووي الاسرائيلي، كانت الصحف تطلق التحذيرات من «التهدية» النووية لدول أخرى في المنطقة. وفي إسرائيل، كان هذا التهديد، والالتزام الوطني بأن تظل الدولة هي القوة

نائب رئيس الأركان:
اسرائيل ستلجاً لكل الوسائل لمنع ظهور قوة نووية عربية

ضابط المخابرات جازيت:
دور إسرائيل هو حماية الأنظمة العربية، ومنع امتداد الحماس الأصولي الديني

نائب الكنيست منيح:
اسرائيل قد توجه ضربة نووية لإيران بعد النجاح في أنها، الصراع مع العرب

الخبير الاستراتيجي
فيلدمان:

مساعداً اسرائيل لايران ساهمت في برنامجها النووي.

الطموح النووي لمصر وليبيا يمثل تهديداً «ظفيفاً»

شلومو أهارونسون:
اسرائيل عاجزة عن شن حرب

تقليدية ضد إيران
مدير الإذاعة الفارسية:

الفرصة سانحة للاطاحة بالنظام الإيراني على يد قوى داخلية قريباً

رئيس تحرير «معاريف»:
الدعوة إلى تطبيق حظر شامل على

إيران
خبير الشؤون النووية

بروش:
الخيار النووي أهم أدوات الدفاع

الاسرائيلي

(١٢) اليسار/العدد التاسع والأربعون/مارس ١٩٩٤

يصبح على الغرب أن يمارس هذا الدور بنفسه، بينما لا يتصور هذا لأي من القوى العظمى، لقيود عديدة محلية وعالمية. أما إسرائيل، على العكس من ذلك، فإن الحاجة للتدخل تعد مسألة حياة أو موت».

القنبلة الإيرانية

والى مدى بعيد، أدانت إسرائيل استخدام الأسلحة النووية، غير أن هذا الرفض الملن- كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة- بعد تكتيكا أكثر مما هو أخلاقي أو مطلق- وأن تستبعد إسرائيل لخوض الحرب دفاعا عن مصالحها الواضحة، فهذا أمر لا يتطرق إليه الشك، وأن تمتلك ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية وأنظمة الصواريخ المتطورة، فهذا ترسيخ لقوتها، غير أن الظروف التي ستجلى قرارا باستخدام القنبلة، تعد أمرا أقل وضوحا. ويرى بعض المختصين الإيرانيين، أن نمو القدرات النووية لبلاد الشرق الأوسط بصورة عامة، وإيران بصفة خاصة، يعد تهديدا كافيا، يبرر أي عمل وقائي.

ورغم الرقابة الاسرائيلية الصارمة على اخبار المشروع النووي، إلا أن مركز يافا للدراسات الاستراتيجية قد خصص ندوة لمناقشته، وكان أحد المتحدثين هو افرايم ستيج (عضو الكنيست عن حزب العمل) الذي عمل في عدة مواقع بالجيش ذات علاقة بالمخابرات. وهو من أفضل الخبراء ذوي الدراية بالقضايا الاستراتيجية. قال في الندوة:

وما زال ممكنا أن لمنع إيران من استكمال قنبلتها النووية. يمكن أن يتم هذا، حيث أن إيران تهدد مصالح كل الدول المعتدلة في الشرق الأوسط. علينا أن نبدأ مافي وسعنا لمنع إيران من امتلاك القوة النووية. فإسرائيل لن تحتل قنبلة نووية في أيدي إيران، وإذا كانت الدول الغربية. لا تقوم بواجبها، فإن إسرائيل ستجد نفسها مضطرة للعمل وحدها، وسوف تنجز مهمتها. بكل الوسائل التي تراها ملائمة لهذا الغرض».

وليس من المحتمل أن تسمى إسرائيل للإطاحة بالنظام الحاكم في إيران حاليا، أو أن تحقق انتصارا عسكريا باستخدام الأسلحة التقليدية. ولا أن تمنع إيران بالتخلي عن خططها النووية. ومن خلال هذا السياق

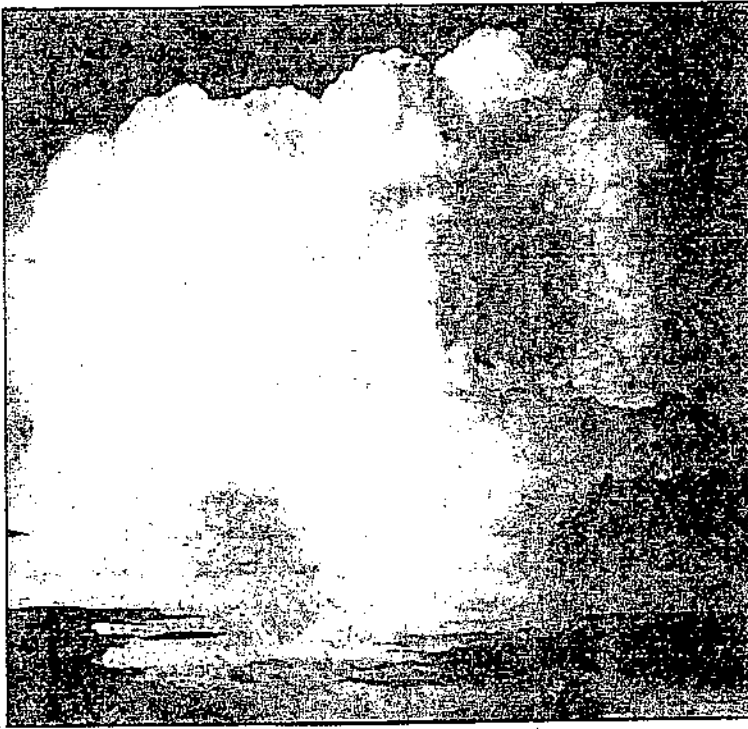
اضطرت لاستخدام «كل» قوتها العسكرية من أجل منعها أو استئصالها».

وهكذا يرى جازيت أن إسرائيل بحماية جميع أو معظم الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط، فإنها تسدي خدمة حيوية للدول الصناعية المتقدمة، التي تسمى جميعها الى ضمان الاستقرار في الشرق الأوسط.

«وفي أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتي كثرة سياسية ذات مصالح خاصة في المنطقة، خسرت بعض دول الشرق الأوسط راعيا كان يدعمها سياسيا وعسكريا واقتصاديا، ونشأ عن هذا فراغ، أضيف إلى عدم الاستقرار بالمنطقة. وفي ظل هذه الظروف، فإن الدور الاسرائيلي كمصدر قوة استراتيجي لضمان الحد الأدنى من الاستقرار في الشرق الأوسط بأسره، بعيدا عن الانحصار أو الاختفاء، تعاظم ليصبح له الأهمية الأولى. فبدون إسرائيل،

المقالات حول المخابرات وقضايا الاستراتيجية، تبرز بعد النظر بمصادرها رقيقة المستوى. وإن مهمة إسرائيل الأساسية لم تتغير مطلقا، وستبقى ذات أهمية بالغة. وموقع دولتنا الجغرافي في قلب الشرق الأوسط العربي المسلم يحدد مصير إسرائيل، لتصبح الحارس اليقظ على الاستقرار في الدول المحيطة. ودورها على عليها أن تحمي الأنظمة القائمة، وأن تتفكك أو تتوقف نحو التطرف، وأن تمنع امتداد الحساس الأصولي الديني. وإسرائيل وخطوطها الحمراء»، التي تعكس قوة ردع قادرة، بفضل أحداث القلق فيما وراء الحدود، وهذه الخطوط الحمراء ليست مرسومة بوضوح، ولا محددة بدقة، والفرض منها هو تحديد التطورات الاستراتيجية أو التغيرات الأخرى التي تحدث فيما وراء حدود إسرائيل، والتي قد تشكل تهديدا لن تتصامع معه إسرائيل، حتى لو





البعيدتين تشمل إيران والعراق وليبيا والجزائر. ومن بين هذه المجموعات، تعتبر إيران- التي ظلت تحصل على السلاح من إسرائيل حتى حرب الخليج- الأكثر خطرا.

يعترف شلومر أهارونسون خبير السياسة النووية الاسرائيلي بأنه

«ليس بإمكان إسرائيل- طبعا لمقولة ألون» حول الضربة الوقائية الأولى- أن تحشد جيشها بكامله وتنتشر قواتها لخوض حرب أرضية في إيران. كذلك، ليس بمقدور القوات الجوية (الاسرائيلية) تدمير طهران عن طريق الغارات التقليدية وحدها. وبعد كل شيء، فقد صمدت هذه المدينة القرية بالملايين من سكانها أمام الغارات العراقية الجوية على مدى ثمان سنوات من الحرب، دون دفاعات جوية قوية.

كما أن علينا أن نتذكر أن إسرائيل لم يكن لديها رد حقيقي على الضربات المدمرة لصواريخ «سكود» العراقية أثناء حرب الخليج»

وليس «أهارونسون» هو الوحيد الذي يؤكد على الخطر الإيراني. ف«يعقوب كاسي»، كبير المراسلين السياسيين لصحيفة «على هامش» يلج على صعوبة القضاء على القدرة النووية الإيرانية. وهو في مقال له

بتحريب بلادهم في مواجهة نووية مع إسرائيل. وانتقد فيلدمان قصر النظر الاسرائيلي، فيما يتعلق بمساعدات سرية قدمتها إسرائيل للبرنامج النووي الإيراني في عهد الشاه، ساهمت في المستوى التطوير للقدرة الإيرانية حاليا، ولولا نجاح الثورة الدينية بقيادة الامام الخميني، لشهدت إيران مستوى أكثر تقدما. ويؤكد فيلدمان بأن باكستان تمتلك حاليا أسلحة نووية، كما أن لمصر وليبيا طموحات غير خافية، رغم انكارهما رسميا لذلك، وهو ما يعد «تهديدا طفيفا» لأمن إسرائيل. أما سوريا فشأنها أقل خطرا، فيما تم تدمير القوة العراقية تماما، في نفس الوقت، لاتشكل الأردن والسعودية أي خطر محتمل. وفيما عدا إيران، لا يرى فيلدمان تهديدا حقيقيا الا في حالة الجزائر.

تطوير الاستراتيجية

لقد أعيد فحص الاستراتيجية القديمة للجيش في ١٩٨٧، على ضوء توصيات لجنة برئاسة وزير العدل آنذاك «دان مريدور من الليكود». وفي البداية أعادت الانتفاضة تنفيذ الجيش لها، لكنها سرعان ما دخلت حيز التنفيذ بعد حرب الخليج في ١٩٩١. وهذه الاستراتيجية الجديدة المطورة، كما يراها «أهارونسون»، تعلى من شأن الموقع الجغرافي في التهديد. وقائمة الاعداء

المسكري، يمكن أن نرى تصريح سنيح كتهديد مقنع، بتوجيه ضربة نووية لإيران. في نفس الوقت، ليست لدى زعماء إسرائيل الثقة بأن أجهزة المخابرات قادرة على اعطاء تقديرات دقيقة، عن تطوير البرنامج النووي، أو أن تعرف حتى وقت وإمكانية امتلاك القنبلة ونظم الصواريخ. وفي ظل اخفاقات سابقة للمخابرات، أضاف سنيح: «ولو حدث- رغم كل الحذر- أن تواجهنا مع إيران، التي تملك بالفعل منشآت نووية، وتقوى في تقنيات القصف الصاروخي، فمن الأفضل عدم الدخول في المواجهة، إذا كنا نبحث في انهاء الأعباء الباهظة للصراع الاسرائيلي- العربي، بتوقيع معاهدات السلام مع دول الجوار، خاصة سوريا، من الأفضل ألا نواجه إيران إذا كنا -بحلول هذا الوقت- قد نجحنا في بناء تحالفات مع دول المشرق العربي، المعنية بمكافحة الأصولية الإسلامية سيكون مفيدا لنا لو أن كل الدول المعتدلة في المنطقة تجتمع للمقاومة كل قوى التطرف».

الانتقام الإسرائيلي

كان أحد الحاضرين بالتدوة أيضا، الجنرال أقيسهو بن نون، الذي خدم بالقوات الجوية الاسرائيلية حتى نهاية ١٩٩٢. وكان فيما قبل وأثناء حرب الخليج، أحد أهم المتادين بضرورة التدخل الاسرائيلي في الحرب. ويتفق بن نون مع سنيح أن منع إيران من تطوير قدراتها النووية قد يكون غير ممكن. حتى لو اندلعت الحرب بين إسرائيل وإيران، في حال امتلاك الأخيرة للقدرة النووية، فإن الانتقام الاسرائيلي، الذي يعتبر ذا فائدة للعالم العربي، سيكون رادعا ضد الضربة الإيرانية الأولى. وإذا لم يكن الردع كسافيا، فإن الولايات المتحدة ستشن هجوما نوويا على إيران. غير أن هناك سببا آخر يمنع إيران من استخدام القنبلة النووية ضد إسرائيل، كما يقول بن نون، وهو الخوف من تدمير البقاع المقدسة في القدس، التي تعد الحصن الأول لإسرائيل. وهو ما اعتبره بعض الحاضرين سببا غير كاف لاحتجام إيران.

أما شاي فيلدمان، الخبير بمركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، فيرى أن زعماء إيران لن يتصرفوا بهتور، ولن يغامروا

بعنوان «يجب معاملة إيران بنفس طريقة العراق، يحاور دانييل ليشام» وواحد من كبار الضباط المتقاعدين بالمخابرات الحربية (الاسرائيلية)، وهو حاليا عضو بمركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب. ويلاحظ «ليشام»، الذي يسهم في صنع الاستراتيجية الاسرائيلية، أن غارات الحلفاء لم تسهم بحدوثها كثيرا في تدمير قدرة العراق العسكرية، وخاصة قدراتها النووية. بل أن النصر الذي حققه هو الذي سمح لمواقف الأمم المتحدة بالتوجه إلى العراق وإنهاء المهمة. ويختتم «ليشام» تحليله بالقول،

إن دولة اسرائيل وحدها لا تستطيع أن تعمل الكثير في القصدى للبرانيين. نحن يمكننا الهجوم على إيران جوا، لكن لا ينبغي أن نتوقع قضاء غاراتنا على قدراتهم النووية. يمكننا، في أحسن الأحوال، أن ندمر بعض منشآتهم النووية. لكننا لا نستطيع تدمير كل تلك المنشآت - بل ولا حتى مراكزها الهامة - خاصة وأن تطوهم في هذا المجال يتقدم في ثلاثة خطوط مختلفة وبطريقة غير مركزة، مع توزيع المنشآت على مناطق متباعدة. فمن الطبيعي ألا تكون على علم بمواقع كل منشآتهم، مثلما كان الحال بالنسبة للعراق.

ولاشك أن «أهارونسون» يأخذ هذه العوامل في الاعتبار، عندما يتوصل إلى أنه «في مواجهة أعداء بعيدين، فإن على اسرائيل الاعتماد على الوسائل التقليدية للجيش الاسرائيلي، بقدر اعتماده على وسائل أخرى من وسائل الأمن القومي». بالتحديد على الردع النووي، والصواريخ بعيدة المدى، وتنشيط التعاون مع الولايات المتحدة والدول المجاورة، مثل مصر وتركيا. و«أهارونسون» وأشباعه لا يقصرون إمكانية استخدام الأسلحة النووية الاسرائيلية ضد إيران وحدها، بل يضعون سوريا وحلفاءها كأهداف محتملة. وكيفية التعامل مع هؤلاء «الأعداء القريبين» هو جزء من الجدل الدائر حول إمكانية استمرار اسرائيل في الاعتماد على الأسلحة التقليدية الضخمة أو التأكيد على «الأسلحة الرشيقة»، أو نشر القنابل المشعة أو التروية.

التحالف المعادي لإيران
أيا كانت الاختيارات العسكرية التي

ستتوصل إليها اسرائيل في نهاية المطاف، فمن الواضح أنها بالتنسيق مع الولايات المتحدة ومصر، يدرجات متفاوتة تستكشف الوسائل الكفيلة بزعزعة الاستقرار في إيران وتجييد خطر برنامجها النووي، فالصحافة المصرية تشير إلى «التوصل إلى خطة اسرائيلية مصرية للإطاحة بالنظام الإيراني، بدعم امريكي. وطبقا لما أعلنه «منشة أمير»، مدير الإذاعة الاسرائيلية الموجهة بالفارسية إلى إيران، فإن مثل هذه التقارير تحمل قدرا من الصحة». لكنه يحذر من أية خطط أمريكية للإطاحة بالنظام الإيراني بالقوة. وهو يرى أن ذلك:

غير عملي على الإطلاق، حتى لو حظيت خطط الولايات المتحدة بتأييد عدة دول شرق أوسطية من لديها أسبابها للتحول من خطر طهران، مثل مصر، والعربية السعودية، فالفرصة سانحة للإطاحة بهذا النظام على يد قوى داخلية، في المستقبل القريب. وإيران مؤهلة لهذا.

وتواصل «أمير» حديثه بقوله أن «من الواضح أن الامريكان لم يتوصلوا إلى خطط جيدة بعد، وأن أفضل السبل لزعزعة استقرار النظام، غير المستقر بالفعل، هي الإسهام في زيادة تفاسم الأوضاع الاقتصادية للجماهير الإيرانية من خلال فرض العقوبات وغيرها من المناورات التجارية. وفي هذا الصدد، تعد صادرات البترول ٩٠٪ من الاقتصاد الإيراني أكثر النقاط عرضة للضغط». ويرى «أمير» أن هناك تكتيكا آخر، يتضاعف تأثيره إذا ما تلازم معه إثارة المعارضة الداخلية، ألا وهو سماح تركيا أو باكستان بالعمليات العسكرية عبر حدوديهما ضد جارتيهما.

وحول حاجة اسرائيل إلى إقامة التحالفات واستغلالها، يشير «يوسى ملبان»، محرر «هآرتز» لشئون المخابرات، والخبير في شئون المخابرات الاسرائيلية، إلى أهمية التعاون الاسرائيلي التركي وفي مواجهة التخريب الإيراني في البلاد الواقعة شمالي إيران. فهو يقول:

إن أوروبا الغربية تشارك الولايات المتحدة تقديم الأموال لتحقيق الأهداف التركية في آسيا الوسطى. وحسب ما أدلى به مسئولون اسرائيليون كبار، فإن اسرائيل تساعد تركيا، بطريقة، لتحقيق هذه الأهداف.. ويرى صناع

القرار في اسرائيل أن للولايات المتحدة واسرائيل وتركيا مصلحة مشتركة في إقامة حلف إقليمي مستقر بين الأنظمة العلمانية والمعتدلة والموالية للغرب في الشرق الأوسط. وحسبما تصيغها إحدى الوثائق التي صدرت حديثا من اسرائيل مصلحة في تقوية تركيا من تحقيق هدف مشترك هو التصدي للأصولية الإسلامية.

وتتطرق نفس هذه الأهداف السياسية على «أذربيجان»، التي تتمتع اسرائيل فيها بعلاقات طيبة، ونفوذ ملحوظ.

ثمار سياسية

يلعب التهديد النووي دورا هاما في إقامة التحالفات الموجهة للشرق الأوسط. على أن الأهمية السياسية للربح النووي تفوق أهميته العسكرية، على عكس ما يبدو. فإيهود براك، رئيس الأركان الحالي، تبني إقامة تحالف معاد لإيران في ٨٤-١٩٨٥، عندما كان رئيسا للمخابرات العسكرية خلال المراحل الأخيرة من الحرب اللبنانية، وقبل العلم بمشروع إيران النووي. وهذا التأكيد المبكر على ضرورة إضفاء الدول الشرق أوسطية القوة تسببا يشير إلى أن هدف اسرائيل لم يكن منع ذلك. فالهدف من استراتيجية التحالفات، كما يرى «سنيح» ومن قبله «أهارونسون»، هو تمكين اسرائيل من الهيمنة على المنطقة، واستخدام «عملية السلام» كأداة في الاستراتيجية الحربية الكبرى لاسرائيل. وهكذا يلتقي «براك» مع حكام الحكومة على نفس الأرضية. أي التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة من أجل دفع عملية السلام. «وأهارونسون» على يقين من أن التعاون الامريكي الاسرائيلي يشمل الدعم الامريكي لـ «خيار اسرائيل بتهديد أعدائها البعيدين «بوسائل نووية». وهو قد يكون محقا في هذا إذا ما كان يعني «بالأمريكيين» البنتاجون، والمخابرات المركزية، ومزودي اسرائيل المتشددين، ولكن، وكما يعلن هو بنفسه، فإن هناك «لوبي معاديا للتصالح النووي، في الولايات المتحدة، لا يستهان به».

ويرى «أهارونسون» أن هناك علاقة تكافلية بين الولايات المتحدة واسرائيل. وهو يوضح أن إيران والجزائر وليبيا في سعيها لامتلاك أسلحة نووية إنما يدفعها:

موقفها المعادي للغرب، الذي

اليسار/العدد التاسع والأربعون/مارس ١٩٩٤ (١٥)

بجعلنا نتوقع استخدام تلك الأسلحة كذلك ضد الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية. ووجود قوة موائية للغرب قتل قدرتها النووية الخاصة يسهم إلى حد كبير في تهديد الخطر الإيراني أو أي تهديد آخر للغرب. وعلى ضوء هذا، فإن إسرائيل في موقع يمكن معه أن تقنع الولايات المتحدة بأن ردع أعدائنا البعيدين. وهم أعداء كذلك للولايات المتحدة عن طريق أسلحتنا النووية الخاصة والصواريخ البعيدة المدى، أمر ينبغي أن يحقق لنا. ويتوسع «دانييل ليشام»، ضابط المخابرات المتقاعد وعضو مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، في الاستخدامات العملية للتهديد النووي. فهناك خطر وإمكانية أن يزدى الإرهاب الإيراني إلى خلق «موقف شبيه بموقف العراق قبل أزمة الخليج». «ليشام» وهو يستنكر الموقف الدولي المختلف نسبياً من «الارهاب» الإيراني، يأمل أن تستخدم إسرائيل آلة علاقاتها العامة كي «تدين للعالم أجمع» الحاجة الملحة للعالم لتوريط إيران في حرب. «ينبغي أن نستغل تورط (إيران) في الإرهاب الإسلامي، الذي ينتشر في العالم ككل. وإسرائيل لديها معلومات مؤكدة حول اعتزام إيران العودة إلى عمليات الاختطاف. وعلينا أن نستفيد من هذا في إلهام العالم كله أن إيران، بتورطها في الإرهاب، تفوق أية دولة أخرى في خطورتها. وعلى سبيل المثال، فأننا لا نهم لماذا تتعرض لبها لهذا المقاطعة لحظر بيع الأسلحة لها لمجرد تورطها المتواضع في الأعمال الإرهابية، بينما تظل إيران، برشم سجلها الحافل في توجيه الارهاب ضد العالم كله، دون إجراءات مثيلة».

حماية النفط

ويرى «إيلزوتسون» إن بإمكان الولايات المتحدة مساعدة إسرائيل في تهجير وعزل إيران عن طريق محاصرة الشواطئ الإيرانية ووضع أساطيلها وغواصاتها النووية قريباً من إيران. وفي نفس الاتجاه، يقترح «يعقوب أيريز»، رئيس تحرير «معاريف»، على إسرائيل إقناع الولايات المتحدة بفرض حظر على صادرات السلاح والمنتجات الصناعية الأخرى إلى إيران، وذلك من أية دولة، بما في

ذلك كوريا الشمالية.

ويرى «أيريز» في هذا الخطر الذي يمتد بأن له لن يتم «دون صغريات» ضرورة لحماية امتدادات والنفط الغربية. فعلى مدى عقود مضت، استخدمت الولايات المتحدة هذا السيناريو ضد السوفييت. حيث شنت حملة تنهم فيها الاتحاد السوفيتي بإعاقة امتدادات العالم من النفط بإغلاقه مضيق هرمز. وعلى نفس المثال، يؤكد على أن فرض الخطر الأمريكي على إيران يسهم لأن التهديد الإيراني لامتدادات النفط، حقيقياً بما لا يقاس إذا ما قورن بالتهديد الذي شكله غزو الكويت. ويرى «سنينج» أن إيران إذا ما حصلت على القنبلة فإن جميع دول الخليج العربية، ومن ثم مصادر الإمدادات النفطية للغرب، سوف تصبح مهددة بصورة أكثر مباشرة عن ذلك الوقت. ولن تصبح المسألة مجرد غزو لدولة (العراق) لدولة واحدة (الكويت) والسيطرة على حقول نفطها، وإنما تهديد مباشر للأجواء الممتدة لشبه الجزيرة العربية وحرية الملاحة في الخليج.

وستهدف هذا السيناريو حث الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط إلى الائتلاف في تحالف ضد إيران تحت الهمسة الإسرائيلية. ويدون هذا التحالف، ووضع ضغوط اقتصادية على إيران، أو توريطها في أعمال عسكرية، فإن على إسرائيل أن تعمل بمفردها، وقد تلجأ إلى استخدام السلاح النووي.

حيث أن جميع الخبراء الإسرائيليين اعتادوا مناقشة قضية تهجير إيران، عندما يكون الحديث مرجحاً إلى مستمعين من الداخل، فمن الخطأ الجسم اعتبار هذا مجرد نوع من البلاغة أو التضليل. وعلى الرغم من احتمال مبالغة الخبراء في خطر التهديد النووي الإيراني، فإن تأكيدهم على وجود هذا الخطر إنما يحل دلالة سياسية هامة.

هيمنة الشرق الأوسط

يتزايد اقتراب إسرائيل من إمكانية ممارسة الخيار النووي، حتى وإن كانت المناقشات العلنية غالباً ما تذكر في مجرى الحديث عن الدفاع وقد كتب «أودير بروش»، المحبير الشهير في الشئون النووية، يقول: «إن الخيار النووي، كرادع للهجوم، أداة هامة في دفاعنا. وقد اعتمدت عليه الديمقراطيات الثلاث الكبرى لعدة عقود». وهو يرى أن القنبلة الإسرائيلية خيار استراتيجي ضروري. ويضيف: وبشكل عام، فإن التخطيط للأمن على المدى الطويل لا ينبغي أن يتجاهل العوامل السياسية. فإسرائيل، على سبيل

المثال، يجب أن تأخذ في حساباتها أن الأسرة المالكة السعودية لن تبقى في الحكم إلى الأبد، أو احتمال تفسير نظام الحكم في مصر. وبسبب هذه الاحتمالات السياسية بالذات، يؤكد «بروش» على ضرورة أن تظل يد إسرائيل مطلقة في استخدام سلاحها النووي أو التلويح به.

كذلك، فإن تحليل «بروش» يحصل في طياته مضامين أخرى. فقارئة أهداف إسرائيل الاستراتيجية بأهداف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تمكس، بعد ذاتها، طموح إسرائيل. فإذا ما قدر لإسرائيل أن تصبح قوة إقليمية عظمى، فإن عليها أن تفرض هيمنتها على الشرق الأوسط كله.

على أن هناك فارقا كبيراً بين إسرائيل و«الديمقراطيات الثلاث الكبيرة»، فإسرائيل بدلا من أن تدفع ثمن قوتها النووية، تتلقى التمويل من الولايات المتحدة. من هنا فإن من الضروري أن تتأكد لجنة العمل السياسي الأمريكية - الإسرائيلية (AIPAC)، وهي الشريحة المنظمة من الطائفة اليهودية في أمريكا، وحلفاؤها، من استمرار الكونجرس في الموافقة على تسديد الفواتير، التي تقرب الآن من ٣.١ بليون دولار. وهنا، لا بد وأن يشعر الرأي العام الأمريكي بخداع الأهداف الاستراتيجية الحقيقية لإسرائيل.

أما العائق الآخر أمام طموح إسرائيل فهو القيود المتضمنة في المساعدة الأمريكية. فعندما تتعارض مصالح الولايات المتحدة مع المصالح الإسرائيلية، كما يحدث من حين لآخر، فإن تمويل السياسة والدعاية الإسرائيلية يتراجع كذلك.

لكن التحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل، في الوقت الراهن، يتسم بالقوة، فمع انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، أصبح هناك فراغ، وإسرائيل تتقدم بجرأة عبر هذه الشفرة، لتحكم هيمنتها على الشرق الأوسط. وإذا ما صبح تقدير الخبراء، فهي لن تخجل من استخدام أية وسيلة لتحقيق غاياتها، بما في ذلك الوسائل النووية. وعلى عكس ترهات «جهازيت» حول النوايا الحسنة، فإن الهدف من هذا الاستثمار ليس مصلحة الغرب، أو دول الشرق الأوسط التي قد يسودها عدم الاستقرار، أو أية مصلحة أخرى سوى مصلحة إسرائيل نفسها.

ترجمة عن مجلة covert action

وكان الطريق إلى ذلك هو أفغانستان التي غزاها الجيش الأحمر، وحيث كانت الجماعات الإسلامية المسلحة تسارع من كل الأنحاء، لكي «تطهر روحها» من خلال تلك الحملة الدينية ضد الشيوعيين، أعداء الله.

وهكذا، وتحويل وتسليح وإرشاد أمريكي تم طرد العدو خارج الأرض الإسلامية، قبل أن تتجه الضربة التالية إلى الراعي المندفع.

إن هذه القصة تعد فصلاً متميزاً جداً من التاريخ المعاصر، نسخة حديثة من «فراكتشتين» ، أو هي قصة مبتدلة لما كنا نظنه انتصاراً للحرب المظلمة وتكشف لنا براجيمته ما كان يحمله من تأثيرات مأساوية مختلفة.

يقول أحد الأمريكيين: «وفي الحقيقة، لقد خلقنا وحشاً ومفترساً، خاصة وقد كان على علم بتفاصيل تلك السياسية، ورضيف «علينا اليوم أن ندفع ثمن ذلك».

«وقد قدر البعض هذا الثمن بـ ٥٥ مليون دولار، أي ما يعادل المبلغ الذي قرره المخابرات المركزية الأمريكية في ميزانية عام ١٩٩٣، لإعادة شراء العديد من عشرات الصواريخ الستينجر STINGER من السوق السوداء بعد أن أعطاها للمجاهدين الأفغان أثناء حربهم ضد الجيش الأحمر. وفي الواقع أن هذا الصاروخ لهو سلاح جبار، فهو لا يحتاج إلا إلى جديتين لاستخدامه (حيث يزن ١٥ كيلو جرام) في حين أنه يمكنه أن يدمر طائرة أو هليكوبتر على بعد خمسة كيلو مترات بما ظهر أثره بوضوح في تقرير نهاية الصراع الأفغاني- السوفييتي».

حقائب مليئة بالدولارات

كانت دولارات أمريكا تلك هي شرارة الإنطلاق ليحقق المجاهدون الأفغان أول انتصاراتهم على السوفييت، بل أنه في تلك المرحلة القاطعة قد تم إرسال أول صاروخ أطلق في أفغانستان إلى المخابرات المركزية الأمريكية حتى يصنع نموذج مطابق له. واليوم هناك أكثر من ٢٠٠ من هذه الصواريخ متناثرة وسط الطبيعة ومرونته للتبليغ بما أنه لم يتم استخدامها أثناء الحرب. لذلك فقد أرسلت المخابرات المركزية الأمريكية عملاء لها في أنحاء الشرق الأوسط والأدنى ليشتروا هذه الأسلحة خوفاً من أن تستخدمها الجماعات الإسلامية لضرب طائرات خطوط الطيران الغربية. وترد تقارير بأن العملاء الأمريكيين على استعداد لأن يدفعوا ستة

میں خاسا کرت المخابرات المركزية الأمريكية فراكتشتين هذا العصر

جون لوفينور

ترجمة

نورا أمين

على الرغم من القيود التي كانت تعوق أيديهم وتسلسلها من خلف ظهورهم، دخل المتهمون الأربعة قاعة المحكمة حاملين سجادة صلاة صغيرة حتى يستطيعوا القيام بواجباتهم الدينية نحو سيدهم الأرحم: الله، حينما يأمر قاضي المحكمة الفيدرالية بما نهائن بإسترخاء أثناء النظر في القضية.

في انتظار هذه اللحظة، سوف يستمعون - وهم مسلحون بإعتدال تام للشعور يعود إلى غطرتهم الواضحة- إلى مختلف خبراء مكتب المخابرات الفيدرالية وهم يسردون بالتفصيل، ما اكتشفوه وسط انقراض مركز التجارة العالمي WORLD TRADE CENTER ، بنيويورك ، في الساعات التي أعقبت انفجار يوم ٢٦ فبراير عام ١٩٩٣ الرهيب. سوف يشاهد إرهابيو الجماعات الإسلامية الأربعة، وهم في حالة من اللامبالاة، هؤلاء الخبراء وهم يقدمون إلى هيئة المحلفين قطعاً من المعدن متكلسة وملوية تم التقاطها من أرض معركة جهادهم وأحبرهم المقدسة. أما قبل بضعة أيام من هذه اللحظة، وحينما يكى العديد من أعضاء هيئة المحلفين عند رؤيتهم لصور موتى حي وول سقرت الستة، فلم تتحرك أي من مشاعر هؤلاء الإرهابيين، وهكذا يبدو أن ما من شيء بهم في سبيل مهمتهم العظمى، مهمة أولئك المتهمين الأوائل المقدمين للمحاكمة لدورهم في حادث الإعتداء بنيويورك. هذا وقد نادى أحد مرشديهم المقترضين منذ زمن قبل- رشيد

فانوشي- بأن «الحرب ضد أمريكا تعد اليوم من الأولويات اللازمة للإسلام».

وإذا ما نظرنا إلى تاريخ الرجال الذين أعلنوا تلك الحرب لوجدنا الأمر في غاية الظرافة، لمنذ القليل من الأعوام كان هؤلاء يدينون لأمريكا بكل شيء تقريباً..

بدأت تلك العلاقة وقت الحرب الباردة، حينما أراد الأمريكيون أن يشاروا من السوفيت بأن يهدموا «إمبراطورية الشر» التي كانوا يكونونها ودمروا إستقرارها، وذلك على أثر ما تسلط على تفكيرهم من الدور الذي لعبه السوفييت في هزيمتهم في هيتام

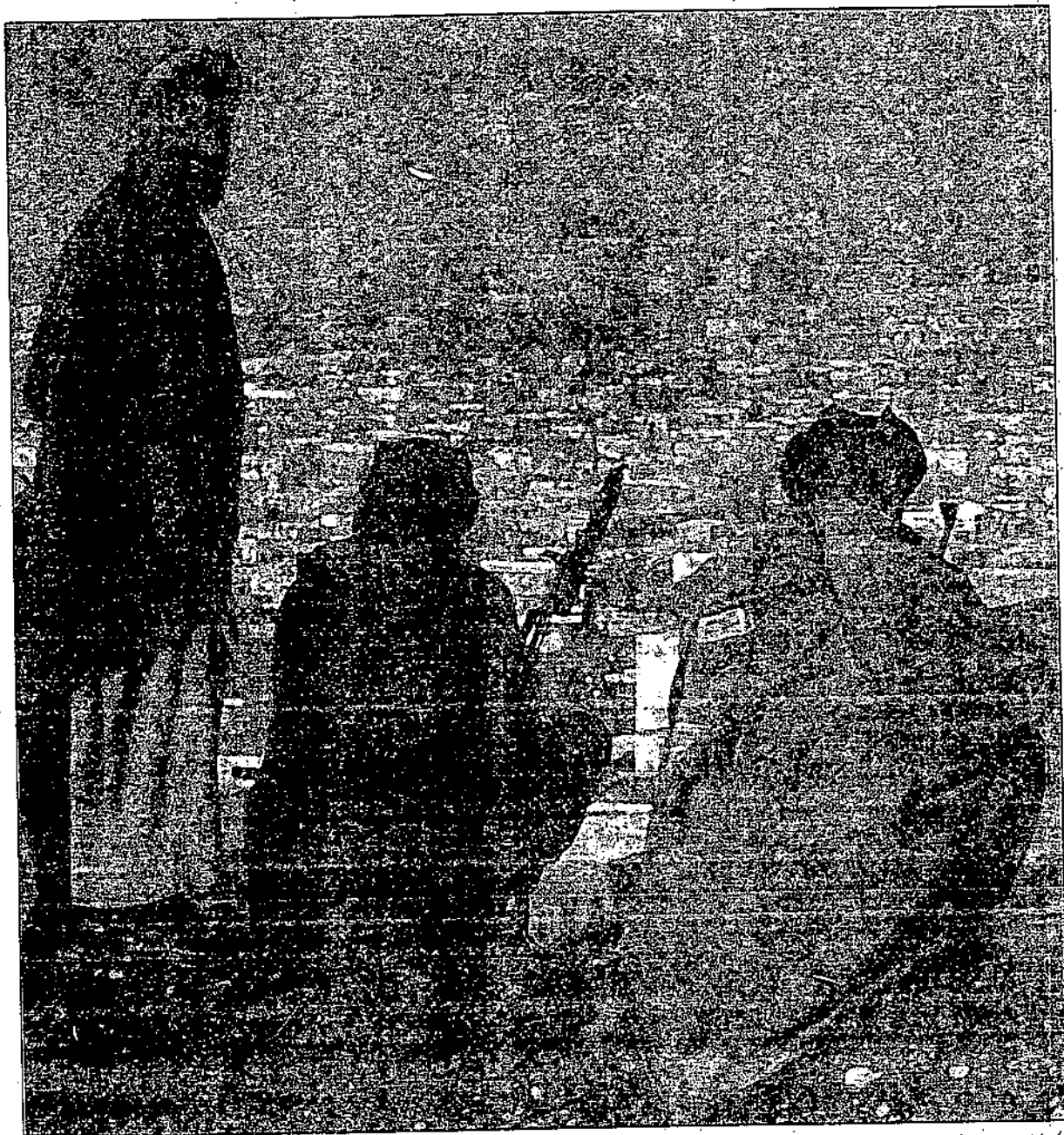
أضعاف الثمن الأصلي للأسلحة في حين يرفع من في أيديهم الصواريخ ، سعرها باستمرار ، ولكن وقفنا لبعض الخبراء - لا ينسر هذا الإجراء الاجزئيا قرار الأمريكيين بإرسال بعض أفضل صلاتهم الى تلك المنطقة بحقائق مليئة بالدولارات ، وفي هذا السياق يتساءل أوليفيه روي OLIVIER ROY ، أحد المتخصصين في أمور المنطقة ، إذا ما كان الأمريكيون يسمون الى شراء صمت أصدقائهم القدامى في أفغانستان ، خاصة والأمريكيون لديهم الكثير مما ينبغي التستر

عليه ، في حين أن الجماعات الإسلامية تمتلك معلومات رهيبية عنهم » . وقد كان روي ROY من مستشاري السلطات الفرنسية وقت الحرب في أفغانستان .

وتعود بداية تلك انقصة الطويلة الى عام ١٩٧٩ في مكاتب قبضة من موظفي المخابرات المركزية الأمريكية المعطلين عن العمل . في تلك الأثناء كان جيمس كاوتر يقبع بالبيت الأبيض وكانت المخابرات المركزية في قمة ركودها ، لم يكن الكونغرس يكف عن مضايقتها بدعوى دفع ثمن مختلف العمليات

الدينية التي قامت بها في الماضي ، بجانب أن آلاف المولفين بها كان قد تم تسريحهم من الجيش في حين أن آخرين قد عزلوا عن العمل ومع ذلك ظلوا يندفعون في عمليات دون الرجوع الى رئيسهم في العمل . في ظل سرية شديدة - إذن - بدأ أحد هؤلاء (وهو مسئول قديم في أحد أقسام المخابرات) بالتخطيط لعملية متواضعة لكنها غير عادية ولم تكن قد كشفت حتى تلك الأثناء . وقد كان الهدف منها إشعال جذوة العصبية القومية التي هي - بالطبع - ضد - شيوعية ، والتي يمتنعها

الأفغان
العرب



شلي، وهو صديق لعبد
الله عزام الفلسطيني، مؤسس
الرابطة الإسلامية في بشاور
(المركز الرئيسي في باكستان
للجهاد الأفغاني).

ويقال أن بمولي مركز
الكفاح ببروكلين من الأمريكيين
قد سحروا لهؤلاء «المتطوعين
من أجل أفغانستان»
بالتدريب على إطلاق النار في
HIGH ROCK
SHOOTING RANGE
في نوج-سالك
NAUGATUCK بولاية

كونكتيكت.
وهكذا، بدأ مركز الكفاح
ببروكلين بدورته في إقامة
مراكز أخرى مصغرة ومماثلة له.

في الدور، في إنحاء الولايات المتحدة
الأمريكية، حتى وصل عددها إلى ١٧ مركزاً
ومع ذلك، نسف يتحول مصطفى شلي
(هذا العميل الأمريكي أصلاً) فيما بعد إلى
«راعى» «الشيخ عبد الرحمن» الملمم
المفترض لحادث الاعتداء على مركز التجارة
العالمى منذ دخوله أمريكا، كما ستتحول تلك
المراكز بدورها إلى خلايا لتجنيد جنود الجهاد
ضد أمريكا.

لنعد الآن، إلى عام ١٩٨٤، حينما يقوم
ويليام كيسى بأول رحله له إلى أرض
المعركة، لتقبل هذه اللحظة كان الالتزام
الأمريكي نحو هذه المعركة «إلزاماً»
متراضعاً «وأن كان حقيقياً». ومع هذا التاريخ
وردت تقارير من المخابرات تفيد بأن الهجوم
السوفييتي أخذ في الازدياد وأن موسكو قد
قررت محو المقاومة. رداً على ذلك، ودون أن
تتسائل أمريكا كثيراً حول الوسائل المطلوبة
أو عن أولئك الذين سوف يحصلون عليها،
لجأت إلى المخابرات الباكستانية التي لها
اليده العليا في تزويج الدعم الأمريكي عند
الثوار، خاصة وأمريكا لم تكن تريد أن تظهر
لها أية صلة أسمية بتلك العمليات. إلا أن
باكستان، التي كانت ترم نفسها
بمرحلة من التطرف، قد اختارت من
بين سبع مجموعات تشكل المقاومة
في أفغانستان، اختارت أكثر
الأشخاص الأصوليين إثارة وتطرفاً،
حتى يصبح عميلها، وهو قلب الدين

اليسار/العدد التاسع والأربعون/ مارس ١٩٩٤ (١٩)



لتجند أكثرهم نشاطاً وتسريهم داخل
معسكرات الشحن الدولي التي تتاجر مع
باكستان وتعتمد المجاهدين الأفغان بطريقة
غير مباشرة.

وبدأ المال والصلاح يتدفقان بهدف إضمار
السوفيت، ومع ذلك كانت هناك إستراتيجية
إضافية للوصول إلى هذا الهدف. فقد اقترح
ألكسندري ماروتش ALESCANDRE
DE MARENCHES، رئيس الـ D G S
E الفرنسية على رونالد ريجان حيلة
مدهشة لتخلص في إغراق أفغانستان
بالمقايير المخدرة التي سوف تصل بالطبع
إلى الجنود السوفييت لتتال من صحتهم ومن
روحهم القتالية، وحتى يتم ذلك عرضت
المخابرات الفرنسية التعاون بتقديم خدماتها،
إلا أن العملية لم تتم في النهاية. ولم يهدأ
حماس ويليام كيسى لسائدة قضية الثوار
الأفغان بل أخذ في الازدياد، وأخذ هو في
مساعدهم باللجوء إلى وسائل خيالية شديدة
المخاطرة إذا ما أخذنا في الاعتبار التمر
المتلاحق لقوى الكفاح الإسلامي. لقد أظنت
الوكالات الأمريكية المتنوعة في
تشجيع كافة الاتجاهات الأصولية
المتعلقة بالإسلام، من المغرب إلى
اندونيسيا، حتى تشارك في الجهاد
بأفغانستان. ووصل الأمر إلى إقامة
مركز لتجنيد في نيويورك، وفي
بروكلين بالتحديد، على يد رجل
مصري، عام ١٩٨٢، يدعى مصطفى

الجمهوريات المسلمة بالاتحاد السوفييتي.
هكذا كانت هذه مجرد عملية متواضعة خاصة
وقد تجاوزت أمريكا زمن الحرب السرية، إلا
أن الامكانات المتوفرة كانت ضئيلة. ولكن،
وبعد سلسلة من

بريجينسكي ZBIGNIEW
BRZEZINSKI «البرلندي» رئيس
المجلس القومي للأمن، تم إقامة شبكات
دعاية إسلامية قومية عن طريق مجموعة
سرية صغيرة ضد المخابرات المركزية في
طاجيكستان وأوزبكستان
وتركمستان. كانت هذه المجموعة توزع
سراً وباعدهاء هائلة نسخاً من القرآن ومن
الأعمال الأدبية - المحظورة من قبل موسكو -
التي قجد أبطال الحروب القديمة على الروس،
بل أن الأمر وصل إلى إمداد هذه الجمهوريات
ببعض الأسلحة. وهنا، بدأت أصوات بعض
مستوحي العمليات الأخرى الأمريكيين ترتفع
احتجاجاً على دعم المسلمين بشكل خاص.

ويقول أحد المتخصصين السياسيين في
المنطقة: وكانت هناك حركات قوية
أخرى كان يمكن تشجيعها في الاتحاد
السوفييتي إلا أن المسلمين قد
إعتبروا القادريين على إحداث أكبر
قدر من الحوادث.

في هذه المرحلة كانت العملية قد أعدت
للتنفيذ بالكامل وكان كل شيء في موقعه
الصحيح، إلا أن كل ماتم حتى هذه اللحظة لم
يكن سوى فاتحة متواضعة.

ومع غزو أفغانستان في السابع
والعشرين من ديسمبر عام ١٩٧٩ أثار
بريجينسكي، كالعادة، الرأي العام قائلاً:
«يجب أن تسفك دماء السوفيت. رداً على
فعلتهم. وما أن يجيى كارتير شاركة الرأي فقد
تم تكليف ستانسفيلد ترنر
STANSFIELD TURNER، الأميرال
ورئيس المخابرات المركزية الأمريكية،
بالتخطيط لحل ما. وفي ١٥ يناير ١٩٨٦
استقبل هذا الأخير بدوره في بليير هاوس
رونالد ريجان وجورج بوش وخبيلته،
فيما بعد ويليام كيسى، ليلبثهم وهم
على اعتاب قيادة أمريكا بالعمليات السرية
الجديدة الجاري تنفيذها، فقد تم إقامة
دوائر دعم للمستمردين الأفغان
بالتعاون مع باكستان، وبدأت الإدارة
الجديدة في تعضيدهم.

ومن خلال بؤرة أقيمت في
فرانكفورت، بدأت المخابرات المركزية في
الإتصال بالمهاجرين الأفغان في أنحاء أوروبا،

حكمتيار - GULBUDIN-HEKMATYAR، الذي تم تجنيده أثناء دراسته في كابول عام ١٩٧٦.

أفضل قائد عسكري

ومع أن قلب الدين حكمتيار قدر رفض لقاء رونالد ريغان في واشنطن عام ١٩٨٥ بسبب عداوته الواضح للفريريين، بجانب أنه قد عمل قبل ذلك في تهريب الأسلحة والمخدرات لخدمة طموحه الهائل، إلا أنه أصبح الرجل المفضل عند باكستان، ومن ثم المنفل أيضا عند ويليام كيسي. ولا يجب أن نغفل نهضة الواضح للقضاء على المجموعات الستة الأخرى من المقاومة الأفغانية، الذي قد يصل إلى نفس قدر رغبته في الأجهزة على السوفييت، وظل حكمتيار حتى الآن من أهم العقبات التي تقف حبال إستعادة السلام في كابول.

وسرى فنان كانستراو - VIN-CENT CANNISTRARO قدامى موظفي المخابرات المركزية الأمريكية الذين تخصصوا في السياسة الأمريكية بالمنطقة، أن ويليام كيسي قد طرده يوما من مكتبه لأنه سمع لنفسه بأن يسأل عن مدى حكمة الإختيارات التي قامت بها أمريكا حيال أفغانستان، فقد كان كيسي وبعض الآخرين غيره يعتقدون بشدة في كل مايقوله باكستان لهم، وقد كانت باكستان يومها تزكده أن حكمتيار هو أفضل قائد عسكري ومن ثم، القادر على توجيه أعنف الضربات إلى السوفييت، وهو مايقف أمريكا دائما.

وهذا ظل حكمتيار الرجل المفضل لدى

(٢٠) اليسار/العدد التاسع والأربعون/ مارس ١٩٩٤

واشنطن ولدى أعداء موسكو، فقد كان يتلقى وحده صابوازي ٦٠٪ من المصونة الأمريكية طوال فترة الحرب، والتي قدرت بحوالي ثمانية مليار دولار. بل أن الأمر وصل بالمخابرات المركزية الأمريكية إلى تسهيل تهريب كميات هائلة من الهيرويين، فالتاقلات التي كانت تقدمها تستخدم في نقل الأسلحة من باكستان إلى أفغانستان لم تكن تعود فارغة أبدا. وكانت النتيجة أن باكستان، التي لم يكن بها من يعاطفون الهيرويين في عام ١٩٧٩، قد أصبح بها أكثر من مليوني متعاطي قرب نهاية الحرب. ويقال أن القادة العسكريين الباكستانيين يتحكمون اليوم في جزء لا يستهان به من تجارة الهيرويين في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويصرح أحد مسئولى المخابرات من المخابرات الغربية بأن «العالم كله مسئول عن انتشار الهيرويين وليس المخابرات المركزية الأمريكية فقط، فحتى أولئك المكلفين بكافة المخابرات قد أغمضوا أعينهم عما يحدث، والدليل على ذلك أنه لم يتم كشف أي شبكة من الشبكات الباكستانية-الأفغانية أثناء فترة الحرب بأكملها. وقد أدت هذه الفترة بالتحديد إلى ازدهار تجارة الهيرويين».

أما الأثر الأكثر فسادا لتلك السياسة الأمريكية فيمكن في ولادة غول

هل كانت الجماعات الإسلامية لتشكل مثل هذا التهديد إن لم تكن أمريكا قد دلتها منذ وقت طويل؟

★ ★

أثناء الثمانينات، استخدمتهم واشنطن لمواجهة الاتحاد السوفيتي... وقد كانت سياسة عمياء ولدت وحشا مفترسا أعلن بدوره «الجهاد» ضد حماته القدامى.

الجماعات الإسلامية على يديها، فهي التي شجعتها واستمرت تراقبه وهو ينمو ويقوى. ويؤكد يوسف بودانسكي، مدير إحدى مراكز الأبحاث التابعة للكونغرس الأمريكي والمتخصصة في دراسة ظاهرة الإرهاب والحرب غير التقليدية، يؤكد أنه «في بداية الثمانينات لم يكن هناك سوى ٢٠٠٠ أو ٣٥٠٠ محارب في أفغانستان، أما في منتصف الثمانينات فقد وصل عددهم إلى ٨٦٠٠٠ محاربين كلهم تحت قيادة حكمتيار».

ولد تهديد الجماعات الإسلامية - إذن - وقا وترعرع في ظل رعاية أمريكا الفعالة، ولعل هذه الرعاية لم يكن هدفها الوحيد «إبادة» موسكو بل كانت أيضا تشكل سياسة أمريكية تقوم على تشجيع الأصولية السنية المحافظة والمروالية للغرب (كما كان يبدو وقتها على الأقل) لإبطال قنوة الجماعات الشيعة المتطرفة الموالية لپهران. لذلك رأت أمريكا الإعتماد على المجاهدين الأفغان السنيين ومن يساندونهم، كما قامت بعض الأوساط السياسية السعيدة بتحويلهم ومساعدتهم.

إلا أن الإدارة الأمريكية قد تنبته للخطأ الفادح الذي كانت ترتكبه، وفي الوقت المناسب، على يد أناس أمثال فينسان كانستراو، أو «رجل الكونجرس» الجمهوري النائب عن ولاية «فلوريدا»، بيل ماكولام BILL MCCOLLUM والذي كان من أشد مؤيدي دعم الشوار الأفغان، ولكنه سرعا ما أقتنع بسوء اختيار كيسي وشركائه.

وفي الواقع أن حكمتيار كان قد أقام إتفاقا مع طهران منذ يونيو عام ١٩٨٧، يتلخص في أن يسرب عملاء إيرانيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهكذا يمكنهم أن يقيدوا إيران فيما بعد، معتمدا في ذلك على استثمار علاقاته بالمخابرات الأمريكية، في مقابل دعم إيران لحركته، ويصرح ماكولام قائلا «لا يمكن إنكار علاقة حكمتيار بإيران تلك العلاقة التي كانت تقوى أواصرها يوما بعد يوم، إلا أن البيت الأبيض والهيئنة الرئاسية لم أبعد من وسواس القضاء على الاتحاد السوفيتي».

أمريكا تستيقظ

في خضم الأحداث، وجدت أمريكا نفسها

متروطة في علاقة مع جنود الله الذين ما أن انتهوا من تسرية حساباتهم مع ملحدى موسكو حتى لم تتبق لهم سوى أمنية واحدة، هي تزييق علاقاتهم بالغرب.

وبعد غانورشي الترنسي مثالا واضحا على ذلك، فبعد أن عمل وسيطا فعالا لمدة طويلة بين أمريكا والفصائل الأفغانية المعادية للروسينيت حينما بدأت في تزييق بعضها البعض، وبعد أن ألقى أحد معاوني جورج بوش مراقبة لصالحه في الكونجرس، بعد ذلك كله، ووفقا لما يرويه بودانسكي، أصبح غانورشي (بجانب السودانى الغرابي) والشيخ عبد الرحمن المصرى) أحد المسئولين الرئيسيين عن شبكات الإرهاب التابعة للجماعات الإسلامية في الغرب.

وفي الواقع أن قصة عبد الرحمن نفسها تبدو غامضة وجذابة في آن واحد، فوفقا لروايته، قد كان من السهل دخوله إلى الولايات المتحدة دون تعاون عملاء المخابرات الأمريكية الذين قدمهم حكمتار باكستان عام ١٩٨٨ وتؤكد تلك الرواية أن أحد عملاء المخابرات المركزية (المشغفى في شخصية سرف بالانتمالية التابعة لسفارة الولايات المتحدة بالخرطوم) قد سلم لعمر عبد الرحمن تأشيرة دخول الولايات المتحدة عام ١٩٩١، مما أنكره رؤسائه بالوكالة. بل ويدل ذلك أيضا على أن عميلا إيراني-سودانيا قد تسرب إلى داخل السفارة وجند.

على كل الأحوال فإن أمريكا تستطيع التيسر، لأنه كلما تقدم التحقيق في حادث الإعتداء على مركز التجارة العالمى، وعن شبكات الجماعات الإسلامية المزروعة في أمريكا، كلما ازداد حمل الشركة الأفغانية على أمريكا، فالأغلبية العظمى من المتهمين في حادث الإعتداء من قدامى والرعايا» لأمريكا. وبعد نموذج طارق الحسن، السردانى الذى تم القبض عليه في صيف العام الماضى، مثالا على ذلك، فبعد أن كان المنزل الذى يقيم فيه في نيويورك بمثابة مركز «ترانزيت» للمستطوعين الأمريكان في أفغانستان لمدة طويلة، قاده شبكة حاولت تفجير نفق تحت الأرض هما النفق المؤدى إلى مبنى الأمم المتحدة والنفق المؤدى إلى مبنى مكتب المخابرات الفيدرالية بنيويورك. بالإضافة إلى ذلك، وقبل حادث الاعتداء على وول ستريت بشهر، جرى حادث غامض أمام مدخل مبنى المخابرات المركزية الأمريكية لى لانجلي LANGLEY بضاحية واشنطن، وقد قلب هذا الحادث أمريكا رأسا على عقب.

ففى صباح يوم ٢٥ يناير، تقدم رجل مسلح ببندقية طراز AK-47 من صفوف السيارات التابعة لموظفى المخابرات المركزية الأمريكية (سائرا على قدمية)، ولما كان هؤلاء الموظفون قد وصلوا لتوهم إلى مقر العمل، فقد تمكن الرجل من إطلاق النار عليهم أمام سياراتهم، مصيبا ثلاثة منهم وقاتلا اثنين، قبل الفرار فى سيارة نقل صغيرة كانت فى انتظاره. ويتتبع آثار القتال تم الكشف عن هويته، فهو باكتسانى مهاجر إلى أمريكا، عمره ٢٨ عاما ويدعى مهر أميل كانسى MIR AMAIL KANSI وقد عمل من قبل فى شركة للبريد السريع (كانت على صلة بالمخابرات المركزية الأمريكية) منذ وصوله إلى أمريكا، أى منذ عامين. وتم العثور عليه فى النهاية، مخفيا بعد إنها، مهمته، فى الممرات المتعرجة على منطقة الحدود بين باكستان وأفغانستان.

وهناك تفسيرات مختلفة لهذا الحدث كما لغيره، فوفقا لتفسير بودانسكى، يجب اعتبار كانسى إرهابيا فى خدمة إيران تم تجنيده من قبل طهران فى عام ١٩٨٧ حينما كان يحارب مع المجهدين الأفغان. وقد بدأ الإيرانيون فى إستخدامه فعليا «فى بداية عام ١٩٩٢ على أثر فشل مساعى الوفد الإيرانى فى واشنطن ومحاولته التقرب إلى إدارة كلينتون الجديدة.

ووفقا لآخرين، فقد أراد كانسى تصفية حساباته فحسب مع المخابرات الأمريكية، التى أعطت له وغودا بناء على عمله فى صفوف الأفغان ولم تلزم بها وأيا كانت الحقيقة، فقد بدأت أمريكا تكتشف أن السلاح الذى صوته نحو عدوها سوف يستدير ليصيبها هى، أو على أقل تقدير، سوف يتركها لمدة طويلة.

وقبل القبض على الشيخ وعمر عبد الرحمن» برقت قليل، وجهت له مجلة NEW YORKER «نيويورك» سؤالا حول جحود الجماعات الإسلامية نحو المخابرات المركزية الأمريكية وواشنطن اللذين أوجدا التمرد الأفغانى. وقد أجاب- وهن بضحك بشدة- قائلا: «بدون مليارات المخابرات المركزية الأمريكية، أربها، ما كنا استطعنا أن نفعل أى شئ دون أمر الله».

ثم أضاف: «لقد حاولت الحكومة الأمريكية طيلة ٤٤ عاما أن تثير الإتحاد السوفيتى، ولم تفعل إلا بأمر الله أكبر».

ولكى يثبت عبد الرحمن وشركاؤه هذا الرأى إستداروا على رعاتهم السابقين مستخدمين رعايتهم وحمايتهم لهم.

ووفقا لرأى الخبراء، يتوفر لدى الجماعات الإسلامية الأصولية اليوم مئات العديدة من العملاء القابعين بالولايات المتحدة والمستعدين فى أية لحظة للهجوم من الداخل، كما فعلوا فى حادث مبنى المخابرات المركزية ومركز التجارة العالمى، أو كما كانوا يتأهبون لتدمير مبنى الأمم المتحدة ومكتب المخابرات الفيدرالية بنيويورك.

هل نسمى هذا مجاهدا..

ومع هذا كله، لايندم الساسة الأمريكيون الذين طبقوا السياسة الأفغانية لواشنطن على مافعلوا. ويؤكد روبرت جيمس ROBERT GATES، المدير السابق للمخابرات المركزية الأمريكية، أن تلك السياسة قتل «أحد أعظم نجاحات الإدارة الجمهورية» كما يفسر رتشارد هاس RICHARD HAAS- منبرل منطقة الشرق الأدنى داخل المجلس القومى للأمن، أثناء حكم جورج بوش - الأمر من جانبه كإبلى:

«إن ما تطلقون عليه تهديد الجماعات الإسلامية ليس إلا إحدى الرواسب السيئة لسياسة صحيحة. فنحن- بالقطع- قد أعطينا ألسنة وأمرالا لأولئك الذين يستخدمونها اليوم ضدنا، إلا أننا لم نكن نقتلك من تغيير الأمر شيئا. والدليل على ذلك، أن تاريخ الإسلام مرت به فترات من الأصولية من قبل، وبالتالي يجب البحث عن مصدرها فى البلاد الإسلامية نفسها وليس فى السياسة التى إنتهجناها فى أفغانستان».

أما جاك بلوم JACK BLUM المحامى بأحد مجالس واشنطن الكبيرة ورئيس فريق المحققين المكلفين من إحدى هيئات الكونجرس، منذ بضعة سنوات، يكشف دوائر تمويل المخدرات والإرهاب، وقائد البحث فى فضيحة ال B C C I (فضيحة البنك الباكستانى الأصل الذى وضع نفسه فى خدمة بعض وكالات المخابرات ومنهم المخابرات المركزية الأمريكية)، فيرى فى سياق اهتمامه الخاص بأفغانستان والسياسة الأمريكية تجاهها أنه «فى نهاية عشر سنوات من التمسك الأمريكى بالمنطقة ذلك التمسك الأعشى والفعال فى آن واحد، إستطعنا أن نحقق شيئين، فقد جعلنا من تلك المنطقة أحد المراكز الدولية الرئيسية لتجارة المخدرات، كما حولناها إلى بؤرة مركزية للإرهاب العالمى..

هل نسمى هذا مجاهدا..!

تلقتها الأمة بالقبول والتجلة يكون لكل مسلم يدخل الجنة مائة زوجة.

تخلص من ذلك كله أن صاحب الفضيلة أو فضيلة صاحب- جزاء الله عن الفقراء والمحرومين في الدنيا من المسلمين خير الجزاء وأوفاه- لم يخطئ. في نقل هذه البشرية العظيمة لمشاهدي التلفزيون- خاصة المعوزين والمطحونين- وإن بالغ في ذكر عدد الزوجات.

لزيد من المعلومات عن «حريم المسلم في الجنة» وأوصافهن وكافة أحوالهن يمكن الرجوع إلى كتاب «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراس» للإمام ابن قيم الجوزية وهو مطبوع عدة طبعات في مصر ولبنان:

الآخر والثاني.

هو هيوط الوعي السياسي لدى مهاجمي الواعظ المهاب ذلك أنه جزء من المؤسسة الدينية. بمعناها الواسع. هذه المؤسسة في مقدمة مهامها مساندة النظام الحاكم وإضفاء الشرعية التي يفتقدها عليه وتزييف وعي القاعدة الجماهيرية العريضة وصرف انتباهها عن الواقع الأليم الذي تعيشه حتى لا تتحرك وتعمل على تغييره. ويتم ذلك بإقناعها بأن هذه الدنيا جيفة وطلابها كلاب وأنها عرض زائل وزخرف وزينة وأنها لا تليث أن تقني ومهما طال عمر المسلم فيها فمصيره الموت. وأن الوعي حق الوعي هو من يعرض عن الدنيا الدنية. وأن يولي التفاته إلى الجنة ويعمل من أجلها حتى يفوز بلذاتها ومتعها من خمر وألبان وعسل مصفى وأنهار وعيون وفراخ وريحان ولحوم وفرش وسط وملابس حريرية. وتيجان على الرووس وأهم من ذلك: الولدان الذين هم كاللؤلؤ المنتشر والخور العين والكواعب الأتراب اللاتي لم يطمسهن من قبل إنس ولا جان وفي كل مرة تعود الواحدة منهن عذراء بكرا لم يقض خاتمها مع منحه طاقة جبارة هائلة على الجامعة البوسمية. في حديث أبي أصامة لها «للحرورية» قبل شهي وله ذكر لابنتي.

هذا دور مرسوم بدقة متناهية تقوم به «المؤسسة الدينية» عن طرق الرعاظ والخطباء عبر أخطر جهاز إعلامي «التلفاز» وفي مقابل ذلك يقدن النظام الحاكم على أفرادها: السوطائف والرتب والمعطايا والمنسج والهبات... الخ.

٧٠٠ زوجة أبكار دائما

خليل عبد الكريم

حرير فيري بياض ساقها من ورائهن» ويصفهن ابن قيم الجوزية وهو أحد منابع سفر تكوين أفكار «الجساعات» بأنهن: «العواشق، المتحبيبات، الفججات، الشكلات، المتعشقات، الغلمات أي الملتهبات شهوة وشبقا للوطء والمباضعة» ويرى مقاتل بن سليمان- وهو من قدامى مفسري القرآن الكريم: «إن الضيق يستحب فيهن في أربعة مواضع: فيها وخرقي أذنهن وأنفهن ومهائلك» ولعل القاري. فطن إلى ما يقصده مقاتل بعبارة: «ومهائلك».

والأحاديث التي وردت في المفاخذة اليومية الأبدية لكل واحدة منهن وعمدة العذرية أو البكار لها من جديد. هذه الأحاديث رغم أنها رويت عن بعض كبار الصحابة فإن «الصبارفة» صياغة الحديث لا يعدون أن يستخرجوا من بين رواياتها من يقولون عنه: «لا يعرف حاله» أو «أنه ليس بشيء» أو «أنه واه» أو «أنه متروك» فيرد عليهم «المجاهدة» جهابذة الحديث بأن تعدد رواية الحديث الضعيف تقويه وترفع درجته.

إنما هناك حديث صحيح رواه الترمذي في جامعه عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «يعطى المؤمن في الجنة قرة كذا وكذا من الجماع، قيل يا رسول الله أو يطبق ذلك. قال يعطى قرة مائة» ويستنتج شراح الحديث ضرورة وجود مائة زوجة لتلقى هذه القرة الهائلة الحارقة على النكاح إذ أنه يستحيل على زوجة واحدة أو أربع أن تطيقها.

وطبقا لهذا الحديث «الصحيح» الذي رواه الترمذي أحد أصحاب الصحاح الستة التي

شيخ جسيم مهيب ظهر في التلفزيون. وشهر من يدخل الجنة بمسعمانة زوجة عذاري. يتنخذهن كلهن يوميا وبعد أن ينكح الواحدة منهن ويمتع نفسه ومذاكيره بها تعود بكرا مختومة كما كانت وهكذا وهكذا إلى أبد الأبدين ودهر الداهرين.

ثارت أقلام على صاحب الفضيلة وأصلته بنيران حامية: هجوما وتهكما وتطارولا على شخصه الرقور وعلى المصادر التي استخرج منها هذه البشرية السارة المفرحة التي أدخلت على قلوب المشاهدين الغيظة والخيور. ودلت بذلك على أمرين:

الأول

قلة بضاعتها الدينية وأنها في حاجة ماسة إلى دروس خصوصية أو تقوية في «مادة الدين» وكاتب هذه السطور على استعداد لإعطائهم إياها دون مقابل.

ذلك أن الواعظ المهاب لم يخطئ. فيما بشر به إلا في جزئية واحدة وهي عدد الزوجات الذي تراوح في كتب الأحاديث ومزلفات التفسير ما بين مائة إلى اثنتين وسبعين والأصح هو الأخير منهن: اثنتان من نساء الدنيا والسميون من الخور العين والكواعب الأتراب.

أما باقي القنوى أو البشارة فصحيح وله أسانيد القوية بل إنني أعجب على الشيخ أنه كتم عن مشاهديه علما حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من كتمانته وتعنى به هنا: وصف وزوجات الجنة» وذلك حتى تكتمل فرحة المشاهدين وتتضاعف سعادتهم:

عن سليمان الثوري... عن عهد الله بن مسعود قال:

اقتحم علي أهل الجنة نور في قبابهم كاد أن يخطف أبصارهم فإذا به نور (سن) حرورا. ضحكت في وجه وليها أي سيدها وزوجها). وعنه أيضا: «إن المرأة من نساء أهل الجنة لتفلس عليها سبعين حلة من

قانون العمل الموحد .. في جنيف أولا - وأخيرا! منظمة العمل الدولية تراجع المشروع قبل طرحه علي عمال مصر!

حسن بدوي

ماذا تريد المنظمة؟

قبل أن نرجع إلى الداخل.. لنرى أولا ماهي الحدود التي تحكم اجتماع خبراء منظمة العمل الدولية ويمثل أطراف العمل في مصر.. المنظمة ستكرر بالقطع ملاحظاتها التي تسجلها سنويا على مجمل التشريعات المصرية المتعارضة مع الاتفاقيات الدولية الصادرة منها والموقعة من حكومة مصر.. ومن بينها قانون العمل..

سيد راشد



يسافر إلى جنيف منتصف مارس الحالي وفد من ممثلي الحكومة ورجال الأعمال والعمال للاجتماع مع خبراء منظمة العمل الدولية بشأن مشروع قانون العمل الموحد الذي تم إعداده في مصر مؤخرا. وذلك في أول سابقة من نوعها.

الهدف من الاجتماع هو تأكيد خبراء المنظمة الدولية من عدم تعارض المشروع مع مستويات العمل الدولية والاتفاقيات التي وقعتها حكومة مصر بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق النقابية الصادرة عن المنظمة.

وبمجرد الاتفاق على المشروع في الخارج يصبح الأمر سهلا- من وجهة نظر الحكومة المصرية- في الداخل، إلا أن الأمر في الواقع ليس كذلك، فالخلافات بين طرفي العمل في مصر، العمال وأصحاب الأعمال كبيرة حول مشروع القانون والحكومة في مأزق. هل ترضى أصحاب الأعمال- وهذا هو الأرجح- فتفتح بوابة جديدة واسعة للصراع الاجتماعي لاتقل خطورة عن صراع الإرجاب والنساء؟ أم ترضى العمال- وهو ما لا يتفق مع التفسيرات التي تفرضها صندوق النقد الدولي بآليات السوق والخصخصة- وتواجه ضغوطا اقتصادية وسياسية واسعة من رجال الأعمال في الداخل، وضغوطا أشد من الصندوق والبنك الدوليين؟

* تدعير المنظمة إلى إقرار مبدأ المفاوضة الجماعية بين العمال وأصحاب الأعمال حول الأجور وشروط وظروف العمل والمعيشة.

* وتترتب على ذلك دعوتها لحق العمال في الإضراب عن العمل مقابل حق أصحاب العمل في إغلاق منشآتهم.

* وتنتقل من ذلك إلى ضرورة تغيير قانون النقابات العمالية بما يخلق حرية العمال في تشكيل نقاباتهم ووضع لوائحها ويلغى كل وصاية إدارية عليها- وإن كان هذا المحور خارج المناقشة المباشرة لقانون العمل المراد، باعتباره يتعلق بقانون آخر.

* وبالمثل يأتي المحور الرابع الأساسي لاعتراضات منظمة العمل الدولية- خارج نطاق قضايا الاجتماع القادم في جنيف- وهو المحور المتعلق بإلغاء كل النصوص التشريعية المقيدة للحريات في قانون العقوبات وقانون حماية القيم من العيب لسنة ١٩٨٠ وقانون حماية الجبهة الداخلية لسنة ١٩٧٨ خاصة ما ورد بهما بشأن سلطة المدعي الاشتراكي في الاعتراض على المرشحين للنقابات العمالية، وقانون التجمهر وغيرها من القوانين المصرية.

وقد سجل خبراء المنظمة آراءهم في الخطوط العامة التي يجب أن تتوافر في مشروع قانون العمل الجديد، في بداية أعمال

اليسار/ العدد التاسع والأربعون/ مارس ١٩٩٤ (٢٣)

المفاوضة الجماعية، ويعتبرونها «مضيعة للوقت» وتدخل في سلطاتهم وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية لمشآتهم، وبالتالي فإنهم يرون استبعادها واستبعاد حق الإضراب عن العمل معها.

الأشد سوما

وإذا كان رجال الأعمال يدركون أنه من المستحيل في تشريعات نظم آليات السوق والخصخصة والاقتصاد الحر استبعاد المفاوضة الجماعية والاضراب، ويدركون أيضا أن خبراء المنظمة الدولية والحكومة ويمثل العمال لن يتراجعوا عن ذلك... فإن الهدف الحقيقي لهم يتضح في أنهم سيفرغون الاجتماع في قضايا أصبحت بديهية لتحقيق هدفين فيما بعد...

أولا، تقرير المشروع الحالي بما فيه من مفاوضة جماعية واضراب ليس معها اطلاق سلطات أصحاب العمل في فصل العمال، والقضاء أي تصرفات أو نصوص محددة بشأن الأجور، بما فيها الحد الأدنى للأجر.

ثانيا: تعديل عدد من التشريعات الأخرى للتخلص من أي التزامات تفرضها على أصحاب العمل تجاه العمال، وفي مقدمتها قانون القاسمات الاجتماعية الذي يلزم صاحب العمل بدفع نسبة من اشتراك العامل في التأمينات، وينص على إعانة البطالة للعامل الذي أجبر على ترك العمل، وتستمر هذه الإعانة بنسب تنخفض تدريجيا لمدة ستة شهور. وقانون التأمين الصحي الذي يلزم أصحاب العمل أيضا بدفع نسبة من اشتراك العامل.

عودة إلى السخرة

والمشروع الحالي يتضمن تفاصيل كثيرة قد لا يتطرق إليها اجتماع جنيف باعتبار أن ما يهم خبراء المنظمة الدولية هو الآليات العامة للعلاقة بين طرفي العمل - إلا أن هذه التفاصيل إذا أقرت فإنها - كما جاء في مذكرات للعديد من النقابيين وجهوها إلى رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال - ستعيد علاقات العمل إلى عهود السخرة.

فالمشروع يعطي صاحب العمل حق فصل العامل دون تحديد لأسباب الفصل إلا في عبارة «ولسبب مشروع وكاف» ولم يحدد

تحذيرات نقابية للحكومة

من سلق قانون
خمس مصالح
٩ مليون عامل

★★

رجال الأعمال
يضغطون
لاستبعاد المفاوضات
الجماعية

وحق الإضراب

★★

أحمد المصري



اللجنة التي تشكلت لهذا الغرض منذ عامين برئاسة د. أحمد حسن البرهي الأستاذ بحقوق القاهرة. أكد الخبراء ضرورة أن يحقق المشروع التوازن بين أطراف العمل، ومبدأ المفاوضة الجماعية والمشاركة بدلا من المراجعة بين العمال وأصحاب الأعمال. وهو ما عبر عنه د. البرهي في الدورات التي تعقد منذ ديسمبر الماضي لمجموعات مختلفة من النقابيين وموظفي وزارتي العمل والتأمينات ويمثل الاتحادات الصناعية ورجال الأعمال للترويج لهذه الأفكار، ويضغط من خلالها بشدة رجال الأعمال لياتي المشروع مطلقا لسلطاتهم ومسقط أي التزامات اجتماعية لهم تجاه العمال...

الموقف المصري

الأطراف المصرية الثلاثة في الاجتماع المقبل تذهب محملة بخلافات حول مطالب منظمة العمل الدولية.

فالحكومة ويمثلو العمال يوافقان على مبدأ المفاوضة الجماعية وعلى إدراج حق الاضراب في نصوص القانون، وإن كانا يقيدهانه بالآلية التي يصنع أو منشأة إلا بموافقة ثلثي أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة على الأقل، وهم أعضاء معظمهم من مناطق ومحافظات بعيدة عن المصنع المعنى، ولم ينتخبهم عمال ذلك المصنع، ولا يضمنون لمعاسبة جميعته العمومية أن اتخذوا إقرارا عكس ما تمهده... كما تطرح الحكومة ووافقها ممثل العمال (أي القيادة العليا للاتحاد النقابات) حظر الاضراب في منشآت الخدمات الحيوية التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس الوزراء. فضلا عن ضرورة إخطار الجهات الإدارية قبل موعد الاضراب بخمسة عشر يوما بموعده وأسبابه. وحظر الاضراب أثناء التفاوض، أو أثناء مدة سريان الاتفاقية الجماعية التي سبق توقيعها بين العمال وأصحاب العمل. حتى وأن اقتضت الضرورات تغييرها.

على الجانب الآخر، وفي محاولة منهم لتصوير النصوص الأشد سوما في مشروع القانون يضغط رجال الأعمال لإلغاء أي نصوص في المشروع تشير إلى

لحم العمال الحى

يتعرض العاملون في الحكومة، والقطاع العام والقطاع الخاص لهجمة شرسة تستهدف إعادة صياغة علاقات العمل بما يضمن السيطرة الكاملة لأصحاب العمل والنزول بالحقوق العمالية إلى الحد الأدنى وذلك من خلال العديد من الآليات.

فهناك أولاً مشروع قانون العمال المرحد الذى يضيف قاعدة خطيرة هي حق صاحب العمل فى إنهاء عقد العمل فى أي وقت يشاء، مما يعنى عملياً إقرار مبدأ الفصل التعسفى دون الحديث عن ذلك صراحة، لأن تعيين العاملين فى الشركات يتم بعقود عمل. ويكتفى مشروع القانون الجديد بتحديد الحد الأدنى للأجور ويترك للمفاوضة الجماعية بين العاملين وأصحاب العمل تحديد هيك الأجر وقواعد منح العتلاوات والترقيات الأمر الذى يعنى عملياً ضرب وحدة الطبقة العاملة فى الصميم وتفتيت مصالحها المشتركة، وترك القطاعات الضعيفة فيها تحت رحمة أصحاب العمل لأن قدرتهم التفاوضية ضعيفة بحكم عزلهم فى وحدات مبعثرة وصغيرة مثل العاملين فى قطاع التجارة ووحدات الخدمات العامة (مستشفيات مخازن، محلات تجارية... الخ) بالرغم من أنهم يمثلون نسبة كبيرة من العاملين.

وهناك أيضاً الاتحاد إلى دمج هيئة التأمين والمعاشات وهيئة التأمينات الاجتماعية مع ربط التأمين الصحى بالتأمينات الاجتماعية، وماسوف يصحب ذلك من تقليل التزامات أصحاب العمل تجاه العاملين وزيادة ما يتحمله العامل من أعباء، فى نظام التأمينات وفى العلاج وتأمين الدواء.

وتخسر التأمينات الاجتماعية ٢ مليار جنيه سنوياً لاستثمارها بسعر فائدة أقل من السوق ٥٪ كان يمكن استخدامها فى تحسين المعاشات ودعم التأمين الصحى. ويطالب أصحاب الأعمال بالحصول على قروض من هذه الحصيلة بسعر فائدة منخفض بحجة توفير فرص عمل جديدة.

وهكذا يتأكد أنهم لا يتورعون فى اقتطاع أكبر كمية من لحم العمال الحى وأن الرأسمالية لا تتطير إلا من خلال تكتيف الاستغلال. فمن يتصدى لهذه الهجمة الشرسة؟

عبد الغفار شكر

وسابق الحكومة فى تقرير هذه الانقلابات التشريعية دون الاكترات بأراء الأحزاب والمنظمات الجماهيرية عديدة. فقد كشف السيناريو الذى وضعته لتمرير قانون العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر فى الريف عن أن كل ما سبقها من مناقشات كان مجرد ديكور شكلى. وتجاهلت الحكومة الكثير من تحذيرات وأراء واقتراحات حزب التجمع. وكشف تطبيق القانون خلال عام واحد فقط عن خطورة تجاهل هذه الآراء والاقتراحات. والتأثير السلبي لهذا التجاهل - إلى جانب السياسة الزراعية الخاطئة للحكومة - على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الريف وعلى تدهور الزراعة فى مصر.

نفس السيناريو تكرر عند إقرار قانون الضريبة الموحدة وعدم التفتات الحكومة سوى لمصالح كبار الملاك الزراعيين الذى يتمتعون بنفوة قوى داخل مجلس الشعب، وكبار رجال الأعمال الذين تدرك الحكومة أنها لن تستطيع سياساتها وكفاءة أجهزتها الحالية ضبط تهربهم من الضرائب.

بل إن الحكومة أجبرت نوابها - بالأمر - على إقرار قانون «الضريبة الموحدة» الذى لا يلقى قبولا منذ طرحه كمشروع وحتى الآن، من معظم النواب وكل الهيئات الاقتصادية والمنظمات الجماهيرية بما فيها الاتحادات الصناعية والغرف التجارية ورجال الأعمال، وأدى إصرار الحكومة على تقريره استجابة لشروط صندوق النقد الدولى ورغبة منها فى تعريض انخفاض عائدات الجمارك - طبقاً للأوامر الدولية بتحرير التجارة الخارجية - بجباية مزيد من الضرائب من المصريين، أدى كل هذا إلى تفاقم حالة الكساد والركود وفى السوق المصرية.

* فهل يمر مشروع قانون العمل الموحد بنفس السيناريو الملعون؟

السؤال ليس مرجحاً للحكومة. ولا حتى لقيادة اتحاد نقابات العمال التى ينتمى معظمها للحزب الحاكم ولا يجرؤ على مخالفة أوامره.

ولكنه مرجح بالدرجة الأولى لأحزاب اليسار وقياداتها النقابية وقواعدها العمالية..

هل يمر القانون بشكله المطروح حالياً لتعوه علاقات العمل من جديد إلى عهد السخرة؟

يصبح على العامل أن يظل طرول عمره داتراً فى ساقية البحث عن فرصة عمل مضمونة، وكسرة خبز وجرة ماء... ونصير من جديد على انفجارات أخرى أشد خطراً!!

أي أسباب تكون مشروعة وكافية، وأنها لا يكون، وما هي الجهة التى تحدد التشريعية والكفائية من عدمها. كما يعطيه حق فصل العامل دون إخطارة، والمقوية مجرد دفع أجر فترة تراوح بين شهر وثلاثة شهور للعامل المنفصل - طبقاً لطول مدة خدمته - ويحوز لصاحب العمل لأسباب اقتصادية خاصة بالنشأة تخفيض أجر العامل أو تكليفه بعمل غير متفق عليه فى العقد ولو كان يختلف اختلافاً جوهرياً عن عمله الأصلي، لحين تحصن أحوال النشأة. وألقى المشروع اللجان الثلاثية التى تنظر فى قضايا الفصل قبل اللجوء للقضاء، وكان موقفها غالباً يعزز موقف العامل أمام المحاكم، كما أنه لم يلزم صاحب العمل بإعادة العامل إذا حصل على حكم قضائى بذلك، إلا إذا كان العامل نقابياً.

انقلاب تشريعى

وفى لقاءات مع العديد من النقابيين الذين شاركوا فى دورات التعريف (أو الترويج) بقانون العمل المرحد، كان معظمهم يشعر بالإحباط والتلق من الانقلاب التشريعى الشامل والمتسارع طبقاً لما تفرزه التغيرات نحو اقتصاد السوق. وغير بعضهم عن عدم جدوى صراعهم مع رجال الأعمال فى تلك الاجتماعات المغلفة مؤكداً أن إقرار المشروع سيتم بعيداً عن القواعد النقابية والمعمالية، وأنهم يتوقعون مفاجأة الجميع - كالعادة - تقديم المشروع إلى مجلس الشعب بعد فترة قصيرة من اجتماع جتيف - خاصة وأن المشروع لم يصل بعد للنقابات العامة للعمال - وتكتفى الحكومة بأن الاتحاد العام لنقابات العمال كان له ممثلين فى لجنة إعداد المشروع وفى اجتماع جتيف.

ويحذر النقابيون من تكرار ما حدث عند إقرار قانون قطاع الأعمال العام ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ حيث لم تجد النقابات وقتاً كافياً لمناقشته لتعمد الحكومة إخفاء المشروع لفترة طويلة. واقتصر الأمر على اجتماعات قبل أيام من مناقشة المشروع فى البرلمان. وفى عدد محدود من النقابات العامة الصناعية مثل نقابات الصناعات الهندسية والكيميائيات وعمال التجارة. إلا أن الأمر هذه المرة أشد خطورة فالمشروع الحالى يتعلق بإقرار علاقات عمل جديدة تشمل العاملين بالقطاع العام والخاص والاستثمارى معاً والذين يتجاوزون تسعة ملايين عامل.

«لم أجد نيرانا فتحت على نائب، ملثما حدث مع النائب سى. الحظ «عبد العزيز حشانة» فى جلسة أمس بمجلس الشورى.

فبمجرد أن أطلق الرجل جملته الشهيرة قائلا: إن الحكومة تقهر الفلاح، إلا وقامت الدنيا ولم تقعد، وحوصر النائب من كل جانب. واشترك كل من المنصة والوزراء بل وزملاؤه النواب فى التنكيل به. وتنافس الجميع فى توجيه الضربات المتلاحقة إليه. وفقد النائب توازنه وأصابه الدوار، وأراد أن يتراجع ويعيد تحميل عبارته دون جدوى».

المحرر البرلمانى لجريدة الأهرام - ١٩٩٣/١٢/١٩.



الحكومة تقهر الفلاح

الحكومة-فعليا- بتصفية الدور الاجتماعى للتعاون-بالمخالفة للقواعد الدستورية الأساسية- فهي تحاول أيضا أن تهدر أي دور ديمقراطى له، بالمزيد من تدخل الأجهزة الإدارية فى نواحي التنفيذ العملى للأنشطة التعاونية، مما أدى إلى أن يذكر القطاع التعاونى- وهو يتقدم بمطالبه لتنفيذ خطة ٩٤-١٩٩٥- «إن الحكومة لم تنفذ أي مطلب للقطاع التعاونى بالنسبة لخطة ٩٣-١٩٩٤، مما ترتب عليه عدم تمكن هذا القطاع من تنفيذ معظم ما تضمنته تلك الخطة» كما ورد بجريدة التعاون فى ١٧/١٢/١٩٩٣.

... أليس تصفية التعاون، وحرمان الفلاح من خدماته... قهرا من جانب الحكومة للفلاحين؟

ثانيا- إهدار مصالح المستأجرين وصغار الملاك بالتعديلات الأخيرة للعلاقة الإيجارية. بالرغم من أن تعديل قوانين العلاقة الإيجارية الزراعية، كان قد أصبح ضرورة موضوعية، إلا أن الحكومة أصرت

عربان نصفت

وكان نتيجة ذلك زيادة أسعار هذه المستلزمات- خلال البضع سنوات الأخيرة- بنسبة هائلة ومتزايدة، تصل فى المتوسط العام لكل من الأسمدة والبذور والتقاوى والمبيدات وأجر ماكينات الري، إلى حوالى ٧٠٠٪.

* تحولت بنوك القرى التى استولت على اختصاص التعاون فى تقديم القروض اللازمة للفلاح للسكن من الإنتاج التى كانت بفوائد رمزية فى الجمعيات - إلى مراب جشع فى مواجهة الفلاحين.

* فى الوقت الذى تقسوم فيه

ولكننا لم نفقد توازننا ولم يصيبنا الدوار- ولن يحدث- ولذلك فإننا نؤكد على مسئلة عضو مجلس الشورى. نعم، الحكومة تقهر الفلاح.

ولا نقول ذلك لمجرد أننا نعارض الحكومة. ولكن من خلال الأوضاع الفلاحية والزراعية المعترف بها حتى من قادة السياسة الحكومية فى المجال الزراعى. ولن نعقد- لتأكيد ذلك- مقارنة بين هذه الأوضاع الآن، وبينها فى الستينيات وحتى أوائل السبعينيات، ولكننا سنكتفى بما يوضح مدى فخر الحكومة للفلاح- فى كافة مجالات إنتاجه وحياته- فى السنوات الأخيرة فحسب.

أولا- حرمان الفلاح من الخدمات التعاونية، ويشمل ذلك فيما يلى:

* إلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج- التى كانت تتوافر مدعومة بالجمعيات التعاونية، وتحمل السيطرة عليها- استيرادا وتداولاً- للقطاع الخاص فى إطار ما يسمى بسياسة «تحرير الزراعة».

(٢٦) اليسار/العدد التاسع والأربعون/مارس ١٩٩٤

على تعديلات من شأنها الاضرار بالفلاحين وبالإنتاج الزراعي، كما يلي:

* رفع القيمة الإيجارية من ٧ أمثال الضريبة العقارية إلى ٢٢ مثل هذه الضريبة دفعة واحدة، بما أوصل هذه القيمة إلى ما يقرب من ٧٠٠ جنيه للفدان الواحد.

وكان نتيجة ذلك أن اضطر آلاف المستأجرين هذا العام إلى بيع مواشيهم حتى يتمكنوا من السداد الذي كان شديد الصعوبة عليهم وخاصة مع الارتفاع الجنوني في تكاليف العملية الانتاجية الزراعية.

*** تهديد مستقبل ملايين المستأجرين وأسره الذين وضعتهم التعديلات الجديدة في خيار بين أسرين كليهما مدمر لحياتهم: إما ترك الأرض منذ صدور القانون مقابل تعريض زهيد، أو تحمل المزيد من المعاناة في العمل بها لمدة خمس سنوات ثم الطرد منها بلا تعويض.**

*** الاضرار بمصالح صغار الملاك، فهم لا يستطيعون الزراعة، والمستأجرون غير قادرين على سداد القيمة الإيجارية، وأسعار الأرض - وفقا لذلك - ستخفيض بناء على حركة العرض والطلب عليها.**

... أليس اهدار التوازن النسبي في العلاقة الإيجارية - بهذه الصورة - قهرا من جانب الحكومة، تجاه الفلاحين؟

*** ثانيا ثبات أو انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية:**

بالرغم من الارتفاع الكبير لتكاليف الانتاج الزراعي، فقد انخفضت أسعار المحاصيل أو تثبتت - بالنسبة لبعضها - على أسعارها السابقة.

* فبالنسبة للقمح والذرة، ثبتت على أسعار ما قبل هذا الارتفاع في أسعار مستلزمات الانتاج.

* أما الأرز فلم تكن الحكومة بخفض سعر استلامه من المزارعين، بل امتنعت المضارب عن استلام «القليبيني» منه مما اضطر الفلاحين إلى بيعه بأخفض الأسعار.

* ووصل الأمر بالنسبة للقصب إلى امتناع المزارعين عن زراعته في بعض المواقع كمحافظة سوهاج، وإجبارهم من جانب إدارة مصنع سوهاج مستعينة بالشرطة على زراعته التي لم تعد تعطى عائدا مجزيا لهم أو حتى متوازنا مع تكاليف زراعته.

... ألا يمثل هذا الاهدار لحق الفلاحين المنتجين في الحصول على عائد مجز لزراعتهم لهذه المحاصيل ولغيرها - قهرا من الحكومة

للفلاح؟

رابعا - الضرائب والرسوم المتزايدة على الفلاحين:

بالرغم من كل هذه المعاناة التي يجيها الفلاحون في سبيل استمرارهم في زراعة أرضهم فإن الضرائب و«المكوس» تتراكم عليهم أيضا.

* فالتقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ الذي يقضى باعفاء الخازنين لثلاثة أفدنة فأقل من الضريبة العقارية مازال حتى الآن - وبالرغم من كل ما أثير حول ضرورة تطبيقه - غير معمول به في أغلب المحافظات تحت حجج ومعقبات إدارية لا علاقة للفلاحين بها.

* الفلاحون يتاجرون كل عام بالعديد من الضرائب والرسوم ومقابل الخدمات التي لا يعملون عنها شيئا سوى ضرورة تحصيلها منهم.

... أليس في ذلك قهرا للفلاح من جانب الحكومة؟

*** خامسا - هضم الأراضي الجديدة:**
* أن تهدر مشروعات زراعية كبيرة، كمشروع الصالحية الذي وصلت خسائره إلى أكثر من مليار جنيه، وتدمر كافة مجالات انتاجه للدواجن والأسماك والماشية والأغلاف، وتتصحر أغلب أراضيه الزراعية، ويقذف إلى المهول بمعالجة زراعية وفنية تبلغ حوالي خمسة آلاف مواطن.

* وأن يصل الأمر بالمزارعين بالأرض الجديدة بغرب النوبارية إلى تحرير محضر بوليس في قسم شرطة العامرية في شهر

د. يوسف إلى



نوفمبر ١٩٩٣ ضد وزارة الري بعد أن ضاع جهدهم الشاق في استزراع ثلاثة آلاف فدان تم بوارها وماتت زراعتها..

... ألا يعني ذلك قهرا من الحكومة للفلاح.. حتى الفلاح «الجديد» لا تكفى كل هذه الأوضاع - وغيرها كثير - لتثني منها مدى ما تلاقيه الزراعة وما يعاني منه الفلاحون؟

ونحن لا نتفرد بهذا التقسيم للواقع الفلاحي والزراعي الناتج عن السياسات الحكومية في هذا المجال:

* المهندس فتوادة هجرس يعلن - في جلسة مجلس الشعب في ١٦/٣/١٩٩٣، أن «جميع المدخلات للانتاج الزراعي قد زاد سعرها زيادة رهيبه بنسبة ١٠٠٪ من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩٢». كما يلاحظ «أن قروض الاستيراد - لمحاربة قطاع الزراعة - بلغت ١٦٪ لاستيراد المواد الغذائية، وقروض الانتاج الزراعي - لانتاج الزراعة - بلغت ٢٢٪!!

* ونائب الحزب الوطني حمدي الطحان يتساءل «إلى أين سوف تذهب الحكومة بالفلاح بعد تخطيط سياستها تجاه الزراعة؟ هل تستهدف تدمير تلك القاعدة الانتاجية التي قامت عليها مصر منذ القدم؟

* الدكتور محمد عبد اللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب، يعلن أنه ينضم إلى آراء الفلاحين «في رفض غياب الدولة في الزراعة وترك الفلاح وحده يلهث وراء آليات سوق غير مأمونة وغير مضمونة لوحدة انسانية ضعيفة وهي الفلاح».

* الأستاذ محمود معوض - المحرر بالأهرام، يقرر في صدر تحقيق صحفي أجراه حول الزيارة الميدانية التي قامت بها لجنة الزراعة والري بمجلس الشعب لبعض المحافظات في شهر يوليو ١٩٩٣ «لعل أخطر ما كشفت عنه هذه الزيارة البرلمانية الجادة، أن الارتفاع الباهظ في تكاليف الزراعة في ظل آليات السوق وغيبه بنك الائتمان وانقراض ما يسمى بالتجارتيات، سوف يدفع الفلاح إلى المقامرة على القصر في أرضه بعد تجهزه عن زراعته».

أخي السيد / عبد العزيز حقاته - عضو مجلس الشورى.

أرجوك - بعد كل هذا - أن تتمسك بقولتك ولا تحاول تحميلها..

فالحكومة... تقهر الفلاح!!

الأبعاد الاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي

في مصر

عبد المولى السباعي

الصندوق أو برامج التكيف الهيكلي كما حددها أثنان من خبرائنا الاقتصاديين فإن السؤال الذي يطرح نفسه ويلحاح ما أثر تلك السياسات على القطاعات الانتاجية من ناحية. والمجتمعية من ناحية أخرى؟

المتتبع لأوضاعنا الاقتصادية سيجنع بحقيقة الأرقام وما آلت إليه الأمور.

قطاع الزراعة - وفقا لتقرير البنك المركزي - بلغ معدل النمو الحقيقي في قيمة الانتاج الزراعي في السنة المالية ٩١/٩٠ ٢.٨٪ مقابل ٤.٣٪ خلال السنة المالية ٩٠/٨٩. في الوقت الذي كان فيه معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي خلال الحطة الخمسية ٦٠/٦١ - ٦٤/٦٥ ٣.٦٪ أيضا لم تزد المساحة المزروعة في ٩٢/٩١ عن مثيلتها في ٩١/٩٠ إذ بلغت ٦٣ ألف فدان.

أيضا انخفضت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي في السنة المالية



د. رمزي زكي

قطعت مصر شوطا كبيرا في طريق الخصخصة والتوجه نحو آليات السوق في ظل ما يسمى ببرامج الاصلاح الاقتصادي. وقد ألقت هذه السياسات بظلال كشيقة على كافة القطاعات الانتاجية والمجتمعية مما انعكس بدوره على كافة الطبقات والفئات الاجتماعية.

وليس خافيا على أحد أن سياسة صندوق النقد الدولي تستهدف في المقام الأول تقليص دور الدولة على كافة الأصعدة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وحصر دورها في مشروعات البنية الأساسية المنصبة على بناء الطرق - الكبارى .. الخ

إن الفكرة الرئيسية في ذهن الصندوق في المرحلة الزاهنة وكما يراها د. عبد الرازق حسن أحد خبرائنا الاقتصاديين البارزين، هي وضع السياسة الاقتصادية وبأقصى سرعة في المسار الرأسمالي، بغض النظر عن الظروف التي يمر بها المجتمع، بدعوى الانفتاح مرة والتوجه نحو آليات السوق مرة أخرى، الأمر الذي أدى إلى التركيز على رأس المال ومنحه الحرية كاملة وتقليص دور الدولة من خلال تطبيق مجموعة من الاجراءات المالية والتجديفة ذات طابع انكشاشي وبيع وحدات القطاع العام وتقل ملكيته للقطاع الخاص سواء المحلي أو الاجنبي.

يضاف الى ذلك أيضا وكما يرد على لسان د. الفونس عزيز المستشار السابق بمعهد التخطيط... الإصرار الشديد من قبل الصندوق على تحرير أسعار السلع والخدمات بحجة تماثلها مع مستويات الأسعار العالمية، والتقص التدريجي للأجور وبالأذات ذوي الدخل الثابت والمحدود، مما يعنى نزول عدد أكبر من الأسر تحت خط الفقر. يضاف الى ذلك السعي المبحوم نحو مزيد من تحرير التجارة الخارجية والغاء كافة القيود على الواردات.

وإذا كانت تلك هي بعض الملامح لسياسة

(٢٨) اليسار / العدد التاسع والأربعون / مارس ١٩٩٤

٩٢/٩١ الى ١٦.٥٪ بعد أن كانت ٢٦٪ عام ٨٩. ولم يبق الأسر عند هذا الحد بل امتد إلى تدهور إنتاجية عدد من المحاصيل الزراعية الأساسية في مصر ومنها القمح، الارز - القطن. فالقمح انخفض معدل النمو فيه الى ٥٪ عام ٩١/٩٠ مقابل ٣٥٪ عام ٨٩. أيضا الارز انخفض معدل نمو انتاج الارز الى ١٣.٨٪ عام ٩٢/٩٠ مقابل ٢٧٪ عام ٨٩. وتراجع إنتاج القطن الى حدود خطيرة للغاية حيث بلغت الانتاجية في عام ٩٢/٩١ الى ٧٩١ ألف طن مقابل ١٠٨٧ ألف طن عام ٨٧/٨٦.

وتعطينا هذه الأرقام والبيانات حقيقة ما آلت اليه الأوضاع في قطاع الزراعة من تدهور شديد في الانتاجية وانخفاض في معدلات النمو أصبحت بدورها على العاملين في هذا القطاع وبخاصة مع بدء برامج التكيف الهيكلي في مجال الزراعة المصرية. وإذا كانت الدراسات تشير الى أن معدلات البطالة في صفوف العمالة الزراعية بلغت في عام ١٩٨٥م ٥٥٪ فإنها قد جاوزت السعين في المائة من جملة السكان الزراعيين في العام ٩٣/٩٢.

وقد كان لتطبيق سياسات الصندوق في المجال الزراعي من الغاء كافة أنواع الدعم للانتاج الزراعي سواء أسمدة أو مبيدات، وتحرير كافة أسعار المستلزمات الزراعية إضافة إلى فرض رسوم على مياه الري بينما الأرض لتحقق عائدا منخفضا متدنيا للغاية.. أن زاد عدد المعدمين في الريف المصري مما يعنى في النهاية هجر الفلاحين لأراضيهم والبحث عن مجالات عمل أخرى، الأمر الذي سيؤدي إلى انهيار أوضاع الزراعة في بلادنا ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد الى تناقص نسبة العمالة الزراعية الى عدد السكان الزراعيين حيث بلغ عدد السكان الزراعيين في مصر سنة ١٩٨٠، ١٨٩٥٦ نسمة وكانت نسبة العاملين في الزراعة ٤٥.٦٪ وفي عام ١٩٨٥م بلغ عدد السكان الزراعيين ٢٠١٩٥٠٠ نسمة كانت نسبة العمالة الزراعية ٤٠٪ وتوالى ازدياد السكان في العام ١٩٩١م في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة العمالة الزراعية الى ٣٩٪. وإذا كانت هذه الأرقام تعطينا فكرة عن مدى التدهور الذي أصاب الزراعة المصرية الا أن الدولة تصر على الاستمرار في نفس سياسة التحرير والتوجه

نحو آليات السوق.

ويطلق د. عبد الرازق حسن صيحة تحذير.. إن تقليص دور الدولة بالنسبة للسياسة الزراعية وإطلاقها كما ينادى الصندوق له أثر خطير، لأن مصر خلال دول أخرى الموارد فيها محدودة والدورة الزراعية مرتبطة بالمياه فأرض مصر الزراعية مسطحة وليست مناطق منعزلة عن بعضها البعض فالزراعة في منطقة تؤثر على منطقة أخرى وترك الأمر لآليات السوق يدفع بالمرارح للبحث عن المحصول الذي يعطيه أكبر عائد في المدى القصير الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى أفساد الدورة الزراعية.

وإذا انتقلنا لقطاع الصناعة فنجد أن الأمور أسوأ حالا فبيانات وزارة التخطيط تشير إلى تراجع معدل نمو الإنتاج الصناعي خلال السنة المالية ٩١/٩٠ إلى ٥٦٪ وذلك مقابل ٧٢٪ خلال السنة ٨٩/٩٠، وانخفضت مساهمة الإنتاج الصناعي في الناتج المحلي إلى ١٧٦٪ عام ٩٢/٩١ مقابل ٣٠٪ عام ٨٩.

وإذا كانت الحكومة تعمل كثيرا على القطاع الخاص في إحداث نسبة صناعية تستوعب عددا أكبر من العمالة إلا أن الواقع المحلي يشهد عكس ذلك. فالبرنامج التنمائي الذي تتبعه الحكومة في ظل برامج التكيف الهيكلي له أكبر الضرر على القطاع الخاص الصناعي. فنخفض الطلب المحلي وانخفاض معدلات الاستهلاك لأفراد المجتمع المصري نتيجة لانخفاض القوي الشرائية وتدني الأجور الحقيقية وارتفاع معدلات البطالة وركود الأسواق يقابله ارتفاع مستويات الأسعار ارتفاعا جنونيا سواء أسعار الطاقة التي من المقرر أن تصل إلى ١٠٠٪ من السعر الحالي عام ١٩٩٢م أو المواد الخام المحلية أو السلع الوسيطة التي يتم استيرادها من الخارج مما يزيد من كلفة عوامل الإنتاج التي تؤثر في النهاية على زيادة سعر المنتج المحلي وعدم قدرته على المنافسة سواء المحلية أو الأجنبية وبخاصة في ظل تحرير التجارة وجزء كبير من الدول لسياسة الأغراق، إضافة إلى القرارات التي تصدرها الحكومة والتي تعرق الاستثمار الصناعي المحلي وآخرها قانون الضريبة الموحدة الذي يفرض سعر ٤٨٪ على من تجاوز دخله سنويا ٦٨٠٠٠ جنيه وهكذا يظهر المرقف المتناقض للحكومة وللصندوق في الوقت الذي تنادي فيه بتشجيع الاستثمار وبخاصة الصناعي نجدها تتبع أساليب وسياسات من شأنها ضرب

الصناعة الوطنية في الصميم.

وإذا انتقلنا لتأثير برامج التكيف الهيكلي على العمال فحدث ولا حرج إذ يكفي أن نعلم أن هناك ٧٧٠ ألف من العمال الذين يتم تشريدهم وفصلهم من مصانعهم بسبب سياسات الخصخصة. بينما تتزايد معدلات البطالة بين العمال إلى حدود خطيرة تجاوزت الـ ٢٢٪، إضافة إلى تدني الأجور الحقيقية في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى ١٠٠٪ لكثير من السلع والخدمات، وقد تم الاتفاق مع صندوق النقد على خفض أكثر من ٦٠٪ من مخصصات دعم السلع التمرينية والأساسية في موازنة العام الجديد على أن يتم إلغاء الكامل لكافة أنواع الدعم مع نهاية برنامج التحرير في عام ١٩٩٥. وفي إطار خطة الحكومة لرفع الدعم نهائيا عن السلع الأساسية لمحدودي الدخل تم رفع سعر أكثر من ٥٠٠ دواء من أدوية الأمراض المزمنة حيث تم رفع أسعار أدوية القلب والكبد والأعصاب وألبان الأطفال بنسب تصل إلى ١٠٠٪.

وعن أحوال العاملين بالدولة فتشير تقارير البنك الدولي إلى تدهور أجور ومرتبات العاملين في الدولة حيث انخفضت قدره الشرائية لمتوسط أجر الموظف إلى ٥٠٪، وبالنسبة للمناصب العليا إلى ٧٥٪. هذا في الوقت الذي أصبحت فيه مجانية التعليم في الواقع ضريا من الرهن فأقل مبلغ يدفع لمدرسة ابتدائية ٣٠ ج إضافة إلى عبء الدروس الخصوصية، وفي مجال التعليم العالي لم تنفق الجامعات مليشيا واحدا على تطوير المعامل أو شراء كتب، والوحدات الصحية لا يوجد بها دواء ولا أجهزة فحص فالحلاج والدواء لم يعد مجانيا، من هنا يتضح مدى العبء الضخم الملقى على عاتق العمال والطبقة المتوسطة في ظل سياسة الصندوق والبنك الدوليين.

وهنا يشر تساؤل، من المستفيد إذن من تلك السياسات؟

في دراسة متميزة للدكتور رمزي زكي المستشار بمعهد التخطيط عن الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي بالبلدان النامية يرى أن المستفيد من هذه السياسات والبرامج هم

١- البرجوازية العقارية: حيث أدت هذه البرامج إلى تعديل العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر وتركها لآليات العرض والطلب وهو ما سيؤدي إلى زيادة حجم الريع الذي يزول لهؤلاء الملاك. وفي ضوء ضغط الاتفاق الحكومي الموجه للإسكان الشعبي

تفاقت أزمة الإسكان على الفقراء ومحدودي الدخل الأسر الذي سبب ضغطا شديدا على إيجارات وأسعار المساكن الجديدة وحقق أصحاب العقارات السكنية الحديثة أرباحا ودخولا كبيرا. وأدى غياب الدولة إلى لجوء عدد كبير من شريحة البرجوازية العقارية للمضاربة على الأراضي وشراء قطع كثيرة من الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن وإعادة بيعها بفرض بناء المساكن مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي بالمدن والمناطق القريبة منها ارتفاعا فاحشا وحقق المستثمرون في هذا النشاط ثروات طائلة.

٢- البرجوازية التجارية وبخاصة فئة التجار المشتغلون بالاستيراد ففي ضوء السياسات والإجراءات التي اتخذت بشأن سياسة تحرير التجارة وتخلي الحكومة عن استيراد كثير من السلع وتحويلها للقطاع الخاص وفي ضوء التسهيلات الكثيرة التي وفرتها سياسة تحرير التجارة أنجح المستوردون إلى استيراد الرأسمال عبيده من السلع التي تنافس الإنتاج المحلي، إضافة إلى صنف مختلف من السلع الكمالية وشبه الكمالية والترويج لانفاذ من الاستهلاك الترفي السفيه والذي حقق لهم ثروات خيالية.

في ظل هذه المعادلة المختلفة.. هل يتوقع تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمجمل الطبقات والفئات الاجتماعية في مصر؟ تشير الأرقام أن حجم الأعباء يتزايد يوما بعد يوم وبخاصة مع إصرار الحكومة على تنفيذ سياسة التحرير والتوجه نحو السوق فالدين العام المحلي ووفقا لتقرير البنك المركزي ارتفع من ١٤٨ مليار جنيه عام ٩٢/٩١ إلى ١٨٨ مليار جنيه في موازنة ٩٣/٩٢. وإذا انتقلنا لتقارير البنك الدولي نجده يشير إلى أن عدد الأسر الواقعة تحت خط الفقر المدقع وهو يشمل الأسر التي ليس لها عائل واحد له دخل ثابت بـ ١٢٪ أي ٧ ملايين مواطن إضافة إلى ٤٠٪ من عدد سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر والذي حدده البنك الدولي بـ ٣٥٠ دولار سنويا، ومازاد الطين بلة أن معدلات البطالة في مصر تجاوزت الـ ٢٠٪ مع بداية برنامج التحرير وما يوازي ٣ ملايين عاطل وإذا كان سوق العمل يستقبل سنويا ما يزيد عن نصف مليون عامل في الوقت الذي تعجز فيه الحكومة والصندوق الاجتماعي عن توفير مائة ألف فرصة عمل سنويا وبحسبة بسيطة يتوقع أن تصل البطالة في مصر إلى ٤ ملايين عاطل عام ١٩٩٥م

التحالفات السياسية

بين اليمين واليسار

يسرى مصطفى

عددًا من القيادات السياسية والمثقفين من كافة القوى والتيارات السياسية، أما اللقاء الثاني، فكان له نفس الطابع ولكن على مستوى جيل الشباب وهو اللقاء الذي سيكون موضوع هذا التقرير.

إن هذا اللقاء يتجاوز كونه مجرد مناقشة دراسة، فالأمر الأهم هو ذلك الحوار الحي بين أطراف متباين انتصاراتهم السياسية ومرجعياتهم الفكرية: كيف يتحاورون؟ وهل هناك قواسم مشتركة بينهم؟ أم أن التواصل لا مكان له؟ أم أن هناك نقاط اتفاق ولكن اللغة المستخدمة تقف عائقاً أمامها؟ كل هذه التساؤلات وغيرها ربما يجيب عنها عرض هذا اللقاء.

إن النقطة الهامة التي أثبتت وحكمت الجزء الأكبر من النقاش هي موقف التيار الإسلامي من قضية التحالفات، فقد رفض ممثلو هذا التيار أن يكون المعيار الطبقي هو الأساس الذي تبنى عليه التحالفات حيث تحدث د. ولغت سيد أحمد (مدير المركز العربي الإسلامي للدراسات) مؤكداً على ضرورة أن تؤخذ قضية الخصوصية الحضارية في الاعتبار، وخاصة فيما يتعلق بالهوية. فالقضية إذن مركبة، وتحتاج إلى منهج مركب لتفسيرها، فالتحالفات السياسية لها ركائز أولها مسألة الهوية وآخرها مسألة المصلحة السياسية والاقتصادية. وهكذا ومنذ البداية يطرح ممثلو التيار الإسلامي منطقهم وفهمهم لقضية التحالفات، وهو الأمر الذي طالب به إبراهيم البهري هائم (باحث إسلامي) منتقداً معظم التحليلات التي يكون الإخوان المسلمون موضوعها والتي تتغافل عن المنطق الداخلي الذي يحكم هذه

ما هو مستقبل التحالفات السياسية في مصر؟ إنه السؤال الذي تنتهي عنده دراسة الأستاذ عبد الغفار شكر عن «واقع هذه التحالفات في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٩١». وتأتي هذه الدراسة في إطار مشروع بحثي مرموق يشرف عليه مركز البحوث العربية، ويهدف إلى اكتشاف مخرج من الأزمة الراهنة والتي تزداد استفحالاً مع الخوض المطلق لثنق صندوق النقد الدولي والمضي قدماً في تطبيق ما يسمى بسياسات التكيف الهيكلي.

والدراسة المقدمة تبحث في أحد الجوانب الهامة لهذا الموضوع وهو الجانب المتعلق بقضية العمل المشترك بين القوى السياسية (أو التحالفات السياسية) بداية من عام ١٩٧٦، وهو العام الذي شهد تحولات واسعة في التوجهات السياسية والاقتصادية منذ اتباع سياسات الانفتاح الاقتصادي، وقرار التعددية الحزبية، حتى عام ١٩٩١، وهو العام الذي شهد بحسب ما ترى الدراسة، توقف العمل المشترك لأسباب متعددة منها اختلاف مواقف الأحزاب والقوى السياسية حول قضايا هامة هي حرب الخليج، والارهاب، وانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠. وبين هذين العاملين راحت الدراسة ترصد وتحلل من خلال الوثائق تلك الظاهرة الهامة في حياتنا السياسية، وهي ظاهرة التحالفات السياسية بما فيها من سلبيات وإيجابيات بهدف الاستفادة منها لاستكشاف آفاق المستقبل.

ولأن الدراسة معنية بواقعنا السياسي المباشر، فقد كان جزءاً من موضوعها، واستكمالاً لها أن يتم حولها نقاش يحضره ممثلون عن كل القوى والتيارات السياسية الموجودة في الواقع. ومن ثم فقد تم عقد لقاءين في مركز البحوث العربية لمناقشة هذا الموضوع بهدف تطويره، ومحاولة الاجابة عن احتمالات المستقبل، وقد ضم اللقاء الأول

(٣٠) اليسار/العدد التاسع والأربعون/ مارس ١٩٩٤

الحركة. وهنا يطرح مسألة هامة وهي أن الإخوان المسلمين لا يدخلون في تحالفات سياسية، ولا يتحالفون من أجل رهان السياسة الذي هو الدولة، إذن فما هو هذا المنطق الداخلي، وما هي رهاناته؟ يقول إنه منطق الضرورة الذي يفترض التجميع وعدم اتخاذ مواقف حادة، فالإخوان المسلمون حركة سياسية واجتماعية تسعى إلى التغيير والاصلاح الشامل عن طريق التدرج البطيء.

ولكن إذا كان هذا المنطق يفترض - من واجهة نظر الإخوان - عدم تبني التيار الإسلامي لمطالب سياسية واجتماعية محددة وواضحة، فطلياً أن نقائل أيضاً: عما إذا كان استبعاد المطالب الاجتماعية جزءاً أصيل من المشروع الذي الرافق، وهنا يتدخل الأستاذ عبد الغفار شكر ليقول أن اشتداد الأزمة واتساع قاعدة الإخوان يحتم عليهم تبني واتخاذ مواقف محددة، وبالتالي التخلي عن هذا المنطق، ولكن الإخوان يعتبرون أن الدعوة هي الأساس وتكوين حزب سياسي أمر محتمل ولكن كجزء من توجه الجماعة.

ومع ذلك فإن رؤية التيار الإسلامي لطبيعة التحالفات تظل قائمة، فهم يصرّون على أن أي تحالف لابد أن يتم تحت راية الإسلام، وهو المنطق الذي اعتبره الآخرون نقياً للآخر، مثلاً عندما يقول إبراهيم يسرى ونحن ندعو إلى التحالف في ظل الإسلام، وعلى أي مجتهد أن يجتهد كما يشاء حتى ولو قال كلاماً يتجاوز ما يقوله الماركسيون، ولكن شرط أن يقول أنه مؤمن بالمرجعية الإسلامية، وهو الأمر الذي تظهر خطورته، عندما يتحدث د. ولغت سيد أحمد مطالباً بضرورة تحديد المفاهيم كالارهاب فيقول وفي الإسلام نحن مدعوون للإرهاب ولكن ارهاب العدو الذي يهددك في مصلحتك وفي مرجعيتك.

وهكذا فإن عدم الالتزام بذات المرجعية يعني النفي، بل النفي الكامل.

وهنا بالتحديد تفجر نوع من الرفض تعددت مستوياته، فبعض الماركسيين الذين يعتبرون أن قضايا العلمانية والعقلانية جزء لا يتجزأ من الصراع الاجتماعي، اعتبروا أن ذلك نقياً صريحاً للآخرين، بل أن (صلاح عدلي) قال إن موقف اليسار لم يعد فقط مقاومة التحالف الطبقي الحاكم

، بل أصبح هناك خطر آخر يتمثل في القوى الظلامية بشقيها : القوى القارس الاوهاب والتي تسرد ، وأن هذا سيفسر موقف اليسار من التحالفات ، لأن تحالفنا ينشأ الآن لاهد وأن تكون الديمقراطية محرومة ، وهنا أيضا ، يدخل د. وحيد عبد المجيد (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) ، محذراً من أن الازمة الراهنة خلقت نوعاً من الانقسام الشقائي ينذر بشرب د. تحالفات الحرب الاهلية على غرار ما يحدث الآن في الجزائر ، فكل فصيل يسعى الى نفى الآخر واستبعاده ، ومن ثم ينتقد منطق الاسلاميين في الزام الآخرين بالمرجعية الدينية ، كما ينتقد موقف بعض اليساريين عندما يصفون التيار الاسلامي بالقوى الظلامية ، وأيضا سمي البعض داخل حزب التجمع لهنداء تحالفات مع الاقباط ، واعتبار أن ذلك تكريس للانقسام الشقائي ، فالامر يحتاج تجاوز ذلك والبحث عن سيناريو اكثر ديمقراطية ، كما قال أن السؤال : هل الاخوان المسلمون سيقبلون التحالف ام لا ؟ هو سؤال خاضع للتجربة ، فليس هناك شيء خارج التاريخ أو غير قابل للتغيير.

ولكن يبدو أن فكرة الانقسام الشقائي واعطائها كل هذه الاهمية فجرت مسألة المعيار الاجتماعي وأيضا قضية العقلاية فتجد أن اشرف حسين (باحث بمرکز البحوث العربية) يعبر عن خشيتة من أن ما يسمى بالانقسام الشقائي يمنعنا من رؤية الابعاد الاجتماعية للصراع ، والتي قد تكون هي الحاكمة في صياغة سيناريو بديل ، وخاصة أن التناقضات الاجتماعية والطبقية تزداد حدة ، و هو ما يعني أيضا حدوث استقطابات داخل الحركة الاسلامية ذاتها.

كما أن هناك من رفض أن يكون الدفاع عن العلمانية هو طريق الى حرب اهلية (أحمد زايد : محامي) مؤكدا على أن موقف اليسار من العلمانية هو موقف سابق على أي موقف تتخذه السلطة في مواجهة التيار الاسلامي ، فضلا عن أن كل قوة ليست مطالبة بأن تتخلى عن رؤيتها للتغيير الاجتماعي حتى لا تتهم بالانغلاق على الذات ، ويتساءل : هل تيار الاسلام السياسي لديه الأساس الفكري لتبني فكرة التحالف ؟ فمعنى أن يقول في إطار الاسلام فهو نفى التحالف.



عبد الفتاح
شكر

وهو الامر الذي عبر عنه صلاح صابر (التجمع) بأن الاخطر من نفى الآخر هو محاولة استيعابه.

ولكن محمد فرج (التجمع) كان له تصوره عندما أكد على مرجعية الواقع ، فزاد أن الانقسام الشقائي الحاصل الآن هو التراجع لهذا الواقع المأزوم والذي لا يطرح سوى تحالفات ثقافية ، وبالتالي ستكون هناك تكتلات حول فكرة الاسلام ، وتكتلات حول فكرة العلمانية والعقلانية ، ويرى أن هذا خطر حقيقي ولكنه في ذات الوقت لا يعكس رغبة احد في أن يكون الوضع هكذا ، ومن ثم يجب البحث عن طرق لتجاوز هذا المأزق لكي لا تحدث تحالفات حرب اهلية ، والتي ستكون فقط بين التخب السياسية ، أما الجماهير فهي بعيدة عن مثل هذه الصراعات

أما حسين معلوم (صوت العرب) فإنه يتفق مع فكرة آثارها د. رفعت سيد احمد وتتمثل بتشد الذات والتحرك في إطار اسلام حضاري ، مؤكدا على أن المرجعية هي دائما إطار عام صعب الخروج عليه ، ومن ثم فإنه يطرح عددا من النقاط من أجل بناء تحالفات صحيحة هي الاتفاق حول أولويات المرحلة الراهنة ، والاتفاق على قواعد لإدارة الصراع السياسي ، وأخيرا التأكيد على الثوابت الكبرى في المجتمع.

وكان د. احمد ثابت (مدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية) قد تحدث عن ضرورة ايجاد صياغة منهجية خلاقة لتحليل الواقع الراهن فمنذ ١٩٧٦ هناك حالة سيرة وشروعة طبقية ، ومن ثم فإنه يتساءل ، عما إذا كانت المفاهيم التي نستخدمها الآن ما تزال صالحة ؟ وقال أيضا أن فترة حكم السادات وتحديد رقت كامب ديفيد كان التعامل السياسي فيها مجديا ، ومع وصول الرئيس مبارك للحكم تقلص سقف المطالب السياسية ، وتوقف خطاب التحالف عند اعتصار مبارك حكما بين السلطات ، واعتبار الضامن الوحيد للتحول الديمقراطي ، وهذا ما عبر عنه

أيضا كمال هباس (نقابي) بأن الازمة مع مجرى مبارك للحكم كان لها شقان ، اجتماعي وسياسي ، وفي حين استنفذت الازمة الاجتماعية ، كان النظام يدير اللعبة السياسية ، بمنطق أكثر مرونة ، كما أشار الى أن هناك صراعا اجتماعيا ، ولكن لا يتم التعبير عنه ، تحديدا بالنسبة للطبقات الشعبية ، فالديمقراطية تعني بالنسبة للقوى السياسية القائمة ممارسة حقها دون الاخذ في الاعتبار حق القوى الشعبية والاجتماعية.

وهكذا فإن القويوة المفروضة على الطبقات الشعبية ومنظماتها ، كرمت سيادة المهول الفاشية ، كما تقول الاستاذة رحمة (محامية) والتي ترى أن المخرج من هذه الازمة لن يكون ، الا من خلال السماح لإدارة الصراع بشكل ديمقراطي ومن خلال مجتمع مدني حقيقي ، وبالتالي فإن الفترة الراهنة تطرح انحياراً للديمقراطية في مقابل الاشكال اللاديمقراطية ، كما أنها رفضت ذلك الفصل الذي يقول به انصار انتصار الاسلامي بين الطبقة والثقافة ، لأن الصراع الاجتماعي والطبقي يتضمن اشكالا عديدة ثقافية وسياسية واقتصادية اما الاستاذ حلمي شعراوي فيشير نقطة هامة فيتساءل : وماذا عن تحالفات الحكومة ؟ ليس للحزب الحاكم طرق للتسلل واختراق القوى السياسية المعنية ؟ هنا يكون التفسير الطبقي واراد ، وكذلك الشقائي (الاعلام والدين) ، فقيما ينحاز البعض الى الاقتصادي وينحاز آخرون للشقائي نجد أن السلطة تدبر لعبة متوازنة فتتحالفاتها الاقتصادية والثقافية والسياسية تدار بشكل منظم ، كما اشار الى أن مستقبل التيار الاسلامي لا يعني فقط مستقبل الاخوان المسلمين ، فهو يجد ركائزه في الثقافة الشعبية ، فهناك ايضا الطرق الصوفية على سبيل المثال وعضاؤها بالملايين ، فهناك دائما اساس لتناول الظاهرة الاسلامية في إطارها الاقتصادي والاجتماعي وليس فقط السياسي.

وأخيرا تحدث الاستاذ عبد الغفار شكر والذي رأى أن المستقبل سيتحدد وفقا لندي اندماج المجتمع المصري في النظام الاقتصادي العالمي ، وأن حدة هذه التفاعلات ليست شرطا لتطور قوى طبقية وسياسية ، ولكن الظروف الراهن يحتاج لتطور بديل ديمقراطي في مواجهة كل من السلطة القائمة والقطاعات النشطة في الجماعات الاسلامية ، وهو بديل لم يبرز على الساحة حتى الآن .

غابت الاشتراكية

فاشتم الإرهاب

د. خليل حسن خليل

الجماعات من الادعاء بأن لديهم الحل للمشكلات جميعا.

والحق أن المشكلات التي يعاني منها الشعب المصري، ليست مشكلات دينية. فالشعب المصري أكثر شعوب العالم تدبنا. فالله مع المصري في كل مكان. والمصري يذكر الله وأسمه في كل مناسبة. في المنزل والعمل، وحتى في أوقات الترفيه. والله يعبد في مصر أكثر مما يعبد في أي بلد آخر. فالمساجد كثيرة، تقام فيها الصلاة، لا يبعد المسجد عن الآخر سوى بضعة أمتار. والناس الجوعى، يصومون رمضان، والفقراء، يخرجون الزكاة عن أموالهم، وهم لا يملكون شيئا.

إذن فالدين ليس مشكلة من مشكلات شعبنا المصري. فللدين رب يحميه، وشعب يحرسه. لهذا، فمشكلات الشعب المصري، هي مشكلات حياة. الشعب المصري يعاني من الجمع أوسوء التقلية، ومن صحة عليقة، ودخل هزيل، وفقر كالج، وأمية واسعة، اتاحت للإرهابيين وناسري الخرافة والتخلف مجالا كبيرا. مشكلاتنا، هي مشكلات تخلف. والشعب يناضل في سبيل توزيع أحسن للدخل والثروة. ويبحث عن عدل اجتماعي حقيقي. ويريد القضاء على استغلال الانسان للانسان.

هذه هي بعض المشكلات الأساسية، التي غطى الإرهاب عليها. وحرف نظرنا عنها. صحيح أن الحكومة، متحيزة للاغنياء، ولا تعنى بتوفير هذه الحاجات الأساسية للجماهير والحل هو أن تكافح الجماهير

الذين، وارتكاب الجرائم باسمه. ولما كانت الساحة فقيرة ايدولوجيا، أقبل كثير من الشباب على تلك الجماعات. ولاسراء في أن الفساد الذي استعمر في الدولة، والناسيب الاقتصادية، وزيادة البطالة مع عملية «التخصيص»، وتردى مستوى المعيشة للكثرة الشعبية، والشراء الفاحش للقلّة، كانت هذه عوامل سهلت مهمة الإرهاب. كذلك انصياع الدولة للقوى الأجنبية، وللهيمنة الاقتصادية لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهما مؤسستان امريكيتان فعلا، رغم انتائهما للأمم المتحدة، وتمحيز الدولة للمستثمرين الأجانب، ولرجال الاعمال على حساب الجماهير الكادحة، كل هذا مكن هذه

ليس الارهاب رصاصا وقنابل، تودي بحياة الابرياء من الاطفال والشباب والشيوخ، ولكنه فكر يحرك الذين يطلقون الرصاص، وينفجرون القنابل.

والفكر الارهابي، الذي يستغل الدين، ليس مقصورا على المنظمات الارهابية المتطرفة المعروفة، ولكنه يمتد كذلك إلى ما يسمى بالجماعات أو المؤسسات المعتدلة. والواقع أنه لا فرق يذكر بين ما يسمى بالمتطرفين والمعتدلين. فهذه شخصية دينية «معتدلة» معروفة، توافق على أن تدين الجماعات الارهابية أحد المثقفين الكبار بأنه مرتد، لأنه قال رأيا حرا. ثم تفتى بأن أي انسان يحق له أن يقتل هذا المثقف، دون مسئولية، أو احترام للدولة، أو لسلطاتها القضائية والتنفيذية. هذا الرأي لا يختلف عن قرار الارهاب باغتتيال ذلك المثقف.

هذا مثل واحد، والامثلة على ذلك كثيرة. فالذين يقفزون على الصحافة، ووسائل الاعلام والتعليم، ويتدنثرون بالاعتساف، يمدون الارهابيين بمادة غسيرة تقريهم، وتدفعهم لمزيد من «الجرائم». وهم معروفون للناس، وللحكومة.

والواقع أن السبب الرئيسي لاستشراء الفكر الارهابي، متطرفا ومعتدلا، هو أن الساحة الفكرية، أو الايديولوجية، سادها في السنين الاخيرة، فراغ كبير، وجدد الارهاب أمام مفتوحا على مصراعيه، فأحتل، باقتدار وتنظيم. واستخدم عقيدة يفتح الناس المؤمنون لها صدورهم، فيسكب الفكر المتطرف فيها جرعات من السباب، واستغلال

(٢٢) اليسار/ العدد التاسع والأربعون/ مارس ١٩٩٤



حسن مبارك
صمود الفكر الإرهابي

العالم الثالث، مع العدل الاجتماعي. وتذهب فيها ثمار التنمية للجماهير الكثيرة، بدلا من أن يفتاتها «الحيتان» المحليون والشركات العابرة للقوميات، التي حلت محل الاستعمار، وتقتل «الحيتان» الأجنبية.. والاشتراكية تعود الآن بغطى ديمقراطية واثقة لشعوب أوروبا. حينما كانت مصر تخطو، مع عهد الناصر، خطوات في طريق الاشتراكية، كان لدى الجماهير، والشباب بصفة خاصة، أيديولوجية، أو مثل أعلى وتطلع للتنظيم الاجتماعي والسياسي العادل، من مستوياتهم الاجتماعية والثقافية، وآمالهم في التقدم مساهمة. ولم يكن هناك إرهاب ديني

يبدو أن الفكر الإرهابي، وتفرعاته المختلفة، تنتشر، كلما تعرضت الاشتراكية لازمة، فحين تفككت الأنظمة في شرق أوروبا - وأسباب ذلك كثيرة، أهمها الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها الأحزاب الشيوعية هناك - حين حدث هذا، احتلت المكان قسوى الإرهاب، والمافيا، والدعارة، والمخدرات. وظهر المليارديرات والحيتان الروس. رجاء الشعب السوفيتي، الذي كان يسهم أسهاما حقيقيا في تنمية اقتصاديات بلدان العالم الثالث. والاشتراك ممها في الحرب ضد المجرع والتخلف.

وهكذا نرى أنه حين تعمر الاشتراكية الساحة، تحل محلها قوى فكرية رجعية، تدعو إلى الإرهاب والجرام، وتستغل الشعوب، وتثري من عملها وكدها.



أنور السادات
انفتاح «سهل»

على جزء من «الكعكة». كان الجزء صغيرا أو كبيرا حسب قدرات العضو. ليس في مقدور حزب الحكومة إذن، أن يقدم للجماهير أيديولوجية تلعب بخيالاتها، وتجفعها لتسد بها الفراغ الذي يشغله الإرهاب الفكري. وحزب الوفد حزب برجوازي رأسمالي، فصته مع الجماهير الكادحة معروفة منذ عهد الملكية، حين كان باشراته شركاء في ملكية «الوسيلة»، أي ملكية مصر. وبهذا فمن الصعب أن يشير مشاعر الجماهير لعملية ديمقراطية حقيقية، تجمع بين الجانبين الاقتصادي والسياسي. وعلى ذلك لم يتمكن من سد الفراغ، والفكرة عنه الآن، أنه متعاون مع السلطة، ولا يختلف عنها، يؤمن بالحظ الرأسمالي، وبالشمعية للقوى الرأسمالية العالمية، وبالتحيز لرجال الأعمال. هذا اللون السياسي لا يغري الجماهير.

واليسار، أصاب بعض أنفاده دوار، حينما وقعت أزمة الاشتراكية في شرق أوروبا، وتفكك الاتحاد السوفيتي، فترقب الحديث عن الاشتراكية. وعلى الرغم من جهرد الأحزاب والمنظمات اليسارية إلا أن القوى المضادة عاقت التجمعات اليسارية - حتى الآن - من التواصل الفاعل مع الجماهير، وعن ملء الفراغ الأيديولوجي الموجود في الساحة السياسية. وبهذا لم تحم الأفكار الاشتراكية والتقدمية الجماهير من هجمة الفكر الإرهابي.

لم يقل أحد للناس في شكل أيديولوجي منظم، أن الاشتراكية تنمو في العالم الثالث، رواياتها مازالت خفاقة في الصين، وكوريا، وفيتنام وكوبا، وأنها تغطي خمس سكان الأرض. وأن الاشتراكية تحقق التنمية في بلدان



جمال عبد الناصر
غابت الاشتراكية بعده

للحصول عن حقوقها عن طريق الديمقراطية والعلم. فالجماهير، هي الغالبية، ومن حقها أن تحكم، وهي الأغلبية العاملة المنتجة. وبذلك يكون لها الحق الأول فيما تشجعه والتحليل الاشتراكي، هو الوسيلة العلمية المثلى للوصول إلى هذا الهدف. غابت الاشتراكية - مهما كان حجمها ونوعها - بعد وفاة عبد الناصر. فمن على الأقل كانت تحمل الحكم معاطفا مع الجماهير، ومستجيبا لطلباتها، في العدل الاجتماعي. غابت من مؤسسات الدولة الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية. فحدث فقر أيديولوجي شديد، أحدث فراغا كبيرا.

وحل محل الاشتراكية، انفتاح «سهل»، أثري معه «القطط المسنان»، الذين تطوروا من «تهليل» المليونيرات إلى «هبر» المليارات، وصاروا حيتانا.

نحن في حاجة ماسة للمصارحة الهادئة، البعيدة عن أية رغبة في الهجوم على أحد: الدولة يغشاها فراغ كبير. وتستولى عليها أيديولوجية الحيتان، وانحيازها للأغنياء ورجال الأعمال يبعدها عن الجماهير.

والحزب الوطني، حزب شديد الفقر الأيديولوجي، اللهم إلا إذا اعتبرت الانفتاح، الذي تسبب في الشراء الفاحش لثلة من أعضائه، والاتجار في المخدرات، وفي إزراق الناس، واستباحة المال العام، إذا اعتبرت ذلك أيديولوجية. فقد شاع بين الناس أن دافع الانتساب إلى هذا الحزب، هو الحصول

الفساد



الفساد عمرو سليم

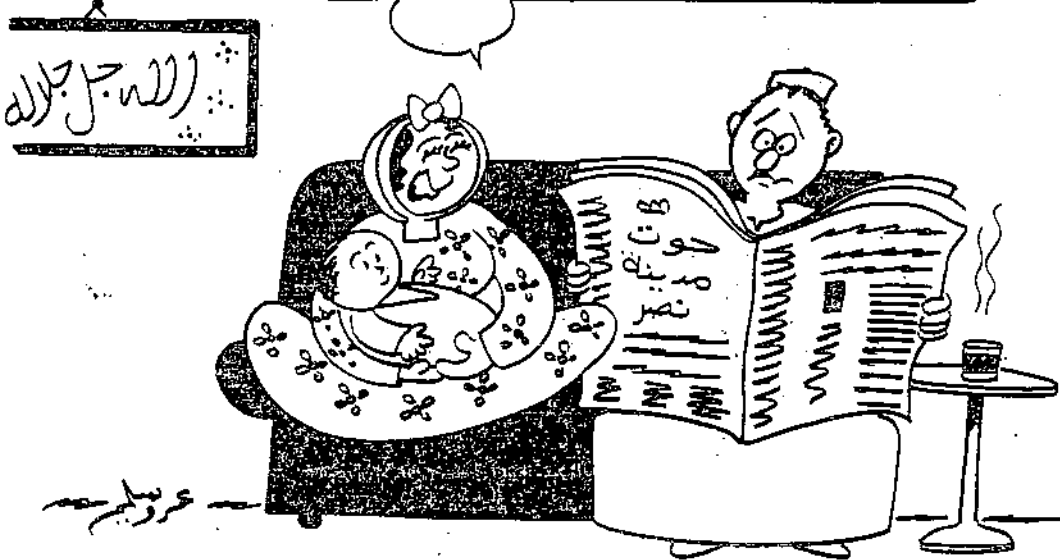
يا ه .. العساكر طلعو حرامية !!؟ .. يعني الليف السجون دول كلهم

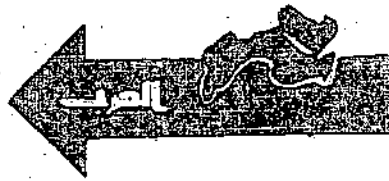
هما العساكر الحقيقيين .. والحرامية هما اللي كانوا هابسينهم ..؟!



بلد هيبه .. اذا كان الحوت بلع .. سيدنا يونس بجلالة قدره ..

يبقى سي عاظم بسلامته هيقدر عليه ..؟!





الانتخابات البلدية في موريتانيا والتطور الديمقراطي الحزب الحاكم أصّر على أخذ كل شيء والمعارضة خسرت بالمشاركة أكثر مما خسرت بالامتناع

صلاح صابر

أولاً: الهيئة الدستورية، تعد الانتخابات البلدية هي أول انتخابات بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية تجري في ظل الدستور الموريتاني الجديد الذي سبق الحديث عنه. وأهمية هذه الانتخابات لا تأتي فقط من كونها أول انتخابات بلدية تجري في ظل التعددية الحزبية، أو أن نتائجها ستحدد أي الأحزاب ستكون له السيطرة محلياً مما يعمق تواجد وسط الجماهير... وأما أهمية الانتخابات البلدية تعود أساساً إلى أن الدستور الموريتاني الجديد (عام ٩١) حدد تجديد ثلث أعضاء مجلس الشيوخ البالغ عدد أعضائه ٥٦ عضواً بعد إجراء الانتخابات البلدية مباشرة الأمر الذي يوفر فرصة جديدة للمعارضة لدخول البرلمان والذي يتألف من الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ.

ثانياً: الهيئة الحزبية، المنافسة في الانتخابات المحلية كانت بين ١٦ حزياً سياسياً وعدد من المستقلين بهدف الفوز في ٢١٢ مدينة وقرية، وتمحورت المنافسة الفعلية حول تكتلين رئيسيين هما: (أ) أحزاب «الاجلبيية» الرئاسية، وتتكون بشكل أساسي من الحزب الحاكم (الحزب الجمهوري الديمقراطي) الذي يتزعمه الرئيس الموريتاني مصالحة ولد الطايح، إضافة إلى هذا الحزب فهناك ستة أحزاب صغيرة موالية له وتدور في فلكه. ويطلق على الحزب الحاكم «الكشكول» وذلك لأنه يضم بداخله فئات متعددة ومتصارعة اقواها مجموعة «هياكل تهذيب الجماهير» المنظمة السياسية التي انشأها

العسكرية للخلاص الوطني الحاكم قانونين يتضمنان السماح بتشكيل الأحزاب السياسية، وإطلاق حرية الصحافة وحظر تشكيل أحزاب إسلامية بشرط أن تحترم الأحزاب الإسلام والاخلاق الاجتماعية والثقافية في البلاد. وبدأ تطبيق التعدد الحزبي بالفعل في ٢٦ سبتمبر ١٩٩١، وعلى أساس هذا الدستور، وفي يناير ١٩٩٢ أجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية والتي رفضت أحزاب المعارضة المشاركة في إكمالها، وأعلنت أيضاً أنها لن تشارك في الانتخابات البلدية التي كان الرئيس ولد الطايح قد أعلن أنها ستكون خلال العام ١٩٩٣ وذلك نتيجة لتدخل الإدارة في العملية الانتخابية والتزوير في النتائج حسبما تقول أحزاب المعارضة.

وقد أجريت في مطلع هذا العام (١٩٩٤) الانتخابات البلدية والتي تعد إحدى خطى التحول الديمقراطي في موريتانيا واتجاهها نحو التعددية، غير أن نتائج هذه العملية الانتخابية وحدها لا تعد حكماً عليها باعتبارها إحدى مؤشرات الديمقراطية دون فهم العوامل الأخرى المرتبطة بها وهي البيئة الدستورية، والبيئة الحزبية، والديناميات السياسية.

مع بداية التسعينات، واستجابة للمتغيرات الحادثة في عالم ما بعد الحرب الباردة شهدت القارة الأفريقية تحولاً حثيثاً إلى الديمقراطية والتعددية. وإذا كانت التعددية في مفهومها الأعم ترتبط بقيم وتقاليد وممارسات الديمقراطية الليبرالية بمعنى الانفتاح والتنوع في المجتمع ومعنى التفاعل بين الجماعات المتعددة ذات المصالح المختلفة المشروعة التي تدعى إن لها الحق في عملية صنع القرار، فإن هذه النماذج من التعددية ليست موجودة في موريتانيا أو غيرها من البلدان العربية والأفريقية، ويظل الشكل الموجود فيها هو نموذج مشوه أو شبه مشوه نتيجة القيود العرقية.

فشهدت موريتانيا في عام ١٩٩١ تطورات في الاتجاه نحو التحول إلى صيغة متعددة الأحزاب بعد ٣٠ عاماً من الحكم العسكري في ١٥ أبريل أعلنت الحكومة الموريتانية عن نيتها لإجراء انتخابات حرة في نهاية العام نفسه غير أنها تأجلت إلى العام التالي (١٩٩٢).

وقد سبق ذلك إجراء تعديلات دستورية حيث وافق ٩٨٪ من الموريتانيين على الدستور الذي طرحه الرئيس الموريتاني مصالحة ولد سيد أحمد الطايح في استفتاء عام شارك فيه ٥٨٪ من بين من لهم حق التصويت. ونص الدستور الجديد على تشكيل برلمان منتخب، وعلى انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من خلال الاقتراع العام السري وقر مبدأ التعددية الحزبية. وفي ٢٦ يوليو (من نفس العام) أصدرت اللجنة

المسكر عام ١٩٨٢ بدعى تدريب الجماهير على الديمقراطية. كما يضم الحزب أيضا مجموعات صغيرة متباينة الانتماءات الفكرية والولاءات السياسية منها بعثيون وناصريون وراخوان مسلمون وماركسيون، وشخصيات زنجية ايضا.

(ب) أحزاب المعارضة:

وتضم هذه الاحزاب سبعة احزاب اصحابا واتحاد القوي الديمقراطية، اذ انه حزب المعارضة الرئيسى واكبرها والذي يتزعمه احمد ولد داده وزير المال ومحافظ البنك المركزى السابق وصاحب السمعة الحسنة لدى فرنسا والعديد من الدول الغربية ويمثل البنك الدولى فى جمهورية افريقيا الوسطى.

يليه فى الاهمية حزب والاتحاد من اجل الديمقراطية والتقدم، والسدى يتزعمه وزير الخارجية الاسبق حصى ولد مكفاس، وهذا الحزب تتهمه العديد من الاوساط السياسية بأنه موال للغرب وفرنسا على وجه الخصوص.

و حزب التحالف الشعبى التقدمى، وهو عبارة عن تشكيلة ناصرية صغيرة أسستها القيادات الميدانية والاطراف المتروطة والصغرى بعد دخول القادة الناصريين الى الحزب الحاكم، ويتزعم هذا الحزب حاليا الطالب ولد وبدو وله نشاطه وسط الطلاب واتحاد العمال.

وحزب التجمع من اجل الديمقراطية والوحدة، وهو حزب يتزعمه احمد ولد سيدى بابا الوزير السابق فى عهد المختار، ولد داده وابن عم الرئيس معاوية وزعيم قبيلة «السناسيد».

وحزب الميثاق الوطنى وحزب الحرية والعدالة والمساواة وحزب الوسط الديمقراطى.

ثالثا: الديمقراطيات السياسية:

اجريت الانتخابات البلدية فى ٢٨ فبراير الماضى، والتي سبق الاعلان عنها بتقليد اعلان من المعارضة برفض المشاركة نتيجة للتزوير الذى أحدثته السلطة فى الانتخابات التشريعية السابقة. ومثل هذا الامر مشار جدا على الساحة الحاكمة والساحة المعارضة. فعلى مستوى الحزب الحاكم: يرغب الاخير فى مشاركة المعارضة فى هذه الجولة الانتخابية لاضفاء المصداقية على حكمه واكسابه شرعية تكاد تكون قد اهتزت نتيجة لاتهامات التزوير التي تكيلها له المعارضة وخرق موثيق حقوق الانسان الذى تنتقده فى فرنسا والدول الغربية.

إضافة الى ذلك فان مشاركة المعارضة ستعمل على تحويل الحزب الحاكم الى حزب سياسى بحت، المتعارف عليه من كونه يعبر عن مصلحة جماعة داخل المجتمع وله آلياته الخاصة فى ادارة الصراع الديمقراطى مع الآخر فى اطار حرية التنافس على السلطة، وهو الأمر الذى يفتقده الحزب الذى يمثل الرئيس ولد الطابع حيث لا يعدو كونه تجميعا لمجموعات عشائرية وقبيلية تساند فى الحكم ولكن بشرطها فى المشاركة والتمسك بقمع غير محدثة تعوق عملية التنمية.

وهذا الامر هو ما جعل ولد الطابع يجرى فى العام الماضى تعديلا وزاريا محدودا خرج بموجبه خمسة وزراء من الحكومة ودخلت وجوه جديدة، واعتبر التعديل مجرد استجابة لمطالب بعض القوى المؤيدة للسلطة من القبائل، والتي يعتمد عليها الحكم.

ولذلك ففي المؤتمر الاخير للحزب الحاكم والذي كان قبيل اجراء الانتخابات البلدية حرص ولد الطابع على ترأس الاجتماعات بنفسه ودعا كوادر الحزب الى الانخراط فى العمل الحزبى مما اعتبر اشارة منه الى ضيقه من الضغوط القبلية.

غير انه رغم هذه العوامل مجتمعة فان الرئيس ولد الطابع لا يرغب فى اعطاء المعارضة قدرا من المشاركة فى السلطة يمكن ان يؤثر ايضا على قراراته. ولذلك فان آلية التزوير الانتخابى يمكن لها ان تمارس دورها المتعارف عليه فى دول العالم الثالث فى حالة حصول المعارضة على القدر الذى لا يرغبه السلطة. من ناحية اخرى فان احزاب المعارضة يتصارع داخلها تياران، أحدهما يرى انه من المهم المشاركة فى الانتخابات البلدية حتى لا تزدى المقاطعة الى الانعزال بعيدا عن الجماهير او اتهام من قبل السلطة بالتطرف، واستخدام الانحاء العالمى للتحويل الديمقراطى ومراقبة العديد من الجهات الدولية لعمليات التحول الديمقراطى فى الحصول على مكاسب فى البرلمان.

وتيار آخر يرى ان عملية المشاركة بعد التزوير السابق فى الانتخابات الرئاسية والتشريعية ودون الاستجابة للطلبات التي تقدمت بها المعارضة وهي اعادة الانتخابات السابقة ووضع اساليب تمنع السلطة من التزوير... هو بمثابة اعطاء شرعية للحكم وفقدان المعارضة لمصداقيتها لدى المواطن العادى من خلال المشاركة بمنطق الذيلية.

آليات المنافسة:

تنافست فى الانتخابات البلدية ٣٤٧

قائمة تمثل خمسة احزاب سياسية فى ٢٠٨ دائرة انتخابية، حيث تقدم الحزب الجمهورى الديمقراطى الحاكم ب١٩٦ قائمة واشترك مع حزب التجمع من اجل الديمقراطية والوحدة فى قائمتين اخريين، اما اتحاد القوى الديمقراطية المعارض فقد تقدم ب ٥٥ قائمة واشترك بخمس قوائم مع احزاب اخرى، وحزب الاتحاد من اجل الديمقراطية والتقدم تقدم ب ١٦ قائمة وشارك حزب التحالف الشعبى الناصرى فى ثلاث قوائم، والاخير تقدم هو الاخر بقائمتين.

وخاضت هذه الانتخابات ٦١ قائمة مستقلة ينتمى معظم اصحابها الى الحزب الحاكم أو انقسموا عليه وخاضوا الانتخابات بغير اراذته الجماعية، وهم فى غالبيتهم عناصر قبلية تقليدية. وركز الحزب الجمهورى على المدن الكبرى والعمالية (المالية) للمعارضة غالبا، بينما عجزت المعارضة ان تغطى بقراوتها معظم الدوائر وأرجعت قياداتها ذلك الى اسباب اقتصادية بحتة وليس لاسباب متعلقة بجماهيريتها. بينما أشارت عناصر قبلية موالية للحكم الى ان ذلك يعود لوجود شعور - متنام فى موريتانيا يفيد بأن العداء للسلطة وعدم الارتباط بآلياتها يعنى الحرمان من فرص العيش الذى يعد مرتبطا بالدولة، وهو أمر فى حد ذاته احد العوامل التي تعوق فوز المعارضة والمربط بالثقافة السياسية لدى الموريتانيين.

النتائج النهائية للانتخابات:

النتيجة الوحيدة التي لا يختلف حولها احد هي خسارة الديمقراطية فى هذه العملية الانتخابية فرغم المقدمات السابق الاشارة اليها فان الحزب الحاكم اراد الحصول على كل شئ - حسب تعبير احد المراقبين السياسيين - فقد هيمن على ٨٠٪ من البلديات ال ٢٠٨ و أكد المراقبون السياسيين صحة اتهامات المعارضة - بتدخل الادارة بالتزوير عن طريق اجبار الجنود على انتخاب قوائم الحزب الحاكم ومنع السود المعروفين بولائهم للمعارضة من التصويت، والتغيير فى الكشوف الانتخابية بحيث يعجز المواطنون فى دوائر معروفة بولائهم للمعارضة من الحصول على اسمائهم فى هذه الكشوف وبالتالي لا يستطيعون التصويت لصالح مرشحهم.

ويظل البرلمان الموريتانى برلمانا للحزب الواحد (الحاكم) تحكمه ضراعات داخلية قبلية فى الاساس ومبيدة عن عمليات التحديث ومشوهة فى بنيتها.

مطلب إسرائيلي جديد بعد اتفاق القاهرة:

إغلاق مكاتب منظمة التحرير في الخارج

خنا عبيدة

رسالة القدس

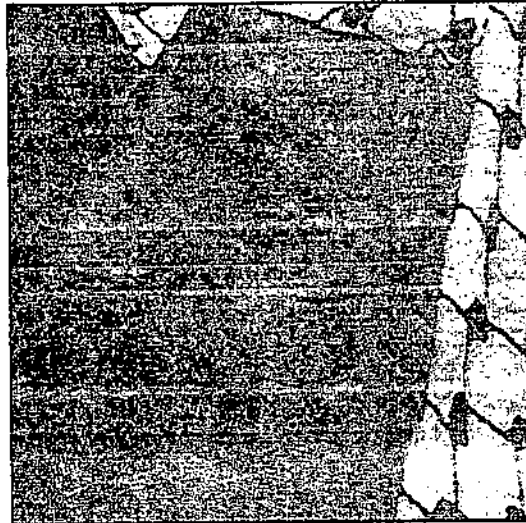
أريحا، وأن يستشهد مراسلها بتصريحات مدير المكتب الحكومي الإسرائيلي «أوري دومي» التي قال فيها «لقد حصلنا على كل ما نريد ولماذا علينا أن نأسف على هذا النجاح».

وحسب الذين وقعوا على اتفاق القاهرة الأخير فإنهم تأسروا لأسباب أقل ما يقال عنها بأنها غير مفهومة، ما قالوه وردده أنفسهم بعد التوقيع على اتفاق أوسلو عندما تحدثوا عن نجاحهم الباهر في التوصل إلى ترتيبات

فوجئت وسائل الإعلام العالمية والصحف وشبكات التلفزيون المختلفة التي سارعت إلى إرسال مراسليها إلى المناطق العربية المحتلة، لالتقاط ردود الفعل على اتفاق القاهرة، بمدى الشك والالتباس واللامبالاة التي أظهرتها الجماهير الفلسطينية إزاء هذا الاتفاق، وبمعكس ردود الفعل الجماهيرية التي أعقبت الاتفاق على صيغة مدريد قبل أكثر من سنتين، وتلك التي أعقبت التوقيع على إعلان المبادئ في أيلول الماضي، فكان الجماهير الفلسطينية قررت هذه المرة حجب نفسها والتعبير عن عدم رضاها وخيبة أملها إزاء ما تمخضت عنه مفاوضات القاهرة، والذي وصنته بأنه وليد مشوه ومقطع الأوصال وفاقد القدرة على الاستمرار.

ولهذا فلم نجد مجلة قائم الأمريكية ما تكتبه عن هذا الاتفاق سوى صفحة واحدة وصنته فيها بأنه اتفاق حول جيب غزة

باسم عرفات



(٣٨) اليسار/العدد التاسع والأربعون/مارس ١٩٩٤

تضمن مرحلتى الحل المؤقتة والنهائية فى مرحلة واحدة، أى حلا نهائيا لفترة أريحا ومرحليا لباقي أجزاء الضفة الغربية فى ضربة واحدة، وهما نحن نجد الآن ما جرى التوقيع عليه لا يرتقى لمستوى الحل المرحلى حتى فى فترة أريحا وأنه مجرد حل اختياري، لاختيار الشجاعة والكفاءة الفلسطينية فى حماية الأمن الإسرائيلي وأميناً داخل المناطق المحتلة نفسها! وبدل أن يرسى هذا الاتفاق بدايات الانتقال إلى تنفيذ القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ فإنه قد أرسى أسس إبقاء السيطرة الإسرائيلية على الضفة والقطاع بعد أن وقع المفاوضات الفلسطينى فى مصيدة المفارص الإسرائيلية التي عرفها شمعون بيرس بالكلمات التالية ونضمن لكم الكرامة مقابل استجابتكم لجميع طلباتنا الأمنية! وهكذا كسبنا الأمن الإسرائيلي الواسع والشامل هو أمن الحدود، والمقصود هنا الحدود الفاصلة بين المناطق المحتلة وكل من الأردن ومصر وليس حدود عام ١٩٦٧.. وأمن المستوطنات، وهذا لا يعنى المستوطنات بحدود انتهتها وإنما بعد إضافة مساحات كبيرة من الأراضي العربية إليها.. وأمن الإسرائيليين أى المستوطنات وأمننا تنقلنا.. وأمن نقاط العبور الذي لا يتسبب فقط منع التسلل ونقل الأسلحة والمتفجرات وإنما أيضا وهذا هو الأهم منع اللاجئين الفلسطينيين من العودة، وهذا يستوجب ليس سيطرة أمنية على هذه النقاط وإنما سيطرة إدارية أيضا. هذا ما وقع عليه وافر المفاوضات الفلسطينى فى اتفاق القاهرة، وهو يعتمد بشكل كبير ما نص عليه إعلان المبادئ حول المرحلة الانتقالية ويرتقى إلى مستوى الإقرار والاعتراف بمصالح إسرائيل الأمنية التوسعية خارج حدودها ودخل المناطق المحتلة ولفترة زمنية غير محددة. فبالنسبة للمستوطنات التي أقر الاتفاق بقاها يقول رابين «لقد تلقيت طلبات من منظمات المستوطنين الذين يرغبون بمغادرة منازلهم فى المستوطنات لكننى غير مستعد لإصدار تعليمات بتعميرهم لكنى لا يتحول ذلك إلى سابقة» أى أن رئيس وزراء إسرائيل لا يرغب بخلق سوابق تتعلق بإجلاء مستوطنين أو تفكيك مستوطنات! لأن مثل هذه السوابق يمكن البناء عليها عندما تبدأ المفاوضات حول

المرحلة النهائية، وبالمناسبة فقد قمنا بالبحث والتفتيش عميقاً في عبارات اتفاق القاهرة ولم نجد كلمة واحدة يمكن الاستناد إليها كإثبات تروحي بإمكانية تطبيق القرار ٢٤٢ في يوم ما، وإلّا وجدنا ما ينسف إمكانية تنفيذ هذا القرار.

ومع ذلك فإن الأمور لا تتفق عند هذا الحد بالنسبة للمطالب والاشتراطات الإسرائيلية المتصاعدة يوماً بعد يوم، وإذا كان هناك من لا يزال يعتقد من الجانب الفلسطيني بأن ما وقع عليه في القاهرة هو مجرد تسوية مؤقتة وليست نهائية، فقد جاءت تفسيرات رابين لتضع المزيد من النقاط على الحروف.

فبعد أقل من أسبوع من التوقيع على اتفاق القاهرة تحدث رئيس الوزراء الإسرائيلي أمام لجنة الخارجية والأمن مؤكداً على نقطتين هامتين من وجهة نظره للمحافظة على ما تم التوصل إليه: فقد أعلن رابين أن أية محاولة قد تقوم بها منظمة التحرير لإدارة سياسة خارجية مستقلة ستعتبر بمثابة خرق للاتفاق! وهذا يؤكد صحة الأنباء التي تحدثت عن شرط إسرائيلي جديد يقضي بإغلاق جميع مكاتب ومفوضيات منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج كشرط لاستمرار المفاوضات مع المنظمة. كما أكد رابين، وهذه هي النقطة الثانية، بأن الإعلان عن إقامة دولة فلسطينية في المناطق المحتلة هو أيضاً خرق للاتفاق!!

والسؤال المطروح هنا هل سيطالب رابين بتنفيذ تهديده بأثر رجعي ويدعو إلى إلغاء إعلان الاستقلال الفلسطيني الذي أقره المجلس الوطني في عام ١٩٨٨.

ليست هذه فقط هي الاشتراطات التي باتت تطرح لوضع المزيد من الأغلال والقيود حول الشعب الفلسطيني فإن المزيد منها قادم لأمحالة ما دام المفاوضات الفلسطينية قد تخطى عن جميع أوراقه، وقبل بالتفسير الإسرائيلي لاتفاق إعلان المبادئ، وبكل ما يعنيه ذلك من تجاهل وامتنان لمجرد وجود شعب فلسطيني له حقوقه الوطنية المشروعة التي يستمد منها فقط كرامته واحترامه.

ومن أجل وقف هذا التدهور فإن تحرير اتفاق القاهرة من أي غطاء شرعي داخل منظمة التحرير وعدم إقراره من جانب لجنتها التنفيذية من شأنه أن يضع عراقيل جديدة أمام مواصلة هذا النهج، خاصة وأن الأيام القادمة حبلت بالمزيد من الانتقادات التي يجب أن تشكل حاجزاً يوضع حداً لهذا التدهور.

حزب الشعب الفلسطيني يدعو لرفض اتفاق القاهرة

بحث المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني في جلسة خاصة اتفاق القاهرة الفلسطيني الإسرائيلي، وخلص إلى دعوة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى رفض هذا الاتفاق، ووضع أسس جديدة للمفاوضات ترمي إلى تحقيق الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني.

إن اتفاق القاهرة جاء مخيباً للآمال الشعبية، ومبرهاً على صحة التحذيرات التي وضعتها حزبنا عند مراقبته المشروطة على اتفاق أوسلو، حيث طالب حزبنا منذ البداية، بأن يقرأ اتفاق أوسلو قراءة كفاحية، لا كمبرضة أو التماس مقدم إلى السلطات الإسرائيلية، كما دعا إلى وضع خطة تفاوضية واضحة، واعتماد أداء فلسطيني رفيع الكفاءة، ومرجعية سياسية ثابتة، تسمح بأن يكون اتفاق أوسلو فاتحة للسبيل على طريق الاستقلال، وتفتح بالتالي من اعتماد القراءة الإسرائيلية لاتفاق أوسلو، فقد اعتمد المفهوم الإسرائيلي للأمن، وهو مفهوم توسعي استيطاني يخالف المفهوم الطبيعي للأمن حسبما ورد في قرار ٢٤٢، وهو حدود عام ١٩٦٧، حيث اعتبر الاتفاق نهر الأردن حداً أمنياً لإسرائيل كما اعتبر كل مستوطنة بنيت على أرض مصادرة للشعب الفلسطيني وبصورة تخالف كل قانون، جزءاً من هذا المفهوم الأمني التوسعي الاستيطاني، وذلك خلافاً لاتفاق أوسلو نفسه، والذي يستثنى المستوطنات من السلطة الفلسطينية الانتقالية المؤقتة، ولكنه في الوقت نفسه، لم يشر من قريب أو بعيد لأي نفوذ إسرائيلي أمني أو غير أمني خارج حدود هذه المستوطنات..

إن اتفاق القاهرة جاء ليعطي المستوطنات حدوداً أمنية تتجاوز حدودها السكنية، وتقتطع أراض فلسطينية جديدة، وتخلق سابقة خطيرة لتقطيع أوصال الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما كانت تسعى لتحقيقه السلطات الإسرائيلية في الماضي للعبثولة

دون إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وقد جاء التوسع الشكلي لحدود منطقة أريحا، ليؤكد خطورة هذا الاتجاه الإسرائيلي، وذلك بخلق جيب جديد اسمه منطقة العوجا، يرتبط فقط بطريق منطقة أريحا، وهي سابقة يمكن أن تكررها إسرائيل للتعامل مع باقي أجزاء الضفة الغربية.

إن اتفاق القاهرة يمثل ترجمة لموقف حزب العمل الإسرائيلي، والذي كان يدعو للتخلي فقط عن المناطق المأهولة بالسكان واعتبار نهر الأردن الحد الأمني الإسرائيلي، كما أن الاتفاق حول مفهوم الانتداب المنصوص عليه في اتفاقية أوسلو، إلى مجرد إعادة توزيع وانتشار للقوات الإسرائيلية، وفقاً لمفهومها الخاص بالأمن التوسعي، إن هذه التجاوزات لاتفاق أوسلو، والأخطاء التي واكبت العملية التفاوضية بسبب الاحتمال وغيباب الخطة التفاوضية وعدم وجود لجنة متابعة، واعتماد سياسة التفرد بالقرارات، أدت إلى خلق وقائع جديدة وارتكاب أخطاء كبيرة من شأنها أن تعرقل التقدم نحو هدف الدولة الفلسطينية، وفي هذا الصدد فإنه لا يجوز التذرع بالفترة الانتقالية للتغطية على هذه الأخطاء لأن هذه الفترة الانتقالية تحمل في طياتها بالضرورة بنود الحل النهائي..

إن تقطيع أوصال غزة بثلاث طرق، وإقامة جسر على الطرق، والقبول بسياسات العبور على المعابر على جسر لم يبدأ العمل عليها بعد، مثل جسر الأمير عبد الله - لا تشير إلى أن هذه الترتيبات محصورة فقط بالمرحلة الانتقالية لمدة سنتين أو أكثر، بل إنها محاولة لتكريسها كأمر واقع للمرحلة النهائية أيضاً.

إن حزبنا وبتاء على ماتقدم يدعو للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي لم تفرض المرحّلين على الاتفاق، إلى رفض اتفاق القاهرة، ووضع أسس جديدة لإجراء مفاوضات جديدة. وفق خطة تفاوضية واضحة، وعلى أساس قراءة فلسطينية وطنية لاتفاق أوسلو، لترجمته ترجمة تخدم هدف تحقيق الأهداف الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها توفير الشروط اللازمة لإجلاء المعتقلين الإسرائيليين، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس الشريف.

المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني
القدس ١٩٩٤/٢/١٢

حيثان الدواء والغذاء وجرأتم العرب الأفغان في الأردن

على الرئيسي

رسالة عمان

المسار الأردني الإسرائيلي، وإفنا تعود إلى عاملين، الأول، الصلاطات الأردنية الإيرانية المتأزمة منذ الحرب العراقية الإيرانية نتيجة للدعم والمساندة التي قدمها الأردن للنظام العراقي آنذاك. والعامل الثاني، ما ذكرته وسائل الإعلام من قيام المخابرات الأردنية باحتجاز مجموعة من اتباع أبو نضال.....

وهذا التحليل لا يحظى بتأييد جميع المراقبين، فمنهم من لا يرى أية علاقة بين التفجيرات وعملية الاغتيال ويقولون أن الصدفه وحدها لعبت دورا في توقيت الحادثين، ويذهبون إلى أبعد من ذلك، إذ يؤكدون أن اغتيال المعاينة له علاقة أكيدة بالمفاوضات، وأن حوادث التفجير في عمان والزرقاء أعمال فردية، ويستبعدون أن تتحول الأردن إلى مصر أخرى في المنطقة من حيث عمليات الإرهاب الأصولي حتى أنهم رأوا في بيان وزير الداخلية تهويلا ليس له ما يبرره.

وقد طغت حوادث التفجيرات على القنبلة التي فجرها وزير الصحة د.عبد الرحيم ملحس في مقابلة صحفية أجرتها معه جريدة شبهان الاسبوعية بشأن فساد الدواء

الداخلية بيانه أمام مجلس النواب والذي أعلن فيه عن اكتشاف مخططات لاغتيال شخصيات سياسية واقتصادية، وتفجير البرلمان والاعتداء على الأجهزة الأمنية والاستيلاء على أسلحتهم، إضافة إلى مخططات أخرى مثل السطر على محلات بيع المشروبات الروحية وغيرها من الأماكن.

ويربط المحللون السياسيون بين التفجيرات وخطب صلاة الجمعة التي كانت تركز الهجوم على الشرعيين ووصفهم بالكفرة والملحدن، والهجوم على الديانتين المسيحية واليهودية. وذكروا أن جماعات دينية غير معروفة، حرمت على المسلم انتخاب المسيحيين لمجلس النواب في الانتخابات النيابية الأخيرة. وتذكروا أن الحكومة الأردنية ظلت قبل أقل من شهر من الحكومة الإيرانية تخفيض عدد دبلوماسيينها في عمان، وقيل وقتها أن المخابرات الإيرانية وسعت نطاق عملها في الأردن وبدأت الاتصال بأشخاص وجماعات لم يكشف عنها.

ويخلصون إلى القول أن عملية اغتيال المعاينة والتفجيرات التي جرت في عمان ليست لها علاقة بالمفاوضات السلمية التي تجري في واشنطن، ولا بالتقدم الذي جرى على

شهد الأردن في أواخر يناير وبداية فبراير الماضي أحداثا متلاحقة، بدأت بهجوم اغتيال الدبلوماسي الأردني الشهيد النائب عمران معاينة في بيروت على أيدي قتلة ذكر أنهم ينتمون إلى مجموعة أبو نضال، وهذا عمل غير مستبعد عن هذه الفئة حيث أن تايخها ارتبط بهكذا عمليات على الساحتين العربية والفلسطينية.

وقد أدانت الفعاليات السياسية والشعبية الأردنية هذه الجريمة النكراء، مهما كانت الدوافع والأسباب التي تكمن وراءها، فهي تبقى جريمة بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

ويربط المراقبون بين حادث اغتيال المعاينة وعمليات التفجير التي جرت في بعض دور السينما التي تعرض أفلاما إباحية وبعض اللقطات المخلة بالأداب العامة من وراء ظهر رقابة وزارة الإعلام. تلك العمليات التي نفذتها مجموعة يطلق عليها (العرب الأفغان)، هذه الفتائل غدتها وقوتها الأنظمة العزبية ومنحتها مفاتيح الجنة وأطلقتها للجهاد ضد ما كانت تسمية بالخطر الشيوعي والكفر والإلحاد في أفغانستان.

وقد ساد الاعتقاد بأن هذه التفجيرات في دور السينما أعمالا فردية إلى أن أدلى وزير

خيارات الجزائر

بتسليم الجيش الجزائري للسلطة بصورة مباشرة، بعد أن ظل القوة الأساسية - منذ الاستقلال - التي تحكم من وراء ستار. وتولي «الأمين زروال» وزير الدفاع لرئاسة الجمهورية (مع احتفاظه بمقره كوزير للدفاع)... تدخل الجزائر في الاختيار الأخير.

لقد أعلن «زروال» التقطعة مع أساليب عمل السلطة في الماضي ورجالاتها، ومع الرشوة والمحسوبية.

وأكد أن المرحلة الانتقالية ترمي إلى تأمين الظروف السياسية والأمنية. للرجوع إلى المسار الانتخابي الديمقراطي.

ومن الواضح - رغم كثرة وضراوة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومشاكل الهوية التي تواجهها الجزائر - أن المشكلة السياسية التي نجمت عن الغاء نتائج الدورة الأولى للانتخابات والتي قاربت فيها «الجبهة الإسلامية للاتحاد» هي جوهر الازمة الحالية.

وهناك ثلاثة خيارات لاغير..

الأول.. اللجوء إلى مزيد من العنف في مواجهة «الجماعة الإسلامية المسلحة» والجبهة الإسلامية للإنقاذ، والنجاح في تصفية نفوذهما. وهو امر يبدو مستبعدا بعد فشل طوال عامين في وقف أعمال الارهاب والعنف.

الثاني استئناف جهود الوساطة ومحاولة الوصول إلى حل وسط مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بعد أكدت الاحداث وأن حلا لاتوافق عليه الجبهة لا يمكن أن يكتب له النجاح. وشرط النجاح أن تكون هناك عودة حقيقية للديمقراطية والمسار الانتخابي.

الثالث والأخير.. هو تطور العنف والسقوط في هاوية الحرب الأهلية.

وترجع مصادر جزائرية وغربية عديدة أن الخيار الثاني هو خيار «زروال» والمؤسسة العسكرية. وهو أمر إن صحت - يتطلب تنازلات من كل الاطراف، خاصة من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ومن الحكم الذي عليه ادراك «عديم جدوي» تجاهل التيار الاسلامي في الجزائر أو محاولة حصره كلياً بالارهاب» كما تقول وثيقة الحوار الوطني.

فهل يشجع زروال فيما فشل فيه بوضباك وعلى كافي؟

المصري أفتدى

القضايا التي سبقتها لتحصل على ٣ مقابل ٢، لصالح تفسيرهم طبعاً).

وقال أنه قدم استقالته من الحكومة احتجاجاً على السماح لتجار الدواء بكسر القانون مؤكداً أن القانون وجد لحماية حقوق الأشخاص والمواطنين.

هذا غيظ من فيض عما قاله وزير الصحة الأردني د. عبد الرحيم ملحم وتداخت وبادرت ستة أحزاب قومية ويسارية فأصدرت بياناً دعت فيه إلى محاسبة المستورلين عن الفساد كما دعت إلى اعتصام أمام مجلس النواب شارك فيه قرابة ١٠٠ شخص جميعهم من الحزبيين، وقدم المعتصمون مذكرة لرئيس المجلس كررت فيها المطالبة بالتحقيق مع المستورلين عن فساد الدواء والدواء.

ووقفت قوى شعبية عديدة مثل النقابات العمالية والمهنية وهشتات أخرى إلى جانب الوزير، مطالبة بإجراء التحقيق وأصبح فساد الدواء والغذاء حديث الناس في كل مكان كما أصبح مادة خصبة للكتاب والصحفيين.

وبالمقابل تعرض الوزير إلى هجوم ضار من اسماهم ب«هتاتان الدواء والغذاء» وفي مقدمة هؤلاء كان أمين شقير الذي يعد من أكبر تجار الدواء في الأردن وأكبر مصدر له وخاصة العراق، فعند بداية الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٠، وهو الذي يصدر له الدواء، حيث شكك بقدرته د. ملحم في تفسير أمور الوزارة وقال أنه يقوم بطرد الكفاءات وأصحاب الخبرة من الوزارة.

وتعرض الوزير إلى هجوم تجار المواد الغذائية ونقابة الصبالة، ومن وزراء صحة سابقين، والأخطر من هذا وذلك، أنه في أول جلسة عقدها مجلس النواب لمناقشة القضية، تعرض وزير الصحة إلى هجوم كاسح من النائب عبد الرؤوف الروابدة منتهما إياه بأنه يحاول الإيحاء بأن السلطتين التنفيذية والقضائية صامتان أو متواطئة مع الحيتان والدبناصورات من تجار الدواء والغذاء، وأن سفراء الدول وبخاصة العظمى يضغظون على المستورل للقبول بإطعام الشعب الأردني من قمامة العالم.

وأصبح الوزير في نظر العديد من النواب منتهما، ولكن عدداً من النواب وفي مقدمتهم النائب عبد الكريم الدغمي والنائب السيدة توجان فيصل وغيرهما، وقفوا إلى جانب الوزير وساندوه في معركته مع الحيتان، إلا أن النتيجة كانت تحويل القضية إلى النيابة العامة. وما زال الرأي العام الأردني في الانتظار

والغذاء في الأردن وخراب وزارة الصحة. لولا أن تم تحويل القضية برمتها إلى النيابة العامة مقرونة بوعده قطعه رئيس الوزراء د. عبد السلام المجالي بتسليم كاسة الأوراق والملفات والمعلومات المتوفرة لدى الحكومة إلى النائب العام طلب منه انتداب اثنين من المدعين العامين لدراسة الأوراق والتحقيق فيها تمهيدا للاحتية من تتوهم بحتمهم أدلة تكفي لمحاكمتهم.

كما طلب دولة طاهر المصري رئيس مجلس النواب من لجنتي الحريات العامة والصحة والسلامة عقد لقاءات مشتركة بينهما لبحث بيان وزير الصحة الذي ألقاه في جلسة مجلس النواب الأولى التي خصصت لبحث فساد الدواء والغذاء.

ويرغم كل هذه الوعود والتأكيدات من السلطتين التنفيذية والتشريعية، إلا أن المواطن الأردني يرى في الإجراءات التي اتخذت بأنها لن تزول إلى أي شيء وأن مصير هذه القضية لن يكون أحسن من القضايا الأخرى التي أثيرت في المجلس السابق والتي انتهت إلى براءة جميع المشتركين فيها.

وكان د. ملحم قد اتهم إدارة الرقابة الدوائية التي تديرها حسب تعبيره جماعة لهم مصالح في الخارج، ولهم صيدليات خاصة بهم في الأردن، بالتحكم بالاستيراد والتوزيع، وقال بمعنى آخر، هم جماعة يستفيدون من شراء الأدوية الرخيصة والتي عادة ما تكون غير صالحة بنسبة ١٠٠٪ ويتم توزيعها عبر مستودعاتهم على الصيدليات، والتي غالباً ما يكونون هم أصحابها.

ووصف التجار بأنهم مافيا يقرمون باستيراد قمامة العالم الصناعية بواسطة عملائهم حيث قال، أن تجار الأغذية والأدوية يقومون باستيرادها «وكيها» في ورجها. كما وصف شركات الأدوية بأنها من أكبر الشركات بعد شركات الأسلحة والنפט من حيث نسبة الربح مشيراً إلى أنها تتجاوز ٣٠٠٪.

كما تحدث عن سر خلاقه مع نقابة الصبالة بشأن تطبيق المادة ١٢ من قانون مزاول مهنة الصيدلة ليكون الصيدلي متفرغاً لصيدليته، وقيامها برفع قضية ضده بصفته الاعتبارية وحكم محكمة العدل العليا لصالح تطبيق القانون وجبرتها إلى ديوان تفسير القوانين الذي حكم لصالح النقابة وقال في هذا الصدد: «فستجار الأدوية زطروا الوضع في ديوان التفسير ورتبوا أنفسهم، وإذ بالقضية وخلال ٤ أيام تقفز عن الدور وتتخطى آليات

الذي يبدل في الاتكيا على دراستها وفحصها. حتى التجربة الديمقراطية التعمية التي لاتعد كونها معبرا قصيرا من دكتاتورية الى أخرى اطول عمرا من سابقتها ، حيث تتوزع عبر سنوات الاستقلال منذ عام ١٩٥٦ وحتى الآن الى فترات محدودة (٥٦-١٩٥٨-٦٤-١٩٦٩-٨٥-١٩٨٩) تدخل ضمن هذا التصنيف، مع ذلك فان آخر محاولات تأسيس نظام ديمقراطي في السودان (ابريل ١٩٨٥) قد تكون اكشتر قدرة على استثارة التأمل الفكرى وتحريك البحث العلمى من سابقتها التي تحين ذكرها السنوية فى أكتوبر من كل عام ، لانها حققت بطواهر اكشتر تعقيدا كما انها جاءت ضمن سياق بداية فتحات ديمقراطية عربية. وسعى هذا المقال الى تقديم بعض الملاحظات فى هذا الصدد كمؤشر للتواشى التي يمكن أن تلتفت الانتباه الدراسى.

الانتفاضة سودانيا وعربيا

اول هذه الملاحظات هو أن النموذج السودانى كان، بعكس كافة النماذج التي شهدتها بعض الاقطار العربية الاخرى خلال العقد الماضى، وفى مصر قبل ذلك، انتقالا الى تعددية كاملة حيث اعتمد دستور عام ١٩٥٦ المعدل عام ١٩٦٤ بعد الانتفاضة الشعبية التي اطاحت بقيادة النظام المائرى النيرى، مؤمنا كافة الحريات المنصوص عليها عادة فى الانظمة التعددية.

إن التجربة اليمنية وحدها تبدو خارجة على قاعدة عامه فى بقية التحولات الديمقراطية العربية متصلة بالاستقرار الجزئى أو الكلى، ولكن الفعال دائما، لقيادات الانظمة السابقة عليها واهم مؤسساتها، ملكية كانت أو جمهورية، فبالرغم من أن مؤسسة الرئاسة اليمنية والتحالف السياسى بين المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى ظلا قائمين الى حدود كبيره بعد الانتخابات الا أن التصور هو أن قدرة هذين الطرفين على طوى التجربة التعددية مستقبلا بالغائها كلية أو تقييدها بدرجة تجعلها مقصلة على قدر استمراريتها فى السلطة، تكاد تكون معدومة بعكس بقية التجارب العربية المقصودة.

من هنا جرى التفتكير فى التجربة السودانية لعام ٨٥ باعتبار أن الانقطاع الكامل بين نظامى ما قبل الانتفاضة وما بعدها هو سر الانتفاضة الديمقراطية الكاملة فيها. وهو تصور صحيح شريطة الانتباه الى أن هذا الانقطاع كان معصورا فى الجانب السياسى

السودان :

الانتفاضة الديمقراطية

كفاءة للدراسة

عبد العزيز حسن الصاوى

دراسة هذا الموضوع بشكل تفصيلى يستند الى تحليل وتأرخة وتوثيق التجارب الديمقراطية فى السودان من خلال الممارسات وفهم عمل المؤسسات الحزبية والشعبية ثم عرض نقد الفكر الديمقراطى من خلال ادبيات ورامع الاحزاب السياسية وكتابات المفكرين والمختصين السودانيين تمهيدا لوضع مشاهد (سيناريوهات) لمستقبلات السودان . هذا جهد علمى سودانى منتهج هو الاول من نوعه، يتكامل مع جهد عربى متعدد المنابر ظهرت منه خلال الاسبوع الاول من أغسطس الماضى ورشة العمل (work shop) التي عقدها «مشروع دراسات الديمقراطية فى البلدان العربية» (د/ رفيد الصلح ود/ على الخليفة الكواري، اكسفورد) حول تجارب الانتقال الى التعددية السياسية فى خمسة اقطار عربية من بينها السودان «يفرض فهم العوامل التي تؤثر فى عملية الانتقال وتطبعها بأسلوب علمى فى بعضها وبالحدة فى أخرى، كما انتهت فى بعض الحالات الى انحسار محاولات الانتفاخ الديمقراطى».

فى مثل هذه المجالات تتحول صورة السودان الرائجة الان الى تقييضا: كنز من المعلومات والتجارب التي تتحدده فاندتها له ولغيره عربيا وافريقيا وعالم ثالثا بقدر الجهد

تتلخص صورة السودان الراهن فى الاذهان نيسما يوحى به تمسيرا: الحرب الأهلية، والاصولية الاسلامية، بالكاد نجد خبرا أو تحليلا فى وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة والمروئية لا يكون محوره أحد هذين التفسيرين أو كلاهما، وهما مصطلحان مشحونان بالعواطف والمواقف المسبقة والافكار المبتسرة مما يفضى على صورة السودان فى مخيلة المراقب العادى للأمر قدرا كبيرا من التشويه المثير للطف والاشفاق فى افضل الاحوال واللامبالاة فى معظم الاحيان. وكلاهما يسيبان شعورا بالتحجل ، لاسيما وأن الصورة النقيضة والتحتية معلومة لديهم بالمعرفة النظرية والتجربة العملية.

لحسن الحظ فان هذه الصورة تجد من يهتم بها سودانيا وعربيا حتى ولو لم يكن لذلك اتمكاس الفدى على الاعلام اليومى. ومن قبيل ذلك الندوة التي عقدها «مركز الدراسات السودانية (القاهرة/ الرباط) والذي يديره الاكاديمى والفكر السودانى المعروف د/ حيدر ابراهيم على، وقد صدر الكتاب الخاص بها مؤخرا بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، حول تقييم التجارب الديمقراطية فى السودان، وهى جزء من مشروع متكامل ينفذه المركز مستهدفا

وحده لأن ما يمكن تسميته بالمؤسسة المايوية (establishment)، وهي مجموعة القيادات غير السياسية والقرى الاجتماعية الاقتصادية والايديولوجية الحاكمة، ظلت حية وقاعلة بدرجة كبيرة بعد اختفاء قيادات النظام السابق السياسية وبعض مؤسساته (رئاسة الجمهورية ورأسها، حزب النظام الواحد وهو الاتحاد الاشتراكي السوداني، جهاز امن الدولة)... لقد شهدت سنوات الانفتاح الاقتصادي المايوي غير الانتاجي منذ عام ١٩٧٨، تحت ضغوط صندوق النقد الدولي والغفوة الرعية النفطية لغوا سرهما للرأسمالية الطفيلية من خلال السوقين الابيض والاسود في القطاعين المالي المصرفي والتجاري بصورة خاصة، على حساب القطاعين الزراعي والصناعي حيث يتطلب حتى الارباع وقتا اطول، وأدى هذا التطور إلى تغيير بنية الاقتصاد السوداني والاوزان المختلفة للشرائع الاجتماعية واصبحت قدرة (الرأسمالية) الجديدة على التحكم في قرارات النظام تتزايد بشكل مضطرد. وهذا مع الانعزال التدريجي للقيادة المايوية عن الشعارات والتوجهات التغييرية التي بدأت بها حياتها في السلطة، انشأ علاقة تداخل وثيق بين الطرفين، غير أن المصالح الطبقية لها ألياتها في المحافظة على وجودها وتبديل اقتصادها السياسية ظاهريا وهذا هو ما حدث بعد سقوط قيادة غيرى إذ ان المؤسسات المصرفية والتجارية والاستثمارية، اسلامية كانت او غير اسلامية، حافظت على مراقبتها دون تغيير يذكر.

كذلك فان المجلس العسكري الانتقالي والذي شكل مع مجلس الوزراء الانتقالي

حتى الانتخابات العامة التي جرت عام ١٩٦٨ كان يضم القيادات العسكرية غير المتعاطفة مع الانتفاضة الشعبية. ويعكس الانطباع السائد غريبا فإن رئيس المجلس عبد الرحمن سرور الذهب وثانيه تاج الدين عبد الله فضل بوجه خاص، ساهما في تعقيد عملية تسليم السلطة الى المدنيين. فقد توليا مهمة تصفية مجموعة الضباط التي شكلت الامتداد العسكري للشرك المدني السياسي الثنائي (خالد الزين، عثمان بلول أحمد قاسم ورفاقهم) بإبعادها من الجيش بتهمة (عدم الانضباط). وعرفلا عملية تهينة البلاد للحكم الديمقراطي بالخروج عن حيادية المجلس كرأس دولة مزقت والاصرار على مشاركة مجلس الوزراء، الانتقالي في المهام التشريعية التي اركلت اليه بصفتها ممثلا لـ والتجمع الوطني لانقاذ البلاد» الذي نتج عن الانتفاضة في طورها الاخير. هذا وتلقى مذكرات نشرها مؤخرا اثنان من قيادات جهاز امن الدولة في جريدة الشرق الأوسط اللندنية الحلقة الاولى (٩٣/٨/٢) اضرأء كاشفة ومباشرة لأول مرة- على حقبة دور المجلس العسكري الانتقالي كامتداد ما للنظام السابق.

اما أهم جوانب هذه الاستمرارية الاخرى فهو ما تجسد في دور ممثلي الايديولوجية الاسلامية التي كانت مشتركة بين قيادة النظام المايوي والايخوان المسلمون» خلال تحالفهما الذي استمر سبع سنوات وتفكك عشية سقوطه كيمظهر من مظاهر اختراجه الداخلي تحت وطأ عجزه عن مراجعة قضايا التنمية والديمقراطية والوحدة الوطنية التي يعيشها السودان. لقد وجدت الايديولوجية الاسلامية مواقع مؤثرة

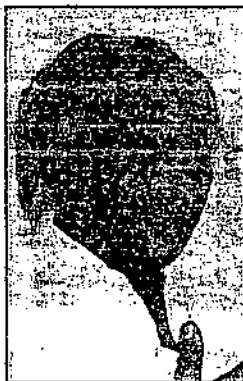
خلال الفترة التعددية اللاحقة فزج من ديناميكية القيادة الترابية ومكاسبها السياسية وغير السياسية خلال فترة التحالف مع قيادة النظام المايوي، واشكال التداخل المتعددة بين صيغتها الجديدة (الجهة الاسلامية الرسمية) والمكونين الاخرين للمؤسسة المايوية، وهي اشكال سرورته منذ مابيل الانتفاضة وتعصمت لدى المكونات الثلاثة بعدها بحكم الحاجة المشتركة لحماية نفسها من مد الانتفاضة الحاد خلال طورها الاول وكسر العزلة التي احاطت بها، قبل أن تتمكن من استجماع قواها لاختراق المؤسسات التشريعية والتنفيذية للحقبة الديمقراطية وكذلك التكوين الهلامي للأحزاب التقليدية ثم الغائها بانقلاب يونيو ١٩٨٩.

على أن بداية الانتشار الواسع لمكون الايديولوجية الاسلامية بهيكلها المختلفة خلال الحقبة المايوية وتطبيقاتها ابتداء من عام ١٩٨٣، كان ذو صلة بظاهرة سياسية تقيضه برزت مع انتفاضة ١٩٨٥ الديمقراطية ولم تنل ماتستحق من اهتمام دراسي، وهي ما يمكن أن نطلق عليه ظاهرة «الليبرالية الحديثة» في السودان.

الانتفاضة والليبرالية الحديثة

إن من بين الاشياء القليلة المتفق عليها حول تاريخ هذه الانتفاضة التي كان آباؤها قد تعددوا بعد نجاحها، انها شهدت دورا بارزا لشرحة سياسية معينة ابرز قياديينها هو القانوني المعروف د/ أمين مكى مدني، تمثل في تنسيق الجبهة السياسية والنقابية المعارضة واعداد الميثاق الذي قام على أساسه «التجمع الوطني لانقاذ البلاد»

محمد ابراهيم نقد
١٦ عاما من قمع الحزب
الشورى السودانى



حسن الترابي-
التداخل بين الجهة الاسلامية والمؤسسة المايوية



عبد الرحمن سرور الذهب



تعقيد عملية تسليم السلطة
للمدنيين



والمساهمة في تنظيم الاضراب السياسي الذي شكل قصة الانتفاضة. ومن الملاحظ على قيادات هذه الشريحة انها جاءت من خارج اجراء اليسار السوداني ماركسيا كان او قوميا وذلك بعكس ما كان عليه الامر في الانتفاضة السابقة التي اطاحت الدكتاتورية الاولى في تاريخ السودان (٥٨-٦٤) حيث تصدرت القوى الاجتماعية الحديثة (وهر مصطلح سوداني يطلق على سكان المناطق الحضرية وشبه الحضرية عموما) التي شكلت قاعدة الانتفاضة ورأس رمحها، عناصر منتسبة اجمالا الى الماركسية سواء كحزب شيوعي أو مناح فكري اشتراكي أو تقاليد عمل نقابي. في الوقت نفسه فان القيادات المعنية كانت خارج دائرة الليبرالية التقليدية التي مثلها حزب الوسط الرئيسي حتى ذلك الحين وهو الحزب الاتحادي الديمقراطي، أي قبل ان تتمكن قيادة الصادق المهدي في حزب الامه الى درجة تحديث حزب اليمن التقليدي ليصبح منافسا خطيرا على مراكز الوسط، بذلك يصح ان نطلق على تلك المجموعة من المهنيين والمثقفين والاكاديميين المستقلة تنظيميا، وإلى درجة أو أخرى فكريا، عن القوى السياسية اليسارية الموجودة «كعقلة الليبرالية الحديثة». فما هو اذن السر وراء دورها ونشوتها؟ احاول فيما يلي إثارة بعض النقاط حول هذا السؤال الذي لم يطرح ابدا في دراسة التجربة السودانية.

الفرضية الاولى الممكنة في هذا الخصوص هي أن الحقبة المايوية الطويلة (١٦ عاما) بأساليبها التعمية المتطورة عن السابق كانت قد انتهكت الحركة السياسية والنقابية بأطرها اليسارية والوسطية المعروفة مما سهل بروز شريحة جديدة، وهي فرضية مقبولة منطقيا وواقعيا ولكنها غير كافية لانها عامل سلبى بينما تقتضى ايجابية دور الكتلة المشار اليها ادخال عامل ايجابى في صورة التفسير... إن ما ينبغي الانتباه اليه هو أن الاستقلالية الفكرية لقيادات الكتلة الليبرالية الحديثة لم يكن معناها الانقطاع الكامل لوشائجها مع اليسار الماركسي، والقومي لاحقا، إذ تلتقى العيارات الثلاثة في اطار علماني عريض يمكن تعيين حدوده في السياق السوداني بتعريف مؤداه معارضة فكرة الدستور الاسلامي التي شكلت عماد استراتيجيته العمل السياسي الاسلامي السوداني. بصرف النظر عن الاختلافات المسكنة حول مضمون

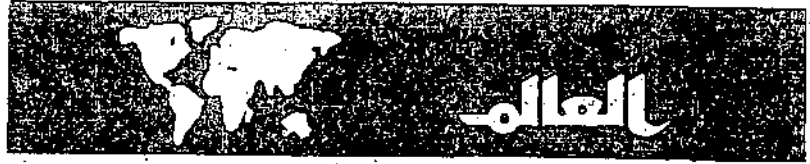
مصطلح العلمانية بين هذه التيارات على صعيده الاعنق والاعتد، فإن تقاليدها العريقة وسط الجبل الحسيني من القوى الاجتماعية الحديثة يمكن بشئ من التبسيط ردها الى عوامل ثلاثة: وجود مجموعة سودانية كبيرة غير مسلمة وغير عربية (ثلث البلاد والسكان تقريبا) وقوة الحركة الشيوعية كحزب وتيار عام حتى اوائل السبعينات، هذا بجانب أن حزب حركة الاستقلال السياسي الوطني والاتحادي الديمقراطي «بنفوذ الراسع انتخابيا في المناطق الحضرية وشبه الحضرية كان، على ارتباطه بطائفة الختمية الدينية، غير معني بتحويل الاسلام الى عقائدية سياسية بالنظر لطبيعته التقليدية والطبيعة التسامحية والتعايشية للاسلام الشعبي وتأثير العاملين المذكورين سابقا ايضا.

المصلحة الاجتماعية لمجموع هذه العوامل لم يكن قد طرأ عليها تعديل ملموس خلال فترة النصف الأول للثمانينيات التي وصل فيها تطور النظام المايوي الى عتق زجاجة المجاعة في غرب السودان والحرب الاهلية في الجنوب. فبالرغم من أن تراجع نفوذ الحزب الشيوعي نتيجة لاعدام قياداته لم يعرض عنه الا جزئيا الظهور اللاحق لليسار العنشي القومي بسبب محدودية نفوذ الاخير الفكري بالمقارنة لبروزة السياسي التضالي، الا أن تفاقم معضلة التعايش الوطني الشمالي الجنوبي كما ونوعا ابقاها مؤثرا فعالا في صيانة التوجهات العلمانية لدى الجبل الذي كان خلال تلك السنوات قد وصل الى مواقع هامة في الحياة العامة وفي الخدمة المدنية والعسكرية الحكومية، بينما كان مركز الشغل الاساسي لنمو الحركة الاسلامية وسط الجبل الاصغر سنا. وكان النظام المايوي قد بدأ تراجعاته عن اتفاقية اديس ابابا لعام ٧٢ التي اوقفت الحرب الاهلية في الجنوب لبضع سنوات، بشكل متزامن تقريبا مع لجوئه للمشروعية الدينية في وجه المأزق المركب الذي صنعتته سياساته، ووصل ذلك قمته باعتماد قوانين الشريعة الاسلامية في سبتمبر / ايلول ٨٣ الذي اكتملت معه كافة مقومات انفجار الصراع المسلح بشكل غير معهود خلال تاريخه الممتد منذ عام ٥٥. تقريبا دون انقطاع، إذ كان من منظور القيادات الجنوبية السياسية وغير السياسية اعلانا شماليا واضعا لنية وتخطيط فرض الهوية الاسلامية العربية على الوطن المشترك بين الجميع تساوبا.

كذلك فقد توافقت هذه التطورات مع بداية موجة النشاط السياسي والنقابي الشمالي

المعارض التي اطاحت بالنظام بعد ذلك بعامين وذلك بعكس الموجات السابقة. التي كان النظام قادرا على احتوائها عنفا أو سلميا، مما يشير الى أهمية عنصر «تدين السياسة» المستجد بهذا الشكل التطبيقي القانوني في المجازها، أن هذا العنصر لم يصطدم بالتقاليد العلمانية الراسخة لدى شرائع التكنوقراط والمثقفين والمهنيين المعتمدين على مستوى القناعات الذهنية فقط وإنما ايضا، وهو الاهم فيما نحن بصدد، بتكوينها النفسي المزاجي وحتى السلوكي الاجتماعي لاسيما وأنه امتد الى منحاولة (اسلمة) الحياة الفردية والاجتماعية عموما. من هنا فان قسما هاما من الثقل الاضافي الذي حركته عملية التحول الاسلامي الشمولية سياسيا ضد النظام المايوي كان اقرب في تكوينه وخبرته الى الوسط منه الى اليسار خاصة وان الاخير كان قد ضعف نسبيا تحت وطأة استهدافات الدائمة قمعيا بسبب نشاطه السياسي والتنظيمي المعارض المستمر منذ بداية الحقبة المايوية، في الوقت عينه فان أطر الأحزاب الكبيرة كانت بتقليديتها الموروثة مسدودة الافاق في نظر هذه الكتلة الوسطية المتطورة لاسيما وان هذه الاحزاب تكون في اقل حالاتها جاذبية في ظل الانظمة الدكتاتورية بحكم ضعف قدرتها على الاداء المعارض المنظم والمرتفع نوعيا، وما تضمنه في الواقع وفي اذهان المثقفين من مشولية كبرى في فشل تجربة ٦٤-٦٩ الديمقراطية الذي نتج الطريق امام الانقلاب المايوي.

لقد كان هناك على الدوام تيار وسطي ليسرالى الجول ذو وزن ملموس في الحركة الطلابية السودانية ولكنه لم يتصلب ابدا الى قوة فاعلة سياسيا خارج هذا المجال كما حدث في انتفاضة عام ١٩٨٥ الديمقراطية نتيجة تفاعل مجموعة العوامل المؤثرة اعلاه وعلى رأسها تحول الاسلام الى ايدولوجية للسلطة الحاكمة بعد أن كان دوره السوداني محصورا في النفوذ غير المباشر لطائفتي الختمية والاتصار الدينيتين، ومع ان ظاهرة نشوء هذه الكتلة الليبرالية الحديثة وعلاقتها بتعاظم نفوذ العقائدية الاسلامية يبدو انها موجودة في اكثر من قطر عربي فيما يستدل عليه من الانتشار النسبي لشعار «الديمقراطية هي الحل» مقابل شعار «الاسلام هو الحل»، الا أن التعرف عندها دراسيا ومعالجتها بصورة منهجية وعلمية قد يكون واحدا من اغنى دروس تجربة التطور السياسي في السودان بسبب خصوصية ملاساتها وظروفها.



المطبعة والنشر

شمار

حزب إصادة بناء الضميرية



الموسم الصعب

وإدارة الانتخابات

بالتليفزيون

فرقة النقاش

رسالة إيطاليا

أركنبر... الاتحاد الديمقراطي اليسار



من يعيش في إيطاليا لبضعة أيام في موسم الانتخابات مثلي يعرف جيدا كيف يمكن أن تدار الانتخابات بالتليفزيون، وسوف يرى رأى العين كيف أن إيطاليا التي تواجه أزمة عميقة - رغم أنها الدولة الصناعية الخامسة في العالم - قد دخلت مرحلة انتقال تضعها في مفرق طرق بالغ الصعوبة.. فهناك سيولة في الوضع جعلت كل اقوى من اليمين لليسار مروورا بالوسط عاجزة عن التنبؤ وبالتالي أقرب الى التشاؤم.

وبعد أن كانت استطلاعات الرأى العام قبل شهر قليلة تغطي لليسار ٤٣٪ من الأصوات.. جاء الاتهام المرجح للسكرتير العام المساعد للحزب الديمقراطي لليسار - الشيوعي سابقا - بتقاضى أسرار من شركة «مسترو الأنفاق» - وهو اتهام كان كل من اليمين والوسط قد استعانت في السنوات الأخيرة لكي يوجهه لليسار دون جدوى لسبب بسيط وهو أن اليسار لم يحكم إيطاليا أبدا رغم قوته الكبيرة - لتنبير الشكوك حول نوايا اليسار. وحتى الآن لم توجه النيابة اتهاما

وللإيهما إلا أن الاستخدام الإسلامى لموضوع والفلسفة يضر الائتلاف اليسارى كله في ضوء النفوذ الواسع لأجهزة الاعلام ومحطات التليفزيون على نحو خاص. وقد وجه هذا الاتهام «بنيقرو كراكي» الزعيم السابق للحزب الاشتراكي (الوسط) الذي أطاحت فضائح الفساد به، تسارع الى تنجير قضية ما أسماه «بنطاقه الشيوعيين المزعومة على» حد تعبيره.

وقد يادر «الإيهما» السكرتير العام المساعد للحزب الديمقراطي اليسار بتقديم نفسه الى النيابة التي رفضت القاء القبض عليه قبل بحث الملف. وفي نفس الوقت ياشر «الإيهما» إجراءات متساهلة «بنيقرو كراكي» بتهمة التشهير والقذف. وقد أعلن أنه على ثقة تامة من كسبها.

فما هي علامات مرحلة الانتقال التي تمر بها إيطاليا؟

* أول هذه العلامات هي الركود الاقتصادي وتزايد البطالة التي وصلت الى ما بين ٥٪ و ٦٪ في الشمال الغنى ومن ١٨٪ الى ٢٤٪ في الجنوب الفقير، وزيادة الدين الحكومي بصورة مضطربة.

* أما العلامة الثانية فهي إندحار أحزاب الوسط التي هدمها الفساد، بعد أن أفستت هي نفسها جهاز الدولة، وقد حكمت إيطاليا خلال الخمسين عاما الماضية دون إنقطاع حيث عجز اليسار رغم قوته الثنائية عن إزاحة الحزبين الديمقراطي المسيحي والإشتراكي من الحكم عن طريق الانتخابات.

* العلامة الثالثة هي صعود الفاشية من جديد متواكبة مع الدورة للانفصال التي تزداد قوة في شمال إيطاليا الغنى والذي يرى في الجنوب والوسط عبئا اقتصاديا لازمة له.

* العلامة الرابعة والتي سوف تلعب دورا حاسما في انتخابات ٢٧ مارس هي تغيير قانون الانتخابات من القائمة النسبية الى المقاعد الفردية بنسبة ٧٥٪ من المقاعد وإبقاء ٢٥٪ فقط للقوائم النسبية، وقد صوت الايطاليين بنسبة ٨٠٪ بالموافقة على التعديل الجديد في إستفتاء عام.

* العلامة الخامسة هي تآكل المؤسسات العامة وتراجع مستوى الخدمات الذي تقدمه سواء في التعليم أو الصحة أو المواصلات، حتى أن مؤسسات إعلامية كبيرة رفعت

شعارا تقول فيد... وتريد للمستشفيات الإيطالية أن تكون مستشفيات». أما رداة التعليم العام فهي مطروحة على نطاق واسع حتى أن مديري الدعاية للصناعات الكبيرة يقدمون إقتراحات لكي تتولى هذه الصناعات الاتفاق على التعليم العام وإدارته.

في مواجهة الأزمة الشاملة تسعى الكتل الرئيسية الثلاث اليسار والوسط واليمين لتقديم نفسها في صورة جديدة، لأنحسب لكي تلبي الاحتياجات الخاصة بتقنين انتخابات يعتمد أساسا على قوة الفرد وتفرد الحزب والشخصي، وإذا أيضا لتقول للناخبين الذين غرقوا خلال السنوات الأخيرة في همومهم الشخصية وأصبحوا لا مبالين وابتعدوا عن العمل السياسي.. والتفكير السياسي. لتقول لهم أنها تأتي بجديد لمواجهة الأزمة ولتلتقي بهم في منتصف الطريق بعد أن أخذت الأزمة تدق أبوابهم فبدأوا مرة أخرى يهتمون- وإن نسبيا- بالقضايا السياسية.

فما هو برنامج اليسار، القوة التي كانت مرشحة حتى أسابيع قليلة للفرز في الانتخابات خاصة بعد أن أصبح من الممكن أن تحصل أقلية الأصوات على أغلب المقاعد طبقا للنظام الجديد؟

كان إئتلاف اليسار هو أول من قدم برنامجا متكاملنا نشرته الصحف وشبكات التلفزيون. والإئتلاف يتكون من الاتحاد الديمقراطي اليسار (الشيوعي سابقا) وهو حزب كبير، وحزب الحضر الذي يهيمن بالبنية، وحزب الشبكة القوي في جنوب إيطاليا والذي بنى سمعته على محاربة المافيا، وحزب إعادة بناء الشيوعية والذي يتكون من عدة منظمات شيوعية صغيرة بالإضافة إلى إشتاق من الحزب الشيوعي القديم. وكان الإشتاق قد حدث بعد أن غير هذا الأخير إسمه وسياساته وأصبح حزبا اشتراكيا ديمقراطيا وانضم إلى الدولية الثانية وهي منظمة أمية تضم الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية (ومن بينها حزب العمل الإسرائيلي) وتدعو كلها لبرامج إصلاحية في إطار النظام الرأسمالي.

ينهض برنامج اليسار على عدة محاور رئيسية هي الضرائب حيث يدعو لزيادة الضرائب على الأغنياء، وخفضها على محدودى الدخل، والسوق حيث يرى أنه في الأفق التاريخي المنظور ليس هناك أى حل لتلبية الاقتصاد غير السوق ولكن على الدولة أن تحدد قواعد المزاومة فيه وتضع القواعد لتأمين التضامن

الاجتماعي. وبالنسبة للبطالة المتفشية يؤيد الحزب مشروع ديلوروه وهو رئيس البرلمان الأوروبي لحلق وظائف جديدة عن طريق ما يسميه بحراك قوة العمل، أى أنه يمكن طرد العمال الزائدين في صناعة ما وتأملهم للعمل في صناعة أخرى، إذ أنه ليس هناك أساس للدفاع عن ضمان حق العمل بالطرق القديمة ولابد من زيادة الإنتاجية باضطراد.

وفيما يخص العمل وأصحاب الأعمال يدعو الحزب لزيادة الإنتاجية الاجتماعية وبن زيادة في نفقات الإنتاج. وهو في هذه النقطة يزيد سياسة «شامبي» رئيس الحكومة الحالي الذي يخطط لتخفيض الأجور، وإتقاص الدين العام حتى سنة ١٩٩٦. ويعطى البرنامج قيمة كبيرة للكفاءة والمزاومة الاجتماعية. وبدلا من

برلوسكوني..

لوردا إيطاليا



شعار حزب الشعب الديمقراطي

المسيحي سابقا



ضمان العمل يركز على الإبداع والمبادرة والمخاطرة حتى يفتح رأس المال أفاقا جديدة ويعمل العامل المسئولية ضد كل الفوضى الموجودة في النظام الاجتماعي.

وطبيعى أن هذا البرنامج الذي وصفته جريدة «الريبوليكا» قسائلية إن «أوكيفر» سكرتير حزب الاتحاد الديمقراطي اليسار، «يقترح رأسمالية طيبة بينما يرى الشيوعيون أنه سوف يؤجل الأزمة ولن يحلها، وليس موضع اتفاق الإئتلاف اليسارى كله. وسوف تقدم الأحزاب الصغيرة الأخرى برامجها الخاصة لأن الإئتلاف انتخابي وليس سياسيا.

أما برنامج الوسط والحزب الرئيسي فيه هو الحزب الديمقراطي المسيحي سابقا- وقد غيّر اسمه بدوره وأصبح الحزب الشعبي- فهو بدوره برنامج إصلاحى تؤيده الكنيسة التي كانت وما تزال السند الرئيسى للحزب الذي دمره الفساد الشامل. ففي «ميلانو» على سبيل المثال جرى طرد كل قيادة الحزب الديمقراطي المسيحي بعد أن ثبت تورطها في الفساد. بينما ترك نصف الأعضاء القاعدين في الحزب بعد أن هالهم حجم الفساد. وينهض البرنامج الانتخابي للحزب الشعبي على محاور الأسرة و الملكية الفردية ولا مركزية الدولة. وبناء الأسرة ووحدها طبقا للمفهوم المسيحي هو الركيزة الأساسية، ولذلك يدعو البرنامج لتقديم دعم كبير لكل طفل يولد ورعاية المسنين بإقامتهم داخل الأسر ويدافع عن الملكية الخاصة ويؤمن لها إمكانيات الإزدهار مع الحفاظ على وحدة إيطاليا والتخفيف من المركزية، وفرض ضرائب أكثر على الأغنياء وأقل على الفقراء.

وحين سألت المسئول السياسى للحزب في ميلانو عن رأيه في طريقة إعادة توزيع الثروة اعترف أنه منذ تكونت إيطاليا حتى الآن فإن معظم الثروة بقيت في يد عائلات الهرجوازية الكبيرة، وقد تكيفت هذه العائلات مع كل التغييرات التي حدثت في إيطاليا، فعند صعود الفاشية أصبحت فاشية، وعند صعود الديمقراطية المسيحية أصبحت كذلك ديمقراطية مسيحية، وعندما وجدت أن الشيوعيين يمكن أن يصلوا إلى السلطة أعارت بعض أفرادها للشيوعيين، وكانت الصحف الكبيرة تظهر خطها السياسى طبقا للظروف.



مظاهرة لأنصار وراطة الشمال، الانفصالية

اجتماعية عميقة وعن أزمة الاتحاد الأوروبي ومشكلات الهجرة المتدفقة من جنوب المتوسط في مناخ عام تتوفر فيه حريات بلا قيود ولا شروط.

وبالرغم من القوة المحركة الهائلة لرأس المال وأصحاب المصانع وملاك الصحف ومحطات التلفزيون، فإن للطبقة العاملة منظماتها القوية المسرعة الكلمة واسعة النفوذ من أحزاب ونقابات وتعاونيات ومحطات إذاعة وتلفزيون. وإذا كان هذا كله لا يتعارف من زاوية الفنى والسرعة مع قوة الرأسماليين إلا أنه يضع الطبقة العاملة وحلفاءها من الفقراء والمهاجرين ومحدودي الدخل في قلب الخريطة السياسية الإيطالية. وأيا كانت النتائج التي ستسفر عنها الانتخابات وسيب والمرسوم الصعب كما يسميه المناضل الشيوعي «مارسيل ليرن» أحد مؤسسي حزب «إعادة بناء الضميرية»، فإن أحدا لن يستطيع أن يتجاهل هذا الحضور الطاعى للطبقة العاملة سواء كان ملتزما بماسترغت بشأن الحزب الديمقراطي اليسار أو لا يلتزم بها شأن «حزب إعادة بناء الضميرية»، سواء كان إصلاحيا أو شيوعيا أو حتى فاشيا ستكرأ شأن «برلوسكوني».

إيطاليا القوية، وهو متحالف مع الفاشيين في الجنوب، أى أنه حلقة الرصل بين القوى الفاشية وقوى عصبة الشمال.

ويقدم برنامج اليمين على المزيد من الاتفاق وإطلاق العرود للناس والمراحة على أن مستقبل إيطاليا سيكون مثل ماضيها القريب الزاهر حيث كانت فترة الزواج والاستهلاك الواسع، وهو ضد فرض الضرائب وضد كل برنامج الاتحاد الأوروبي الذي وقعت عليه إيطاليا في «ماسترغت» وهو برنامج إنكساشي، ويطرد العمال ويخفض الأجور ويزيد الضرائب.

ويقدم «برلوسكوني» نفسه لجمهور الناخبين باعتباره المنفذ الذي يعدهم باستمرار الحياة الجميلة وزيادتها جمالا، وتقوم محطات التلفزيون التي يملكها بحملات راضعة لترويج شخصه وبرنامج الذي يطمئن الناس الخائفين من المستقبل وقد فقدوا كل المرجعيات المستقرة. سواء هؤلاء الذين وثقوا دائما في الديمقراطية المسيحية أو الذين وثقوا في الشيوعيين، حيث كانت الانتهيارات على الجبهتين عنيفة ومتلاحمة.

ويبقى مرسوم الانتخابات الإيطالية مرسوماً لأوسع جدل سياسي تعبيراً عن تناقضات

وقال أيضا: إن الوضع السياسي في إيطاليا تتجاذبه وتؤثر فيه قوتان: السلطة الاقتصادية وسلطة الكنيسة والسلطان كانتا دائما حاميتين لإيطاليا من السقوط في التطرف، ولكنهما لم ينجحا أبدا في إقرار العدالة الاجتماعية.

ويتحالف الحزب الشعبي نسي الانتخابات مع حزب صغير آخر قريب منه هو «الحلف» الذي يرأسه سيني وهو ابن رئيس جمهورية سابق ركان عضوا في الديمقراطى المسيحى، ومع بقايا الحزب الاشتراكى الذى نخره الفساد بديرو، وأفراد قادمين من الأحرار والجمهوريين.

أما التكتل اليميني فتتكون من «الائتلاف الوطنى» وهو الحزب الفاشى الجديد ومن رابطة أر عصبة الشمال التى تدعو لتقسيم إيطاليا إلى ثلاث دول وأتبعيا وباسم القديس رابطة عنصرية معادية للجنوب الفقير وللأجانب وهى تتحالف مع النجم الصاعد الجديد فى أوساط اليمين «برلوسكوني» الذى يرأس حزبا اسمه «إلى الأمام يا إيطاليا» ويملك ثلاث محطات تلفزيونية وعدة صحف يرمية وشبكة من المجالات التجارية تفتد فى إيطاليا كلها وفريقا شهيرا لكرة القدم أطلق اسمه على الحزب «فيردى إيطاليا» «إي إلى الأمام

إن الإجابات المتباينة على هذين السؤالين الكبيرين، هي التي تقود حركة الصراع السياسي، وهي التي ستقود تلك الحركة في العامين القادمين حتى موعد انتخابات رئاسة الجمهورية في روسيا عام ١٩٩٦. وعلى أرضية تلك الإجابات تلوح إمكانية ظهور حزب مثل حزب جبرونوفسكي، وحزب جديد هو «حزب الأغلبية» الذي يعايرل بجورجايدار رئيس الوزراء السابق تشكيله الآن. ولكن الإجابات المختلفة لا بد لها من قوة، لكي تخرج عن نطاق الحلول النظرية وتدخل مجال الفعل، ولكي تثل إمكانية للصراع والتحقق على أرض الواقع. وبمراعاة أن الحركة السياسية الحزبية الروسية حديثة النشأة، فإن منابع تلك القوة توجد في مؤسسات السلطة تحديداً. وعلى حين لم تعرف روسيا قبل إعادة البناء عام ١٩٨٥ سوى مركز واحد وهو بنص الدستور: والحزب الشيوعي، القوة القائدة والموجهة للمجتمع ونواة نظامه السياسي، فإنها مع المحاولات الإصلاحية الأولى لجورجايدار عرفت للمرة الأولى مركزاً ثانياً مناوئاً هو مؤتمر نواب الشعب ثم ظهر بعد ذلك مركز آخر هو «مؤسسة الرئاسة»، وكان ذلك جديداً على روسيا التي لم تعرف نظام الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية. وحتى بعد أغسطس ١٩٩١ اكتفت روسيا بتركيزين للسلطة هما: «رئاسة الجمهورية» و«البرلمان» باعتبار أن الحكومة لم يكن لها دور مستقل كمركز للسلطة كما لم يكن قد برز أيضاً دور ما واضح للسلطة القضائية، ولكن أربعة مراكز للسلطة تبلورت بعد الإصلاح الاقتصادي عام ٩٢، ومع تفاقم الصراع السياسي - هي مؤسسة الرئاسة - الحكومة - البرلمان - المحكمة الدستورية. وانتظمت تلك المراكز الأربعة في ثنائيتين متصارعتين:

- مؤسسة الرئاسة - الحكومة (يلتسين + جايديار) في مواجهة البرلمان والحكومة الدستورية (حسبراللاتوف - زوركي). وقد استمر الصراع بين الجانبين حتى حسم في أكتوبر ١٩٩٣ بتصفية البرلمان وتجميد المحكمة الدستورية.

وأراد المشرعون أن يتلاقوا في الدستور الجديد ظهور مركز جديد آخر قوي للسلطة قد يكرر ما قام به مجلس السوفيت الأعلى السابق - ومن ثم قسم البرلمان الاقتصادي الجديد إلى مجلسين: مجلس أعلى (مجلس

الصراع بين مؤسسات السلطة في روسيا

أحمد الخفسي

رسالة موسكو

الخارجية؟ هل تسير نحو الاندماج الكامل في المعسكر الغربي بنظامه المالي الاقتصادي وسياساته بما في ذلك حلف الأطلسي دون قيد أو شرط؟ أم نحو طريق مستقل نسبياً عن الغرب يراعى طبيعة روسيا كدولة أوروبية - أسيوية، متعددة الثقافات، ويعيد لروسيا بصورة أخرى الحفاظ على مجالات لمصالحها الحيوية، ويتعاون ويتخاصم مع الغرب في إطار الحركة الأوروبية العامة؟

لوكيانوف



يبدو وكأن تصفية برلمان حسبوالاتوف - روتسكوي في أكتوبر العام الماضي كانت آخر أكبر المعارك السياسية التي شهدتها روسيا في العامين المنصرمين، ويبدو وكأن الهدوء بسود جبهات الصراع السياسي هذه الأيام، ولكن شراهد كثيرة تؤكد أن جسراً تحت الرماد لا ينطفئ، وأن هناك معارك أكبر متشدها روسيا من جراء سؤالين يلحان على روسيا ويتولد من جراء الإجابات المختلفة عليهما صراع سياسي لا ينشئ، وهي إجابات تطرحها مصالح متعددة، متباينة، هي التي جعلت أربعة من كبار علماء الاقتصاد يقترحون أربعة برامج اقتصادية مختلفة في الشهر الأخير: برنامج لبالينسكي وآخر للأكاديمي أبالكين، وآخر لبيتراكوف وزايع يطرحه عملياً رئيس الوزراء تشيرنوميردين. سؤالان يلحان على روسيا ويترحان المشاريع المختلفة بشأن السياسة الروسية الخارجية، مشروع جبرونوفسكي ومشروع يلتسين، ومشروع الحزب الشيوعي، ومشروع قوى الوسط أمثال فولسكي أما السؤالان فهما:

* إلى أين تقضي روسيا في حركتها الداخلية؟ هل تسير نحو مجتمع رأسمالي حر تماماً على النمط الغربي الشائع؟ أم نحو مجتمع رأسمالي بكفل لروسيا بناء رأسمالية قومية قوية تحفظ لها مكانتها عبر الأخذ بالاقتصاد المختلط الذي تقوم فيه الدولة بدور إلى جانب القطاع الخاص؟ وهل تقضي روسيا كدولة نحو تميز ببناء الدولة الفيدرالية المركزية الاتحادية؟ أم نحو ببناء دولة كونفدرالية تحظى فيها الأقاليم بسيادتها مع صلاحيات أقل للمركز؟

* وإلى أين تقضي روسيا في حركتها

الفيدرالية) ومجلس أدنى (مجلس الدوما)، كما غرست في كثير من مواد الدستور الجديد بذور التضاد، وربما التضاد بين المجلسين. ورمى المشرعون من ذلك التقسيم إلى تخفيف الضغط على مؤسسة الرئاسة بنقل الصراع إلى ساحة البرلمان. أما المركز الآخر السابق المناوئ، للسلطة (المحكمة الدستورية)، التي جمدها مرسوم يلتسين رقم ١٤٠٠ حين سريان مفعول الدستور الجديد، فإن المشرعين حاولوا أيضا أن يخففوا من قدرة ذلك المركز على مناوئة رئاسة الجمهورية برفع عدد أعضاء المحكمة الدستورية من ١٣ عضوا إلى ١٩ عضوا، كما منح الدستور رئيس الجمهورية (وليس البرلمان كما كان الحال من قبل) حق ترشيح قضاتها. وفي نفس الوقت تباين التعديل الوزاري الأخير (يناير ٩٤) الذي شهد خروج **بهرجايدار** (النائب الأول لرئيس الحكومة) و**بوريس يهودوف** (وزير المالية)، قد عزز من مواقع الوزراء المواليين لفيكتور تشيرنوميردين رئيس الوزراء - مما يسمح بالقول بأن مؤسسة أخرى هي الحكومة (رئاسة الوزراء) قد بدأت هي الأخرى في التبلور والقيام بدور مستقل متزايد، مما يمكننا من الحديث عن مركز آخر للسلطة في روسيا. وفي اعتقادنا أن بروسيا الآن أربعة مراكز للسلطة (١) مؤسسة الرئاسة، (٢) الحكومة (مجلس الوزراء)، (٣) مجلس الدوما، (٤) مجلس الفيدرالية. إن جدة ظهور مراكز السلطة تلك، علاوة على ظروف الصراع السياسي والاختلافات في تصور المخرج من الأزمة، بحول تلك المراكز الأربعة ليسو للصراع ولاستقطاب القوى المختلفة، مما يطرح ضرورة محاولة رسم صورة لبيئة تلك المراكز وحركة التناقضات والصراعات ما بينها.

* مؤسسة الرئاسة

تبدو مؤسسة الرئاسة الحالية في جسد السلطة الحالية الهزيلة مثل بطن منتفخ ابتلع الأجهزة والهيكل والصلاحيات فوق طاقته على الهضم، فهناك ديوان الرئاسة الذي يرأسه السياسي الديمقراطي المعروف سيرجي فيلاتوف (كتلة خبار روسيا) وهو أيضا أحد كبار الخبراء في الشؤون البرلمانية، حيث شغل في السوفييت الأعلى السابق منصب نائب حسيوالاتوف لفترة معينة. وقد تضخمت هذه المؤسسة بصورة خارقة بعد نشل انقلاب أغسطس ١٩٩١، إذ ألحق الرئيس يلتسين

بها كل تملكات الحزب الشيوعي المصادرة من مكاتب ومؤسسات ومطابع ودور سكن ومستشفيات الخ، وأزاء هذه الأعباء الإدارية المستجدة اضطر ديوان الرئاسة لإنشاء وإدارة شئون الاعمال وهي - لسخرية الاقدار - نفس الإدارة التي كانت قائمة في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، مما دفع بعض المراقبين لوصف مؤسسة الرئاسة بأنها «لجنة مركزية» وإلى جانب ذلك ضم ديوان الرئاسة إدارات مثل الإدارة القانونية، وإدارة التفيتش والرقابة، وإدارة العمل مع المناطق.. إلى جانب مكتب الرئيس الذي يتولا معاونته الأول فكتور ايليوشين الرجل القوي الثاني في فريق الرئيس. وقد أعطت أحداث أغسطس دفعة قوية لتوسيع جهاز الرئاسة، ولم يتم ذلك وفق خطة محددة، بل كرد فعل على الأحداث شيئا فشيئا.. وعلى سبيل المثال فإنه بعد تصفية جهاز «الكي جي بي» على يد فاديم باكتين بتكليف من جورباتشوف يلتسين، ضمت الكثير من إدارات هذا الجهاز الأمني الخطير إلى مؤسسة الرئاسة. وكان «الكي جي بي» يضم سابقا المخابرات الخارجية والأمن الداخلي معما، إلا أنه تم فصل المخابرات الخارجية (هيئة المخابرات برئاسة يفجينى بريماكوف) عن الأمن الداخلي، وألحقت المخابرات ببيئة الرئاسة، ثم ألحق بها الأمن الداخلي أيضا في وقت لاحق. وكانت «الإدارة التاسعة» هي أشهر إدارات الكي جي بي السابقة، وكانت مكلفة في السابق بحراسة قيادات الدولة ومبنى الكرملين ومبنى اللجنة المركزية واستراحات كبار رجال الدولة، وضمت «الإدارة التاسعة» إلى مؤسسة الرئاسة أيضا، وسُميت «الإدارة العامة للحراسة» برئاسة الجنرال ميخائيل بارسوكوف. وقد تضخمت هذه الإدارة وفاقته ما كانت عليه أيام الكي جي بي، وصار لها أجهزتها الخاصة والمستقلة عن وزارة الأمن المباحث السياسية - المراقبة الخارجية - شعبة التجهيزات التقنية - شعبة اقتحام ومكافحة التخريب)، كما صارت الإدارة المذكورة تضم وحدات عسكرية منها فرج حراسة كامل يعرف بفوج الرئيس، والفرقة ٢٧ مشاة آلية للمهمات الخاصة، والفرقة ١١٩ مظلات وتضم الإدارة أيضا أشهر التشكيلات العسكرية النخبوية السابقة للكي جي بي مثل تشكيل «ألفا» لمكافحة العمليات الإرهابية الدولية وهو الذي يتولى حماية الرئيس، وتشكيل «فيمبل» المخصص لقمع عمليات الشغب والفوضى. وعلاوة على ما

سبق ضمت مؤسسة الرئاسة إليها والوكالة الاتحادية للاتصالات الحكومية والمعلومات التي تشرف على تأمين اتصالات القيادة السياسية وعلى وضع الشفرة والتصنت على المكالمات الحكومية واختراع المفردات الالكترونية الحديثة في هذا المجال، وجدير بالذكر أن هذه الوكالة نشأت هي الأخرى على أساس الهياكل السابقة للكي جي بي. أما الدفعة الثانية القوية التي تلقتها مؤسسة الرئاسة نجاعت عقب أحداث أكتوبر ١٩٩٣ بعد تصفية برلمان حسيوالاتوف/روتسكوي ثم زادت بعد هزيمة القوى الإصلاحية المؤيدة للرئيس يلتسين في انتخابات ١٢ ديسمبر ٩٣، فقد أصدر الرئيس يلتسين فجأة مرسوما بحل وزارة الأمن وإنشاء هيئة التجسس بدلا منها، وإلحاقها (برئاسة الفريق نيكولاي جبولوشكو) بمؤسسة الرئاسة. ولكي ندرك مدى القوة التي أصبحت متمركزة في يد مؤسسة الرئاسة - نقول أن الهيئة الجديدة ضمت إليها أهم إدارات وزارة الأمن السابقة: عمليات مكافحة التجسس العسكري والاقتصادي وتأمين الأهداف الاستراتيجية في روسيا. وإلى جانب هذه الهياكل السلطوية تتبع مؤسسة الرئاسة هياكل استشارية مثل «المجلس الرئاسي» لمستشاري الرئيس، ومجلس الأمن القومي، ومراكز الأبحاث والتحليل. ومع ذلك يشير بعض المراقبين إلى أن مؤسسة الرئاسة تفكر في إعادة تنظيم وزارة الدفاع بحيث تحال السلطة الفعلية في القوات المسلحة لرئيس الجمهورية ولا يبقى لوزير الدفاع سوى الوظائف المهنية والإدارية البحتة. وقد أشارت بعض المصادر إلى تركيب أجهزة اتصال مباشر بين الرئيس وقادة القوات دون المرور بوزارة الدفاع في أول سابقة من نوعها. ومن الناحية التشريعية فقد احتفظت مؤسسة الرئاسة لنفسها بتصويب الأسد في الصلاحيات السلطوية بناء على مواد الدستور الجديد، فالرئيس - إلى جانب قيادته للدولة والقوات المسلحة - هو وضامن الدستور وحقوق وحريات الإنسان والمواطن، وهو الذي يحدد الاتجاهات الأساسية للسياسة الخارجية والداخلية للدولة (المادة رقم ٨٠)، وهو الذي يعين رئيس الوزراء - بموافقة مجلس الدوما - ويعين ويقيل الوزراء ونواب رئيس الوزراء ويشكل ويرأس مجلس الأمن القومي

اليسار/العدد التاسع والأربعون/ مارس ١٩٩٤ (٤٩)

رئيسين ويعتفى عن الرئيس في روسيا الاتحادية ويحق كهار قادة القوات المسلحة وسفراء روسيا في الخارج. والرئيس أيضا هو الذي يعين انتخابات مجلس الدوما ويحل هذا المجلس في الأحوال المنصوص عليها في الدستور، وهو الذي يحدد الاستفتاء ويرفع ويعلن القوانين، كما يحق له إبطال مفعول الإجراءات التي تعارض مع الدستور، وهو الذي يشرف على توجيه السياسة الخارجية ويوقع المعاهدات الدولية ويقرر الأحكام العسكرية وحالة الطوارئ في أراضي روسيا أو جزء منها، وهو الذي يبت في قضايا المواطنة ومنع اللجوء السياسي ويمنح الرتب العسكرية العليا والأوسمة والتمنشين، وله حق إصدار المراسيم التي لها سلطة القانون وفقا للمواد (٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧).

٨٨، ٨٩، ٩٠. إن تلك الأوراق والصلاحيات كلها هي مصادر القوة الضخمة التي تتمتع بها مؤسسة الرئاسة، وإن كان اجتماع مصادر القوة تلك كلها في مؤسسة واحدة لا بد أن يفضي للتصارع بينها خلال محاولة كل منها أن تكون الأعلى صوتا والأوفر حظا من السيطرة، إن تلك المعطيات نفسها هي التي تجعل الكثيرين من المراقبين يتحدثون عن احتمال استئثار الطابع التوتيتاري (الشمولي) للحكم في روسيا.

مجلس الوزراء (الحكومة)

أدى تطور الصراع السياسي بين الرئيس يلتسين والبرلمان السابق (مؤتمر نواب الشعب) إلى ظهور فكتور تشيرنوميردين في ديسمبر عام ١٩٩٢، وكان ظهور تشيرنوميردين محصلة لموازن القوى في ذلك الحين والتي سالت لصالح المؤتمر، بعد الممارك العنيفة التي دارت بين الرئيس والبرلمان بسبب اعتراض البرلمان بشدة على سياسة بجورجايدار الإصلاحية وعلى وجود كرئيس للوزراء. وقد حاول تشيرنوميردين - ولم تكن له خبرات سياسية سابقة سوى شغله لمنصب نائب رئيس الوزراء في حكومة جايدار - ألا يبدو صنيعة للبرلمان الذي رفعه لرئاسة الحكومة وسمى لتجنب المواجهة مع الرئيس، وكان عزده في ذلك - إلى جانب ضعف خبراته السياسية - أنه يحل محل مجلس للوزراء يضم مجموعة جايدار القوية و٩ نواب منهم ٥ على الأقل من رجال الرئيس يلتسين (تشرابيس - جايدار بعد عودته إلى الحكومة ككاتب أول - شوميكو - فيودوروف - شاخراي). وعلى الرغم من أن تعيين رئيس الوزراء وإقالته من صلاحيات رئيس الجمهورية، وعلى الرغم من أن تشيرنوميردين لا يملك أوراقا محددة للقوة كتلك المتوفرة لدى مؤسسة الرئاسة، إلا أنه مع مرور الوقت أخذ ينتبه إلى أوراق القوة الأدبية التي لديه، وفي مقدمتها أنه أصبح من الصعب على الرئيس يلتسين استبداله برئيس آخر للوزراء، لأن ذلك كقيل بهز صورة الاستقرار

السياسي، وأن مجموعة جايدار قد لاقت هزيمة قاسية في الانتخابات، وأن له علاقات وثيقة بالجمع العسكري والصناعي والزراعي تكفل له نوعا من الدعم المعنوي الصام، وأنه بما يطرده من ضرورة تعديل السياسة الاقتصادية يوسع من الفئات التي تؤيده اجتماعيا، وقد كان أول تصريح لتشيرنوميردين هو قوله: «لن يتم الإصلاح على حساب استقرار الشعب». كما فاجأ تشيرنوميردين الكثيرين في بداية مسيرته السياسية بتصريح قال فيه أنه يعترض على تسليم جزر الكوريل لليابان، وكان ذلك التصريح منافيا بل ومتحديا للخط المعلن الذي سارت عليه مؤسسة الرئاسة حينذاك والذي كان يميل للتنازل عن تلك الجزر بصيغة أو بأخرى لليابان. (وغير بالذكر أن شوميكو صرح بعد انتخابه رئيسا لمجلس الفيدرالية أنه يتضامن مع تشيرنوميردين بشأن الموقف من قضية الجزر). وقد تمكن تشيرنوميردين من أن يحافظ على بقائه محافظ البنك المركزي جيراشنكو رغم الحملة الهائلة التي شنّها انصار الاتجاه الاصلاحى الجذرى ضد جيراشنكو. وبالرغم من الانتماءات الجذرية لتشيرنوميردين هنا وهناك، فإنه حسم أمره في اللحظة المصيرية بانضمامه لمعسكر الرئيس في سبتمبر ١٩٩٣ معلنا تأييده لتصفية البرلمان بالقوة. وفي الوقت الذي يتجفع فيه تشيرنوميردين في زيادة وصيده من القوة الأدبية بتربط علاقات ناجحة مع البرلمانين، فإنه ربما يدافع الحذر الروسى التقليدى، أو لأنه يستشرف حركة الأحداث، قد فعل ألا يخوض معركة الانتخابات البرلمانية رغم المخاطر الشديدة بخوضها من موقع السلطة كما فعل جايدار وأقطاب كتلة خبار روسيا. الأكثر من ذلك أن تشيرنوميردين نصح وزراء ونوابه - دون جدوى - بعدم خوض الانتخابات. وهكذا كانت هزيمة «خيار روسيا» وجايدار نصرا ضمينا لتشيرنوميردين، وعندما حسم علي جايدار ويوريس فيودوروف أن يدفعا ثمن الهزيمة السياسية بخروجهما من الحكومة، اتسمت رقعة نفوذ تشيرنوميردين الذي أخذ يصرح علانية بضرورة البحث عن حلول اقتصادية أخرى منها بأن عصر «رومانسية السوق» قد ولى، ولهذا بدأ المراقبون يتحدثون عن «المواقف الشديدة» التي يتخذها تشيرنوميردين في مشاوراته مع الرئيس بشأن تشكيل الحكومة.

حضور اللائق يلتسين.. صورة قبل انفجار العدا..



(٥٠) اليسار/ العدد التاسع والأربعون/ مارس ١٩٩٤

ومحاولاته عبر «الميزانية» التي تقع تحت يد أن يوطد علاقاته بحكام الأقاليم. وفي المحصلة النهائية كان تقليص مجلس الوزراء في التشكيل الأخير ٢١ يناير ١٩٩٤ لصالح تعزيز وضع تشيرنوميردين، ومواقع الحكومة الروسية في محاوراتها لأن تكون مركزا للسلطة. فقد تقلص مجلس الوزراء من ٣٧ إلى ٢٣ وزارة ولجنة دولة، ومن ٤٥ عضوا إلى ٢٩، كما تقلص عدد نواب رئيس الوزراء من ٩ إلى ٤ - وبعد خروج جايدار ويوريس فيمودروف وشوميكور وبانفيلوفا (الداعين للإصلاح الجذري) وتعيين دوسكوفتس، وزافيروخا، وباروف، توأبا لرئيس الوزراء. أخذت تتضح أبعاد الحكومة باعتبارها مركزا آخر قادرا على المناوئة في ساحة الصراع السياسي، بخطط اقتصادية محددا يحاول أن يجتد - خلافا لمؤسسة الرئاسة - طريقا مختلفا لعلاج الأزمة الاقتصادية، ومن هنا كانت صيحة تشيرنوميردين: «لقد انتهى أوان السياسة الاقتصادية المتشددة».

* مجلس الدوما

وهو ينص الدستور أحد مجلسي الجمعية الفيدرالية (البرلمان) يتكون من ٤٥٠ نائبا نصفهم - وفقا لقانون الانتخابات - يتم انتخابه حسب القوائم الحزبية، والنصف الآخر بالترشيح الفردي، ولكن الانتخابات أسفرت فقط عن فوز ٤٤٤ نائبا فقط. ومجلس الدوما أول مجلس برلماني في روسيا يتكون نصفه على الأقل من مرشحي الأحزاب والتجمعات السياسية. ويتنخب الدوما لمدة أربع سنوات (لكن صلاحية المجلس الحالي ستنتهي في يونيو ١٩٩٦). وحسب المادة ١٠٣ من الدستور الجديد يختص الدوما بصلاحيات الموافقة على ترشيح رئيس الجمهورية لرئيس الوزراء، وسحب الثقة من الحكومة، وتعيين وإعفاء محافظ البنك المركزي، وتعيين وإعفاء القوض بحقوق الإنسان، ورئيس مجلس المحاسبة ونصف أعضاء ذلك المجلس، وإعلان العفو العام، وتوجيه الاتهام لرئيس الجمهورية لإقصاد عن منصبه (ولكن يشترط صيغة مستحيلة التحقق في الواقع). ويسن الدوما القوانين

الاتحادية التي ترفع بعد ذلك إلى مجلس الفيدرالية للتصديق عليها. ويجوز لرئيس الجمهورية حل الدوما في الأحوال المنصوص عليها في المادتين (١١١) و(١١٧) من الدستور، أي في حالة رفض الدوما لثلاثة ترشيحات على التوالي لرئاسة الحكومة يقدمها رئيس الجمهورية أو في حالة حجب الثقة عن الحكومة مرتين متتاليتين في غضون ثلاثة أشهر، أو في حالة رفض منح الثقة للحكومة إذا ما قام رئيسها بطرح الثقة فيها أمام الدوما، وقد جاء مجلس الدوما بتشكيله الحالي مفاجأة إلى حد كبير لجميع المراقبين، إذ شغل فيه الحزب الليبرالي الديمقراطي (حزب جيرنوفسكي) والحزب الشيوعي، والحزب الزراعي، مركزا كبيرا انعكس على توزيع «الحقائب» داخل المجلس نفسه وانعكس في الزيادة المفرطة في عدد اللجان البرلمانية إرضاء لمختلف الكتل السياسية داخل الدوما، ولابد هنا من تقديم خريطة توزيع المناصب في الدوما لتتضح عليها مراكز القوى فيه:

- رئيس المجلس وهو إيفان ريبيكين شيوعي من الحزب الزراعي - وبذلك الصدد قال أحد المراقبين معلقا على التشابه الوثيق بين كتلتى الشيوعيين والزراعيين: «إنك لا تدري متى ينتهي الشيوعيون ويبدأ الزراعيون، أو العكس». نواب رئيس الدوما: نائب أول (من خيار روسيا)، ثلاثة نواب من الحزب الشيوعي، ونساء روسيا، والحزب الليبرالي - وهو أكبر التكتلات داخل الدوما. ومن ذلك التوزيع يمكننا أن نستشف على الفور مدى دقة التوازنات المحسوبة داخل الدوما والتي انعكست على «آلية التوازنات» في لجان المجلس. فالحزب أو الكتلة التي فازت برئاسة إحدى اللجان تم تطويقها على الفور بتوازن من ثلاثة نواب للرئيس من الأحزاب والكتل الأخرى. وهكذا نجد مثلا أنه عندما فاز ممثل الحزب الشيوعي برئاسة لجنة الأمن (وهي من اللجان الهامة في الدوما) أصبح نواب الرئيس ثلاثة من: خيار روسيا (كتلة جايدار) وحزب الوحدة والرفاق (سيرجي

شاخراي)، والحزب الليبرالي (جيرنوفسكي). وعندما فاز ممثل كتلة خيار روسيا برئاسة لجنة الدفاع أصبح نوابه الثلاثة من ممثلي الحزب الشيوعي، والليبرالي، وكتلة السياسة الإقليمية الجديدة، وهكذا فاز «خيار روسيا» بستة عشر منصبا في اللجان (٤ رؤساء لجان و١٢ نائب رئيس)، وفاز الحزب الليبرالي الديمقراطي هو الآخر بستة عشر منصبا (٥ رؤساء لجان و١١ نائب رئيس)، وفاز الحزب الشيوعي بتسعة مناصب (٢ رؤساء لجان و١١ رئيس) والحزب الزراعي بأحد عشر منصبا (٢ رؤساء و٩ نائب رئيس)، وكتلة السياسة الإقليمية الجديدة بسبعة عشر منصبا (٣ رؤساء لجان و١٤ نائب رئيس)، وحزب الوحدة والرفاق الروس بتسعة مناصب (٣ رئاسة لجان و٦ نائب)، وتجمع يافلينسكي بشانبة مناصب (٢ رئاسة لجان و٦ نائب)، والحزب الديمقراطي - بزعامه تراكين - بخمسة مناصب (١ رئاسة لجنة و٤ نواب)، ونساء روسيا بمنصبين (رئاسة لجنة ونائب رئيس لجنة). ويتضح من هذا التوزيع داخل الدوما أن عددا من اللجان الهامة مثل لجنة الأمن، والتشريع، والسياسة الاقتصادية، والعلاقات الدولية، والمالية، وغيرها كانت من نصيب القوى الشيوعية أو الوسطية - أي القوى المناهضة لسياسات الرئيس يلتسين وقد عبر جينادى بوربولوس أحد المقربين ليلتسين عن انطباعه عن تلك النتيجة بقوله: «إنى أحس بالخزن العميق الذي يحسه الإنسان عندما يمشى تحت المطر مبتل القدمين وقد أمسكت به شعيرة»، وحينذاك رد عليه الاقتصادي المعروف يافلينسكي بقوله: «كان عليك أن تشرب بهلنا الخزن عندما كانت الأخطاء ترتكب».

أما القوة العددية التي فرضت هذا التوزيع على ذلك النحو المذكور داخل مجلس الدوما، فكانت عدد المقاعد البرلمانية لكل كتلة سياسية، فقد حصل «خيار روسيا» على ٧٦ مقعدا، «والسياسة الإقليمية الجديدة» على ٦٥ وفي معطيات أخرى ٦٧ مقعدا، حزب جيرنوفسكي (٦٣)، الحزب الزراعي (٥٥)، الحزب الشيوعي (٤٥)، حزب الوحدة والرفاق (٣٠)، نساء روسيا (٢٣)، تجمع العفصامنة - يافلينسكي/بولدينف/لوكين - (٢٥) وفي معطيات أخرى (٢٧).

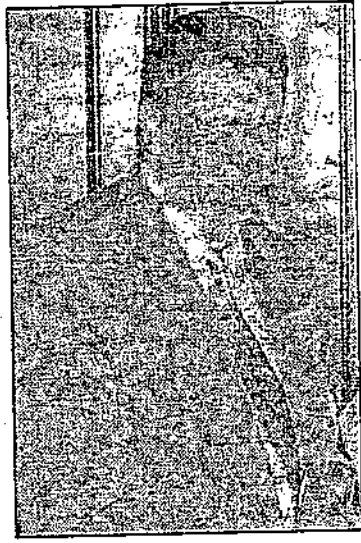
اليسار/العدد التاسع والأربعون/ مارس ١٩٩٤ (٥١)

يلتسن «رئيس الجمهورية» يتولى السلطة

الفعالية في القوات المسلحة!...

الحزب الديمقراطي (١٥)، اتحاد ١٢ ديسمبر (٢٠)، الطريق الروسي (٢٠) وفيما عدا «السياسة الإقليمية الجديدة» واتحاد ١٢ ديسمبر، فإن الأحزاب والتجمعات السابقة كانت معروفة، وخاضت الانتخابات بقرائنها الحزبية، أما «السياسة الإقليمية الجديدة» فهي كتلة نيابية تشكلت من النواب المستقلين الذين وصلوا إلى مجلس الدوما عن طريق الترشيح الفردي في الدوائر الفردية، وتعد هذه الكتلة من حيث العدد ثاني أكبر كتلة داخل الدوما بعد خيار روسيا، ويتزعمها فلاديمير ميخائيلوف رئيس اتحاد العاملين في صناعة النفط بروسيا، وتضم الكتلة ممثلي الجمهوريات ومدبري المؤسسات الكبرى وبعض جنرالات الجيش ورجال البنوك، ولها ارتباط قوي بمجموعة سيرجي شافراي زعيم حزب الوحدة والوفاق الروسيين ورغم أن أبعاد الاتجاه السياسي لتلك الكتلة لم تتضح بعد بصورة كاملة، إلا أن الدلائل المتوفرة تشير إلى أنها تميل إلى «الوسط السياسي»، وسيكون لنواب هذه الكتلة دور أساسي يحسم التصويت لصالح هذا القرار أو ذاك داخل الدوما عندما تثار القضايا الخلافية. ويعتبر «اتحاد ١٢ ديسمبر» نجما من الديمقراطيين السابقين ترأسه السكرتيرة العامة لحزب الحرية الاقتصادية إيرينا حكمانا ويضم بعض المستثمرين ورجال الأعمال، كما انضم إليه مؤخرا وزير المالية السابق بوريس فيدوروف الذي رفض دخول التشكيل الوزاري الأخير، والمحامي المعروف مكاروف من «خيار روسيا» بعد أن انسحب الاثنان من «خيار روسيا»، ولكن كتلة «١٢ ديسمبر» لم تسجل كتلة برلمانية لعدم توفر النصاب القانوني للتسجيل (كحد أدنى لابد من وجود ٣٥ عضوا)، مثلها مثل مجموعة «الطريق الروسي» التي يتزعمها النائب السابق المعروف سيرجي بابورين زعيم «اتحاد الشعب الروسي» المعروف بتوجهاته القومية النزعة، وتضم مجموعة الطريق الروسي عددا من قيادات لجنة الإنقاذ الوطني المحظورة رسميا ممن تمكنوا من الوصول إلى البرلمان بصفتهم الشخصية مثل رئيس البرلمان السوفيتي السابق أناتولي لوكيانوف المتهم في انقلاب أغسطس ٩١.

وعلى الرغم من أن الدستور الجديد يمنح الرئيس الكثير من الأسلحة في مراجعة الدوما، ويكفيه حله، إلا أن الدوما يتمتع بقوة أدبية منها أن حله - رغم الإمكانية الدستورية لذلك - أمر صعب خاصة بعد تصفية البرلمان



جيهونوفسكي

السابق بالقوة العسكرية. كما يتمتع الدوما بقوة أدبية لأنه شجرة انتخاب شعبية حر لم يطمع أحد في سلامته. ويوسع الدوما أن يشير الكثير من المشكلات برفضه للتصديق على المشاريع والمعاهدات الهامة، ومن هنا كان توجه كروغيف وزير الخارجية للدوما في حديثه الأخير عن السياسة الخارجية بقوله أنه يأمل أن يصدق الدوما على معاهدات تقليص الأسلحة التي رفض برلمان حسيبراللاتوف التصديق عليها، ولعل إحدى نقاط قوة الدوما الأخرى أنه قد ينقلب لساحة لاستعراض البرامج التي يأمل أصحابها من عرضها أن يهدوا التربة لانتخابات الرئاسة عام ١٩٩٦.

« مجلس القيدالية

النقطة التي أثارها الكثير من الجدل بشأن كيفية تشكيل مجلس القيدالية هو النص (في المادة ١٥) على أن مجلس القيدالية يتكون من ممثلين اثنين عن كل طرف من الأطراف التي تشكل في مجموعتها روسيا الاتحادية.. ممثلين أحدهما يمثل السلطة النيابية والثاني يمثل السلطة التنفيذية لدى الأطراف الاتحادية. ولكن النص الدستوري لم يحدد كيفية «تكوين المجلس» إن كان بالانتخاب أم بالتعيين؟ بينما فتح القانون الذي نظم عملية الانتخابات للبرلمان بمجلسه الباب واسعا أمام انتخاب نواب مجلس القيدالية، كما سبق أن فتح الباب لانتخاب نواب مجلس الدوما. ولما كان أطراف روسيا الاتحادية (أي المقاطعات والأقاليم والجمهوريات ومدن موسكو وسانت بطرسبورج) تمثل ٨٩ طرفا اتحاديا، فإن عدد النواب الذين يمثلونها في مجلس القيدالية

ينبغي أن يكون ١٧٨ نائباً بواقع اثنين عن كل طرف. ولكن نظرا لمقاطعة جمهورية الشاشان بشمال القفقاز للانتخابات، وعدم اكتمال النصاب القانوني للانتخابات في جمهورية تارستان، وعدم اكتمال النصاب في دوائر أخرى، فقد أسفرت نتيجة الانتخابات عن وصول ١٧١ نائباً فقط للمجلس القيدالي حتى إعادة الانتخابات في تلك المناطق في مارس القادم. وقد حدد الدستور اختصاصات مجلس القيدالية كالآتي: إقرار الحدود بين أطراف الاتحاد الروسي، إقرار مرسوم الرئيس بإعلان حالة الطوارئ وحالة الحرب والبت في احتمال استخدام القوات المسلحة الروسية خارج حدود روسيا، وتحديد موعد انتخابات رئاسة الجمهورية، وإقضاء الرئيس عن منصبه، وتعيين قضاة المحكمة الدستورية، والمحاكمة العليا، ومحاكمة التحكيم العليا، وتعيين واعفاء نائب مجلس المحاسبة ونصف أعضاء ذلك المجلس (المادة ١٠٢)، ووفقا للمادة (١٠٥) من الدستور ترفع القوانين، القيدالية التي أقرها مجلس الدوما إلى مجلس القيدالية في ظرف خمسة أيام. من إقرارها، وينبغي أن يصوت أكثر من نصف نواب مجلس القيدالية لصالح القانون المعروض لكي يعد مجازا، كما يعد القانون ساري المفعول إذا لم ينظر المجلس فيه خلال ١٤ يوما بعد إحالته إليه. وفي حالة رفض مجلس القيدالية للقانون الذي أقره مجلس الدوما، يتم تشكيل لجنة «توفيق» من القيدالية والدوما، وبعد تحديد نقاط الاختلاف تتم إعادة القانون إلى مجلس الدوما للنظر فيه من جديد، فإذا تمسك الدوما بوجهة نظره ينبغي أن يعاد التصويت مرة ثانية على القانون ولكن بأغلبية الثلثين وليس بالأغلبية البسيطة. ونص الدستور على أن من حق مجلس القيدالية إقرار القوانين التي يتخذها الدوما خاصة ما يتعلق منها بالتقاضي التي تمس الميزانية الاتحادية والضرائب والرسوم الاتحادية والتنظيمات النقدية والمالية والائتمانية وإصدار النقود والتصديق على إبرام المعاهدات الدولية والغائيا، ووضع حدود الدولة الروسية وحمايتها وقضايا الحرب والسلام. وقد جاء تشكيل مجلس القيدالية - كما كان متوقفا - غنيا للخب السياسية الحاكمة في الأقاليم سواء من بين ممثلي الإدارات المحلية أم

رؤساء الجمهوريات الداخلية ضمن روسيا ورؤساء المجالس المحلية ورؤساء الوزراء في تلك الجمهوريات ويمثل الرئيس في الأقاليم والكثيرين من موظفي جهاز الرئاسة والحكومة، وبهذا المعنى يمكن اعتبار مجلس الفيدرالية - خلافا للدوما - خاضعا بحكم تكوينه وجذوره للرئيس والحكومة إلى حد كبير، دون أن يعنى ذلك أن مجلس الفيدرالية في «جيب الرئيس» بالكامل.

وقد أظهرت أولى خطوات هذا المجلس وهي انتخاب رئيس له هو فلاديمير شوميكو أنه من السابق لأوانه - وربما كان من الخطأ - أيضا - المطابقة بين مجلس الفيدرالية ومؤسسة الرئاسة، أو اعتبار أن مجلس الفيدرالية هيئة سلطة القيادة. فقد تطلب الأمر ممارسة الضغوط الشديدة على نواب مجلس الفيدرالية من قبل تشيرنوميردين مع بذل مختلف العود السخية بمساعدة الأقاليم ماليا، لكي يصوت النواب لصالح تولي شوميكو رئاسة مجلس الفيدرالية، وكان شوميكو مهددا بخسارة الانتخابات ضد منافسه بيوتر رومانوف المعروف بميله القومية الوطنية، وصلاته بتنظيم «المجمع القومي الروسي»، كما قبل أن رومانوف صديق لغيرتوفسكي. ومع تلك الضغوط فقد صوت لصالح رومانوف ٨٠ صوتا في المرة الأولى، ثم صوت له ٥٢ رغم الضغوط في المرة الثانية، مما يعنى أن مجلس الفيدرالية يضم نواة معارضة لا يستهان بتماسكها لاقتل عن ٥٠ نائبا، ويعتبر بعض المراقبين أن المجلس لا يضم أكثر من ١٢ نائبا هم من يكن القول أنهم موالون حتى النهاية للرئيس يلتسين، في الوقت الذي كان ٣٥٪ من أعضاء المجلس نوابا في برلمان حسيوالاتوف السابق، وكانوا من المؤيدين لحسيوالاتوف، كما أن هناك ٢٠ نائبا يمثلون الشيوعيين والاشتراكيين أما الفالسية العظمى فليس لها موقف محدد معروف بعد.

وإذا كان مجلس الدوما يتحرك وفقا لتوازنات الكتلة السياسية بداخله، فإن حركة مجلس الفيدرالية محكومة بتوازنات أخرى هي درجة البعد أو القرب من السلطة التنفيذية، ودرجة «الانقياد» أو «التصرد» على تلك السلطة. وإذا فقد تنشأ كتلتان في المجلس: الأولى وهي التي ترتبط مصالحها في الأقاليم بمصالح مركز (مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء). والثانية وهي التي أظهر نوابها معارضتهم لانتخاب شوميكو، وربما نشأت مجزعة ثالثة مستقلة عن حركة

المجزعتين المشار إليهما. ومع ذلك يظل التحكم في مجلس الفيدرالية أسهل من التحكم في مجلس الدوما، لأن الفيدرالية ليس هيئة متفرغة للعمل النيابي ولكنه يجتمع دوريا فقط، ولا يمارس العمل الدائم فيه إلا قيادته (رئيس المجلس ونوابه ورؤساء اللجان)، وبذلك يمكن لتلك القيادة أن تحتكر عمليا الحركة السياسية وأن تعقد مختلف الصفقات مع المركز في القضايا السياسية العامة مقابل الحصول على هذه الامتيازات أو تلك.

إن مراكز السلطة الأربعة
بصلاحيات كل منها، وقايمه، لا بد أن تواصل عملية الصراع السياسي التي لم تحسم بعد وبالكامل لصالح مؤسسة الرئاسة. وإذا كانت مؤسسة الرئاسة تتبنى الخط الأوضح سياسيا واقتصاديا في عملية التحولات، فإن موقف الدوما يختلف، وموقف الحكومة يختلف، وموقف مجلس الفيدرالية لا يخلو من الاختلافات مع «خط القيادة السياسية» الأوضح والأبرز، ولكن كل تلك الخلافات مازالت كامنة إلى حد ما تحت سطح الأحداث، ولا تحتاج إلا لأزمة سياسية تشعل فتيلها، وخلال ذلك سيحدث الصراع الأهم بين مجلس الدوما والرئيس، وقد بدأت بوادر ذلك الصراع بالفعل حينما رفض الدوما مشروع مرسوم للرئيس يلتسين بالعفو العام، لأنه لا يشمل بالعفو السياسيين المائلين للحكومة بسبب مشاركتهم في انقلاب أغسطس ٩١، والسياسيين المتهمين في أحداث أكتوبر ٩٣ (برلمان حسيوالاتوف). كما أثر الدوما مؤخرا تشكيل لجنة للتحقيق في أحداث تصفية برلمان حسيوالاتوف رغم معارضة أنصار الرئيس داخل البرلمان لإنشاء تلك اللجنة. من ناحية أخرى فقد تمسك الدوما بجميع تكتلاته السياسية برفض تصف مواقع الصرب في البوسنة مظهرا ميلا للصرب أكبر مما أظهره البرلمان السابق، ومعاكسا بذلك أمنيات الرئاسة التي تود تجنب الخلاف مع حلفائها الغربيين قدر الإمكان. كما أبدى الدوما معارضة الواضحة لزيارة يلتسين إلى جيورجيا مؤخرا وترقيعه معها معاهدة للصدقة والتعاون على حساب الأبخاز والأوسيتيين. وفي نفس الوقت كشفت لجنة الشئون السياسية الخارجية للدوما (برئاسة فلاديمير لوكين السفير السابق في أمريكا) معارضتها لخط السياسة الخارجية الذي يمثل

أندريه كوطيريف وزير الخارجية في مجال الانسحاق بالكامل وراء سياسات الغرب. ومع أن صراع الرئيس والحكومة لم ينصع عن نفسه بعد، إلا أن القوى الموالية يلتسين في الاعلام، (أساسا صحيفة إزنستيا وقناة «أوستيانكين» التلفزيونية، ومعطة التلفزيون المستقلة) شرعت منذ فترة في شن هجوم مستمر سناخن على رئيس الوزراء تشيرنوميردين، كما أن الناطق الصحفي باسم الرئيس يلتسين لا يكف من وقت لآخر عن الإدلاء بالتصريحات التي تعبر عن رفض الرئيس يلتسين لسياسة الحكومة ورؤس وزرائها، بينما يدرك تشيرنوميردين صعوبة وضعه بين مؤسسة الرئاسة والبرلمان، ومن ثم يحاول بكل الطرق تحسين وتوطيد علاقاته مع البرلمان خاصة من كتلة الزراعيين، وكتلة الوحدة والرفاق الروس، وكتلة السياسة الاقليمية الجديدة. بل ووصلت الأمور حد أن سيرجي شاخراي أعلن عن ضرورة تشكيل ائتلاف لدعم الحكومة وتقوية مواقعها وحمايتها من الهجوم المستمر عليها. ومن المتوقع أن يفت مجلس الفيدرالية - أو قسم كبير منه على الأقل - مع تشيرنوميردين طالما أن خلافات الحكومة مع الرئاسة لم تصل إلى حد القطيعة بينما يرى بعض المراقبين أن الرئيس يلتسين قد يلجأ لإقالة حكومة تشيرنوميردين، الأمر الذي لا يحتاج إلا للحظة مناسبة وذريعة وجيهة. من ناحية أخرى فإن الصراع بين مجلس الدوما ومجلس الفيدرالية مازال كامنا، لأن الدوما لم يصدر بعد قوانين تستلزم التصديق عليها من مجلس الفيدرالية، ومن ثم تزعج الخلافات، ولكن اختلاف طبيعة التكوين السياسي للمجلسين توحي بأن المشكلات قادمة على الطريق.

إن مراكز القوة الأربعة التي أشرنا إليها، وصلاحياتها، وتنافسها من أجل تعزيز مواقعها، مع اختلاف رؤى كل منها للمخرج الأنسب لروسيا من أزمتها، لابد وأن يقضي لتواصل عمليات الشد والجذب بينها، مما يهدد باندلاع النار من الجمر الذي يبدو ساكنا تحت الرماد، وقد يقود ذلك روسيا إلى حكم فردى عسكري يمثل الورقة الأخيرة على منضدة الأزمة، في ظل الصلاحيات الهائلة التي تتمتع بها مؤسسة الرئاسة، وأخيرا فإن هناك قوتين لم نطرق إليهما: الناس، والجيش، ولكنه حديث آخر.

ألمانيا ١٩٩٤ : الانتخابات في ظل الأزمة

بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي
وأحزاب الاتحاد المسيحي الديمقراطي ،
والمسيحي الاجتماعي المقصود وجوده
على مقاطعة بافاريا). ولكن النتائج التي
ستحققها الأحزاب الصغيرة (سواء الحضر أو
أحزاب اليسار المتطرف) وحزب الاشتراكية
الديمقراطية المقصود نفوذه على شرق ألمانيا
سيكون لها أثرها سواء على مستوى المحليات
والمقاطعات وأيضا على البرلمان الاتحادي،
خاصة بالنظر السياسي الذي ستعده.

الشعور السائد عند الكتلة الكبرى من
الناخبين هو أن التحالف الحاكم ليس
هذه ما يقدمه فهو ، كما يصرح قادة
المعارضة ، بدلا من أن يقدم برنامجا انتخابيا
يعطى للناس آفاقا حقيقية يشن حملة
لتطهير المنافسين بالقاذورات ، والمراقب لتطور
الصراع السياسي في ألمانيا لابد أن يستوقفه
التناقض الصارخ بين الثقافة السياسية الرسمية
الهابطة من جهة ، ومن جهة أخرى الجهود
المفتنة للنظر التي تقوم بها أوساط علمية
وتقنية وحزبية من اليسار والحضر للبحث
الجدي عن سبل عصرية وديمقراطية للخروج من
الأزمة . الصحف والخطابات السياسية الأكثر
انتشارا لا تدخل في حوار جدي مع الرأي
الأخر ، الكلمة السحرية التي تستخدم تجاه
المنافسين في الشرق «شتايزي - شتايزي»
بالإشارة إلى الوجود المنتشر لاجهزة مخابرات
دولة ألمانيا الديمقراطية في الشرق والغرب
سابقا ، وتظهر الملفات التي تستخدم لاتهم
السياسيين من الشرق وأحيانا الغرب بالاتصال
بتلك الاجهزة دائما في الوقت المناسب ، ولا
يهم أن تبين التحقيقات بعد فترة انتفاء صحة
الانتهامات ، إذ تكون قد فعلت مفعولها
والقت بشخصيات سياسية في هاوية العزلة
والنسيان.

وقادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي
(بواهانيس وأو المرشح لرئاسة الدولة ،
ودودلف شارينج رئيس الحزب ومنافس
كول لرئاسة الحكومة المقبلة) وغيرهم يتهمهم
حزب المستشار كول الآن بأنهم كانوا يتعاونون
مع ألمانيا الديمقراطية ، أي أنهم ببساطة
خونة ، وكان الحزب الاشتراكي
الديمقراطي ، وزعيمه الراحل فيلي
براندت بالتعدد المبادئ في مطلع
السبعينات بخطط سياسية جديدة تجاه بلدان
أوروبا الشرقية ، فأسهم في تطبيع العلاقات
مع الاتحاد السوفيتي وبولندا ، ومع
ألمانيا الديمقراطية معترفنا بواقع وجود
دولتين ألمانيتين . هذه السياسة المعروفة باسم

نبيل يعقوب

رسالة برلين

المرشح الشيوعي لمنصب محافظ
العاصمة برتسدام على ٤٥٪ من
الاصوات في مدينة كانت مقر ملك
بروسيا سابقا ، ولها أهمية سياسية
راهنة ، ضاعف من فوز الأحزاب
العقائدية التي كانت راسخة
الاعتقاد بنهاية الشيوعية واليسار.
وأكثر ما تخشاه هذه الأحزاب هو أن
ينجح اليسار في تحقيق نسبة مؤثرة في
مقاطعات ألمانيا الشرقية ، مما يغير موازين
القوى في قسم ملتهب بالمشاكل ، كما تخشى
أن يتيح هذا لليسر أن يحقق نسبة الخمسة
بالمائة التي تسمح له بدخول البوندستاج *
البرلمان الاتحادي.

ولكن اليسار يبذل لاعتبار أن النتيجة
التي حققها في براندنبورج استثنائية . وهي
رغم ذلك تعد مؤشرا على أن وعي الناس
بالحاجة الملحة لسياسات بديلة في المجال
الاقتصادي والاقتصادي ولنسودج أكثر
ديمقراطية يمكن أن يتغلب على تأثير حملات
الدعاية الشرسة التي لم تتوقف ضد اليسار
منذ عام ١٩٨٩ . ولا شك أن الانحسار العام
للشقة في الأحزاب التقليدية - الظاهرة التي
تمكسها نتائج استطلاعات الرأي - قد لعب
دورا هاما في أن يعطى الناخبون في هذه
المقاطعة الألمانية الشرقية أصواتهم لمرشحين
يمثلون مصالح الشعب في شرق ألمانيا .
ويجري التناقض الرئيسي في عموم ألمانيا

ألمانيا منهكة الآن في سلسلة من المعارك
الانتخابية التي بدأت مع نهاية العام الماضي ،
ولأن مسلسل الانتخابات سيستمر حتى قرب
آخر السنة تطلق اجهزة الاعلام على العام
الحالي اسم عام الانتخابات السوبر .

وستعده نتائج الانتخابات تشكيل هيئات
الحكم المحلي والهيئات النيابية والحكومات في
المقاطعات والبرلمان الاتحادي . وتأتي المعركة
الانتخابية في ظل أزمة تشمل مجالات الحياة
الاقتصادية والسياسية ، يضاعف منها اقتتاد
حكومة المستشار كول المحافظة لخطط بناءة
لمواجهة الالتزامات المترتبة على الوحدة بين
قسمي ألمانيا ، ومهمة صياغة استراتيجية
اقتصادية وسياسية جديدة لمواجهة متطلبات
الحاضر وبذات القرن المقبل ، في الصراعات
السياسية الجارية تلعب مجمل قضايا السياسة
الداخلية والخارجية دورا ، مع غلبة الاهتمام
بالسياسة الداخلية ، وبينما تسعى القوى
المعارضة المختلفة لوضع قضايا الحاضر
والمستقبل في مركز الاهتمام ، يمسك التحالف
الحاكم بأوراق الماضي .

وقد كانت الانتخابات في مقاطعة
براندنبورج أولى ١٩ عملية انتخابية في ألمانيا
ستجري كلها خلال عام ١٩٩٤ . بعد انتخابات
الرئاسة في شهر مايو ، ستجري انتخابات
المقاطعات والمحليات ، ثم في شهر أكتوبر
البرلمان الاتحادي .

عام الانتخابات «السوبر» أم عام الحملات القلدة؟

ولا زالت أسدء المعركة الانتخابية في
مقاطعة براندنبورج والمفاجئة التي مثلتها
للحكم ولأجهزة الاعلان التي يسيطر عليها
الغريسون تنسود . فسعد حصل حزب
الاشتراكية الديمقراطية (اليسار) في
هذه الانتخابات على المركز الثاني بعد
الاشتراكي الديمقراطي . محققا نحو
٢١٪ من الاصوات ، وستنفرد على حزب
المستشار كول في هذه المقاطعة ، وحصول

المانيا.

كل هذا الذي يجري يدفع الناس اكثر من اليأس، ويعيق من ظاهرة دلف الناس من السياسة والاحزاب التي يعترف بها السياسيون من مختلف المعسكرات. وقد حذر منها رئيس الدولة فايمر من قبل منذ نحو عام بما اغضب كول وحلفاءه، في انتقاده المثير للاحزاب الكبرى وصفها الرئيس بأنها تتعامل مع الدولة كقنينة وان جشع السلطة يستلزم عليها، ويستفيد البمين المتطرف من عجز الحكم عن حل القضايا الملتهبة، ومن تزداد الاوضاع الاجتماعية، ومن فضائح الفساد التي لا يراى اسرع دون ان يطلع الجديد منها على السطح. وأكثر من هذا تستفيد احزاب البمين المتطرف من الجحافل الاحزاب المحافظة الملوحة نحو الشعارات واللغة السياسية القومية الديماغوجية والتي تجعل الناخب في وضع يفضل معه الاصل، الذي يتفوق بأنه يمارس الديماغوجية الاجتماعية وأنه لم يزل الحكم بعد، هذه التطورات تقدم لهذا الاصل التازي الجديد الحجج والدلة لينشر نفوذه بين جماهير العاطلين والفتات البرجوازية الصغيرة. وهو يسعى في دعاياته القومية الشعبية لتوجيه سخط الجماهير للاجانب ومشروع الوحدة الاوروبية واليسار. أكثر من ذلك الناخبين لا يعرفون اليوم لمن سينتخون تقتسم في الانتخابات المقبلة، أو أن كانوا سيذهبون اصلا لمراكز الاقتراع، رغم انتقاد المتواصل والحاد الذي يوجهه الحزب الاشتراكي الديمقراطي لسياسات الحكم الا انه لا يقدم حتى الان بديلا يختلف عن هذه السياسات في الجوهر.

نهاية الدولة الاجتماعية

مساحة الصراع بين العمال واصحاب الاعمال أخذت في الاتساع، بعد ان تجاوز الرقم الرسمي للمتعطلين من العمل الاربعة ملايين، وهو اعلى رقم منذ الحرب العالمية الثانية، اشتد هجوم اصحاب الاعمال والدولة على المكاسب التاريخية للعاملين، مستوى الاجور، ومدة العطلة السنوية، والمكافئة المرتبطة بها، وضمان مكان العمل، والمبلغ المخصص للمتعطلين عن العمل... الخ، وتذهب خطط الدولة لتخفيض المعاشات، والعديد من بنود الدعم الاجتماعي، ماذا تريد الدولة واصحاب الاعمال بهذا؟ يجيب جريجور جيزي رئيس المجموعة البرلمانية لحزب الديمقراطية الاشتراكية في البوندستاج في بيان أعلته مؤخرا قائلا: الرسالة التي يعلنونها علينا كل يوم بسيطة جدا: نحن،



هلموت كول

يستند اليها القائمون بهذه الحملة تسجل على كول ومبعوثيه للشرق التلويح بعودة مشابهة لما يتهم به الاشتراكيون الديمقراطيون، ومن الحقائق التاريخية المعروفة أن الحكومة والمعارضة في ألمانيا الغربية كانا يمثل هذه الوجود يستغيان للحصول من ألمانيا الشرقية على تنازلات معينة تسجل في رصيد إنجازات كل منهما خاصة قبل الانتخابات.

تكن ستخيرة القدر في ان قادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي مع بعض الاتجاهات المغرقة في ميمنتها كانوا من اشد معارضي التوصل الى اتفاق تغلق بوجهه الملفات السرية لدولة ألمانيا الديمقراطية، حتى لا تستخدم في تلويث الحياة السياسية، وفي اذكار نار العداءات بين المواطنين. هذا المطلب دعا اليه ساسة من مختلف الاوساط بما فيهم المستشار كول. عزل عن الحياة العامة بمقتضى هذه الملفات او التلويح باتهامات بناء على ما يدعى وجوده فيها دون اثبات صحة ما جاء فيها الا المواطنين من ألمانيا الشرقية، ويطلق منع توظيف مئات الألوف في الخدمة العامة. السيدة ريتا زيموت رئيسة البوندستاج وعضوة قيادة الحزب الديمقراطي المسيحي الحاكم، والمعروفة باختلاطها مع كول في العديد من القضايا، بعد ان اصابتها هي الاخرى الاتهام، تسلمت عمن يعطى الاوامر باجراء البحث في هذه الملفات ولاي غرض، الآن بعد ان انقلب السحر على الساحر دخل الاشتراكيون الديمقراطيون في عداد الضحايا، وهم رغم هذا يواصلون اسلوبا مشابها تجاه كل من عبر في الماضي او لا زال يعبر عن ولائه للأهداف السياسية والاجتماعية لدولة ألمانيا الديمقراطية، وأكثر من يشن الاشتراكيون الديمقراطيون حربهم السياسية ضد هو حزب اليسار في شرق

وأوست بوليتيك (السياسة تجاه الشرق) كانت من اهم معالم الانفراج بعد الحرب العالمية الثانية. ونجح براندت في سلك هذا الطريق الذي خفف من احتمالات وصول المواجهة بين المعسكرين الى المواجهة العسكرية، وكان لهذه السياسة جانب آخر انطلاقا من الاستراتيجية التي صاغها قادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وكان لها اكبر الاثر على مجمل التطور العالمي كما تبين فيما بعد، وجوه هذه الاستراتيجية تعبر عنه ثلاث كلمات ترددت كثيرا بعد انهيار المعسكر الاشتراكي: **التفكير بواسطة الشقارب Wandel** durch Annaeherung بمعنى ان العلاقات الطبيعية مع الدول الاشتراكية هي الاقدر على زعزعة انظمتها وليس سياسة المواجهة وحدها.

عندما ينقلب السحر على الساحر

يستند البمين في الحملة على الحزب الاشتراكي الديمقراطي الى بروتوكولات المعادثات السرية بين الوزراء الاشتراكيين الديمقراطيين آنذاك وساسة ألمانيا الديمقراطية، والوعود التي لوح بها الاشتراكيون الديمقراطيون للتيسير بالتطبيع مع ألمانيا الديمقراطية حتى الاعتراف الكامل بالدولة بما يشمل قوانين المواطنة فيها مقابل تحقيق ألمانيا الديمقراطية لشروط معينة مثل التخفيف من قيود السفر للمواطنين وغيرها، الامر الذي يساعد الاشتراكيين الديمقراطيين على رفع اسلهم لدى الناخبين في الغرب. ولاسلم الموتى من الحسملة اذ بدأت مجلة «درشيبيل»، استنادا الى ارشيف المخبرات السوفيتية، ثم ارملة فيلي براندت استنادا الى تفسير معين لأوراق زوجها المتوفى، بحملة على هيرت فيشر احد اهم شخصيات الاشتراكية الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية، وتسير الاتهامات في اتجاه ان سياسة الانفراج التي نفذها فيلي براندت كان سرحي بها من عملاء ال.ك.جى.بى. السوفيتي والشعازي الالمانى الشرقي.

ولكن ما يسمى بالاوست بوليتيك صارت بعد فيلي براندت سياسة مستمرة لألمانيا الغربية، بل ان التطورات الهامة في العلاقات مثل القروض الضخمة لألمانيا الشرقية والاعتراف بها كدولة- كما شهد العام في زيارة هونيكير للغرب بناء على دعوة كول له عام ١٩٨٧- تمت في عهد المستشار كول، ولا يشك احد في ان ملفات الحزب الاشتراكي الالمانى الموحد ذاتها، والتي

الذين تعيش في ألمانيا مهددون ، اليابانيين أو على سبيل المثال الكوريون الجنوبيون يهددوننا لانهم قد يتغلبون علينا في المنافسة، مما سيفقرنا ، لهذا يجب ان نصبح مثلهم حسبما يجري وصفهم ، وبالألمانية يعنى هذا امتيازات ضريبة للاغنياء ، وتخفيض الدعم الاجتماعى للقراء ، وقرص عمل اقل وغير مضمونة ، اما النساء فلم الميطخ ، والهيئة مستقل العناية بها ، والاجانب يرحلون ... نحن مهددون من روسيا ومن الاسلام اذ يمكن ان يجرؤنا الى حروب جديدة. لهذا يجب ان نعيط انفسنا بالدروع ، بأسلوه الساخر لخص جهزى الخطاب السياسى الالمانى الرسمى الحالى.

وجاء فى بيان مشترك اصدره الاتحاد النقابات الالمانى ، والاتحادات المستأجرين ، والجمعيات الخيرية فى نوفمبر ١٩٩٣ : وان الحكومة الاتحادية عازمة على اجراء تخفيض لا مثيل له فى تاريخ جمهورية المانيا الاتحادية فى الاتفاق الاجتماعى.

ان مشروع القانون الميزانية الاتحادية لعام ١٩٩٤ (الذى اقر - ن.ي.) يريد تخفيض اعباء الميزانية بنحو ٢١ مليار مارك ، منها ١٦ مليار مارك ، اى نحو الثلاثة ارباع ، من باب الميزانية الاجتماعية ، وبهذا تواصل الحكومة الاتحادية سياستها المستمرة طوال سنوات لانفاء التضامن الاجتماعى... وتقليص الخدمات الاجتماعية.

ويعمل الاعلام بوميا ما معناه ان «الجميع» مطالبين بالتحمل ، وان المانيا ان لم تخفض تكلفة الانتاج ستخسر الاسواق ، وستخسر موقعها الانتاجى ، اذ ستهاجر الصناعات الالمانية الى بلدان الاجور المنخفضة ، ويصل هذا النطق الى ان الحل لاتخاذ الوضع هو : عمال اقل باجور وخلق اجتماعية اقل ، ومعاشات اقل ، للمتقاعدين . اصحاب الاعمال جربوا هذا النطق فى الاسابيع الماضية فى المفاوضات مع نقابات الصناعات المعدنية التى تضم ٣٦ مليون عامل ، وسرعان ما توقفت المفاوضات حول تعريفه الاجور بسبب موقف اصحاب الاعمال الذين يريدون تخفيض الاجور بنسبة ١٠٪ والغناء مكانة العطله السرية ، النقابات ترفض هذا بالطبع وتطالب برفع الاجور بنسبة ٦٪ (هى تمنى عمليا زيادة حقيقية لا تزيد عن ٢٪ لان معدل التضخم الرسمى ٤٪) المانيا مقبلة الآن على سلسلة من الاضرابات العمالية ، وقد تواصلت طوال

الشهر الماضى مظاهرات شارك فيها مئات الالات من عمال الصناعات المعدنية ، ولكن وضع النقابات صعب للغاية اذ يصعب تحقيق التضامن اللازم بين العمال مع وجود هذا الجحش الجرار من الباحثين عن عمل . وتعيش الحركة النقابية نقاشا هاما بين انها امام خيارين : اتخاذ موقف هجومى يطرح بديل يكمن فى تقليل ساعات العمل من اجل تشغيل عمال اكثر الى جانب مطال اخرى تحصل بالضرائب وبالسياسات المالية والاجتماعية عموما ، أو تقديم تنازلات اكثر تفقدها اعضاها وتدفع بها نحو الهامش.

اعلن تقرير مشير اصدرته الاتحادات الجمعيات الخيرية والنقابات بعنوان «تقرير عن الفقر فى المانيا ان هذا البلد الذى يعد من اغنى بلدان العالم يعيش فيه ملايين الفقراء ، فقط الاطفال الذين يعيشون فى ظل الفقر بلغ عددهم المليونين ، بالرغم من هذا تتخلى الدولة عن تطبيق سياسة نشطة لخلق فرص العمل . والتناقض المذهل يظهر كل مرة يتردد فيها الكلام الرسمى عن كثرة الشغل الذى يحتاجه انهاء الاقتصاد الالمانى فى نفس الوقت الذى يتصاعد فيه عدد المتعطلين والباحثين بلا جدوى عن عمل.

لهذا التردى فى الازدواج الاجتماعية صلة وثيقة بغياب المحصم الاشتراكى واستفراد الرأسمالية بالعمالين. بل ان هذه الردة فى السياسة الاجتماعية تحمل شيئا من ملامح النظام العالمى الجديد ، «الدولة الاجتماعية» التى اعتبرها منظرو الرأسمالية فى السابق تحولا كينيا فى النظام كان لها مواصفات محددة : اتساع وظائف الدولة وتدخلكها فى تشكيل حياة المجتمع لتضمن استقرار اسس النظام الاجتماعى وكسب ولاء غالبية المواطنين للنظام السياسى القائم ، ويؤكد التطور الراهن ان الظاهرة التى اطلقوا عليها اسم الدولة الاجتماعية او اقتصاديات السوق الاجتماعية فى الرأسمالية لم تكن مجرد نتاج بديهي لتقدم القرى المنتجة فى دوله الغرب الصناعى ، بل كانت فى الاساس ردا على عاملين سياسيين ، احدهما تأثير نموذج الاشتراكية القائمة آنذاك بما قدمه من ضمانات اجتماعية غير مسبوقه فى التاريخ للعمالين ، مما شكل عامل ضغط سياسى على حكومات البلدان الرأسمالية ، ومثل عنصر قوة

فى يد النقابات ، والعامل الفانى الذى لا غناء عنه لتحقيق اى تقدم اجتماعى هو نضال العاملين المباشري من اجل حقوقهم . وقد شهدت المانيا الغربية ومعظم بلدان الغرب الصناعية الغنية بعد الحرب العالمية الثانية فى إطار التطور الرأسمالى ، ومع استمرار الاستغلال وتكثيفه ، تطبيقا لسياسات توصلت من خلال إعادة توزيع الدخل القومى إلى تأمين حد معين من مستوى معيشة مرتفع لنسبة كبيرة من السكان (مرتبات ، معاشات ، معونات للأسر الغنية بالاطفال ، عطل سنوية تراعى تجديد قوة العمل ، رعاية صحية متقدمة النقابات لها كلمة مهمة ترفضها باستخدام حق التفاوض الجماعى وحق الاضراب ، استقلالية نظام تعريفه الاجور....)

كل هذا يعيد الرأسماليون الان النظر فيه ، منذ افول النظم الاشتراكية كانت حكومة المحافظين فى بريطانيا بقيادة المرأة الحديدية تاتشر قد بدأت بحفر قبر «الدولة الاجتماعية» ، والان بعد نهاية تلك النظم تسارع على نطاق واسع الانتقال الصريح للرأسمالية التى تواصل تطورها طبقا لقرائنها الخاصة دون ازعاج منافس ، يعلق الفيلسوف الالمانى اولست قويت على هذا قائلا : ان التحول فى الاتجاه المحافظ يؤدى الى الابتعاد عن الدولة الاجتماعية ويعنى تطبيق حق القوة الرأسمالى ... الى تحويل الرعاية الاجتماعية الى القطاع الخاص ، وتحصيل الشعب تكلفه ديون وطوارئ المجتمع.

منذ أسابيع قليلة صرح وكسرو وزير الاقتصاد الالمانى قائلا : السلام الاجتماعى مهم ولكن هناك ما هو اهم والسؤال الذى يرد على الذهن الان- هل حلت نهاية الفترة التى ساد فيها فى الحكم الرأسمالى اسلوب المساومات والتنازلات؟ وقد شهد التاريخ اسلوبين لهذا النظام غالبا ما ترافقا او تداخلا : اسلوب فرض المصالح بالقوة ، او اسلوب التنازل فى الجسز. من اجل الاحتفاظ بالكل ، رغم كثرة الكلام السياسى فى المانيا هذه الاسابيع والشهور الا انه لا يزعج الكثير من غموض المستقبل.

« لكى يصل حزب من شرق المانيا الى نسبة ٥٪ من الاصوات فى الانتخابات العامة للبرلمان الاتحادى عليه ان يحصل على نحو ٢٢-٢٣٪ من الاصوات فى شرق المانيا ، وذلك بسبب نسبة سكان الشرق لسكان الغرب ، واتى تقارب الربع استطلاعات الراي بينت ان حزب الاشتراكية الديمقراطية / قائمة اليسار قد قارب الاربعة بالمائة بعد ان كان عند حدود ٢٪.

ثورة فراعنة المكسيك

نتاج ٥٠٠ عام من الصراع

سمير كرم

رسالة واشنطن

امبراطورية شاسعة غنية بمصادرها. وأغنى بالإنجازات. والضيوف الغزاة هم الأسبان. الذين كانوا قد خرجوا إلى الدنيا كلها يريدون السيطرة عليها بعد أن تحقق لهم الانتصار النهائي على الدولة التي أقامها الاسلام في بلادهم لأكثر من ستة قرون في عام ١٤٩٢.

.. وتصوروا لو أننا كنا لا تزال نعيش تحت سيطرة أولئك الذين أسروا ومسيحوا الثاني وقتلوه واستولوا على بلادنا. وقتلوا معظمنا. وقتلوا بالباقيين منا في الأركان الثانية من بلادنا..

هذه هو وضع الهنود الحمر في المكسيك اليوم.

وهؤلاء هم الذين جعلوا السلاح في انتفاضة أول يناير الماضي. ولن نجد أحدا من المؤرخين يهرق نفسه بمحاولة حصر عدد الانتفاضات المسلحة وغير المسلحة التي قام بها هؤلاء الفلاحين أبناء حضارة «الازتيك» القديمة منذ أن وقع ذلك الغزو.

لهذا فإن انتفاضة الفلاحين المكسيكيين هي في جذورها انتفاضة ضد هيمنة الرجل الأبيض، وانتفاضة ضد الاستغلال الخارجي. وبالقدر نفسه هي انتفاضة ضد الحكام وضد الفقر المفروض عليهم والقهر الذي امتد منذ ذلك الوقت حتى الآن.. حتى بعد أن استرجع الغزاة وأبناء البلاد في وطن واحد لأكثر من أربعة قرون.. وحتى بعد أن أصبحت لغة الغزاة هي لغة البلاد وثقافتهم القريية ثقافتها الرئيسية. بل إن أول الانتفاضات المسلحة بدأت ضد الغزاة والمملك مونتزوما في الأسر... وخلالها أجبر الأسبان على التراجع حتى اضطرت اسبانيا لتجريد حملة ثانية وثالثة واستغرق تحقيق السيطرة على المكسيك عشرين عاما من القتال المستمر، ارتكب الأسبان خلالها من المذابح ملايين المذبحون- وغير المؤرخين من الروائيين والشعراء والفنانين -يتحدثون عنه

زعمت في ختام مقالتي السابق عن الانتفاضة المسلحة في المكسيك أنه لتلك الانتفاضة عمق تاريخي يمتد لألاف السنين. بعمق تاريخ المكسيك وحضارتها القديمة. وأزعم أن فهم أبعاد انتفاضة الفلاحين المكسيكيين من الهنود في أول هذا العام يستوجب ربطها بتلك الجذور التاريخية. وللحقيقة فإن هذه مهمة مؤرخ.. ولست مؤرخا، ولا يمكن استيعابها في أقل من كتاب ضخم... ولست بصدد تأليف هذا الكتاب، فالمهمة الأساسية لا تزال تركيز الضوء على الانتفاضة التي وقعت في ذلك البلد «الثاني» القريب، باعتبار أن كثير من أخرى سري الاعتبار الجغرافي.

لكني سأمنح نفسي فرصة لتقريب معنى البعد التاريخي للانتفاضة المكسيكية عن طريق تقريبها للرجدان المصري بالذات. لتتصور أن الحضارة الفرعونية المصرية بعظمتها - التي لا تزال تبهر العالم إلى يومنا هذا - كانت لا تزال قائمة وممتدة ومستمرة تقاليدها وثقافتها وأساليب حياتها حتى أوائل القرن السادس عشر.. وفي عصر ملك عظيم يوازي في قامة ومسيح الثاني - مثلا - تعرضت لغزو من جانب دولة لم تسمع بها مصر من قبل. أناس لم تر مثل ملابسهم ولا ملابسهم ولا أسلحتهم، هبطوا فجأة على شواطئها وترغلوا في أراضيها.

لنتصور أن مصر اعتبرت هؤلاء القادمين من عالم آخر ضيوفا لا غزاة.. جاؤوا للتعرف على مصر والمصريين والمجازاتهم وتقاليدهم. فاستقبلتهم بهذا المعنى. اغدقت عليهم من خيرها وعلمها أحسن ضيافتهم. وبدأت تتعلم لغتهم حتى قبل أن يفكروا هم في تعلم لغتها. فلم تأخذ بأي نية سيئة إقدامهم على استغلال هذه الضيافة إلى أقصى حدودها.. لأن الاستغلال أو السيطرة لم يخطر ببال حكام مصر أو كهنتها أو مواطنيها.

ثم - ولا تزال في إطار التصور الافتراضي

★ صحيفة المال الأولى
في أمريكا تقول:
الانتفاضة هزت أسس
النظام المكسيكي.

الى اليوم.. مشاهد لا تحصى من جثث النساء والأطفال الممزقة والجماجم التي تحولت الى كؤوس.. وشعور النساء التي صنع منها السجاد..

لقد أقام الأسبان امبراطوريتهم في أمريكا اللاتينية كلها- وليس في المكسيك وحدها- على الأرواح. جعلوا العرب سلاحهم الرئيسي. ولا أنسى ولا يمكن أن أنسى أبداً ما قرأته منذ سنوات طويلة في كتاب عن الانتحار بعنوان «الاله الوحشي» للمؤلف الإنجليزي. أ. ألفاريز من أن الهنود الحمر في المكسيك أخذوا يمارسون الانتحار الجماعي بالآلاف هرباً من وحشية الأسبان وقسوتهم المتناهية بعد أن دانت لهم البلاد.. وبدأ الأسبان يشعرون بأن هذه الظاهرة ستؤدي الى تناقص الأيدي العاملة. لم يؤذ بهم ذلك الى تخفيف قسوتهم على الهنود الحمر. انما أخذوا يؤكدون لهم أنهم سيدخلون جهنم لأن الذين يحرم الانتحار وفي جهنم فإنهم سيجدونهم هناك.. وسيكونون أيضاً أسداً لهم (...)

انتفاضة هيدالجو

يقال أن المكسيك- ونحن نتحدث الآن عن المكسيك التي لم تعد جزءاً من اسبانيا. قاما كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد جزءاً من الامبراطورية البريطانية- هي البلد الوحيد في العالم الذي يحتفل بعيد استقلاله في ذكرى اعدام زعيم ثوري والزعيم الثوري الذي يشار اليه هنا هو «مينهيل هيدالجو» الذي يلقب بـ «ابو الاستقلال المكسيكي». قسيس من قرية صغيرة تزعم انتفاضة فلاحين مسلحة في عام ١٨١٠ منتهزا فرصة هزيمة اسبانيا وسقوطها تحت حكم نابليون فأطلق «صرخة الألم» بادئا بدق نواقيس كنيسة داعياً الى الثورة ضد اسبانيا.

وقد لجحت الانتفاضة بقيادة القس هيدالجو.. لكنها لم تثبت أن قمعت على يد الحكام الاسبان واقتيد هيدالجو الى تنفيذ حكم الاعدام فيه رمياً بالرصاص يوم ١٦ سبتمبر عام ١٨١١. ولا يزال هذا يوم عيد استقلال المكسيك.. مع أن المكسيك لم تستقل عن اسبانيا الا عام ١٨٦٩ بعد اعدام هيدالجو بثمانية وخمسين عاماً.

وعلى ذكر هيدالجو فإن قليلين يعرفون أن اسبانيا نقلت نظام محاكم التحقيق (التي نسميها خطأ محاكم التفتيش) من بلادها الى العالم الجديد.. ونفذت أحكامها في كل بلاد القارة الأمريكية التي خضعت لحكمها. وقد حوكم هيدالجو وأدين وأعدم

أمام واحدة هذه المحاكم الدينية- مع أنه رجل دين مسيحي- متهماً بالكفر لأنه دعا إلى استقلال المكسيك عن اسبانيا. وقد أثار الحكام الأسبان أنه «جند» أكثر من أربعمائة من القساوسة من كنائس المكسيك في انتفاضته المسلحة. لقد تبين لهم أن القساوسة كانوا يلتهمون منشورات الانتفاضة «المتطرفة» وأدبياتها الثورية التهاماً.. وكانوا يتبادلون فيما بينهم كتابات الثوريين الفرنسية والأمريكية كالمنشورات السرية. وتكن هؤلاء القساوسة من كسب الفلاحين لقضية الثورة.

ومع أن هيدالجو كان ينتمي لأسرة مؤسرة إلا أنه كان من أصل هندي أحمر. وفي شبابه إختار مع السلك الكهنوتي طريق السعي الى العدالة الاجتماعية. وكان ذلك مدخلاً إلى إدراك أن العدالة الاجتماعية مستحيلة دون أن تستقل المكسيك عن الحكم الاسباني. وقد قاد في البلدة الصغيرة التي كان راعياً لكنيستها حركة من أجل التصنيع. وأدى ذلك إلى تعرضه للاستجواب من سلطات محاكم التحقيق الدينية حتى قبل أن يطلق «صيحة الألم» داعياً للاستقلال. وخلال الاستجواب شهد ضد بعض القساوسة بأنه رجل يشكك في عقائد الكنيسة ومن بينها العقيدة الكاثوليكية بأن البابا معصوم من الخطأ.. وأنه كان يهاجم النظام الملكي ويعتبر الملوك حكاماً مستبدين.

لكن جريمة هيدالجو التي لم تفتقر لم تكن «الهرطقة» الاتحاد، الزيف عن الدين وإنكار عذرية مريم، المادية، التحرر، الضلال وأتباع آراء الثورة الفرنسية العلمانية- وهي الاتهامات التي وجهت إليه أمام محاكم



* كيف غيرت المكسيك أفكار كارل ماركس؟

★★

زاباتا من فلاح أمي إلى قائد ثورة.. إلى أسطورة لا تموت..



التحقيق الدينية- انما كانت جرمته اقتحام مدينة «جوادالاكار» المكسيكية على رأس جيش من المتسرددين من الفلاحين المسلحين، ونزع صور الملك فوديناند ملك اسبانيا (وكل ممتلكاتها فيما وراء البحار) من على الجدران وإصدار مرسوم بإلغاء العبودية (عبودية الهنود الحمر) ومصادرة سلع الأوروبيين، وإنهاء قوانين القديسة المفروضة على الهنود وإعادة أراضيهم إليهم.

بعد ٤ سنوات فقط من إعدام هيدالجو وقع في أيدي الاسبان الرجل الذي خلفه في قيادة الانتفاضة الفلاحية من أجل الاستقلال. هو «موريلوس» كان أيضاً قسيساً. وكما حقق هيدالجو انتصارات عديدة وهزائم عديدة، حدث لموريلوس الشئ نفسه... الى أن «اصطادوه» (وكان هذا هو التعبير الاسباني عن أسر واحد من الهنود الحمر) وكان قاراً في المناطق الجبلية، بمنزلة الثياب، لم يتناول طعاماً لعدة أيام. ويعكس الكاتب اللاتيني (من أوروجواي) ادواردو جالياهو أن الضابط الاسباني الذي أسره سأل: «ماذا كنت تفعل بي لو كنت أنا الذي وقعت في أسرك؟ فرد عليه موريلوس «أعطيك مهلة ساعتين لتعترف أمامي كقسيس ثم اطلق عليك الرصاص». وعلى الفور أرغموه على الركوع على ركبتيه.. وعندما صدر الأمر للجنود بإطلاق النار عليه لم يستطيعوا أن يفعلوا ذلك أمام وجهه.. التفتوا من الخلف وأطلقوا النار عليه من ظهره..

كان ذلك عام ١٨١٥. ويقول جالياهو: وقتها قال الخديوي (الذي كان يحكم المكسيك مثل الوالي عن امبراطور اسبانيا) أن المصرد مات نادماً تانيا... لكن الفلاحين المكسيكيين لا يزالون يعتقدون الى اليوم أن البعيرة التي أعدم موريلوس بجوارها سمحت صدى طلقات الرصاص ففاضت بمياهها لكي تحمل جثمانه بعيداً عن جلاديه (...)

ليس هذا سوى التفسير «الأسطوري» لاختفاء جثمان زعيم الانتفاضة.. لكنه تفسير يعكس مدى تقدير الناس له ولدوره، تفسير يليق بطولته. لكن الجدير بالذكر أن واقعة قتل موريلوس جرت بالقرب من مدينة سان كريستوبال... المدينة نفسها التي كانت مركزاً لانتفاضة أول يناير الفلاحية المسلحة هذا العام (...)

وتلك كانت المكسيك تحت الحكم الاسباني التي زارها العالم المستكشف الألماني الشهير الكسندر هامبرلث وهاله أن يلاحظ أن «أساندة اللاهوت» (الذين يدرسون العلوم

الدينية) يتقاضون مرتبات تعادل خمسة أمثال مرتبات أساتذة الطب والفلك... أن الأرض الزراعية مهملة ومحتكرة وفق الشعب يمنع تطوير الصناعة. والمكسيك هي بلاد اللامساواة أن اللامساواة الرجبية في الحقوق والثروات تصنع المرء على وجهه منذ الرحلة الأولى.

ملاحظة هامبولث عن اللامساواة في الحقوق والثروات لاتزال صحيحة الى اليوم بعد انقضاء ١٩٠ عاما عليها (...). (وملاحظة هامبولث لا تختلف كثيرا عما كتبه العالم البريطاني توماس هانتون- صاحب نظرية السكان الشهيرة- في كتابه «مقال في السكان» عام ١٨٩٨، أي قبل ٦ سنوات من هامبولث- عن أحوال مصر... وهذه أيضا لاتزال تصدق على مصر سبعينات القرن العشرين)

خلال السنوات التالية، من بدايات القرن التاسع عشر كان اعجاب المكسيكيين المتعطشين الى الاستقلال وإلى العدالة الاجتماعية. معا بالثورة الفرنسية ومبادئها قد تصاعد كثيرا، بالأخص بين المثقفين. ويقول المؤرخ المكسيكي صمويل راموس أن ذلك كان ينطوي على رغبة في التحرر... لكنه كان ينطوي في الوقت نفسه على شعور بالنقص أزاء الأوربي خاصة بالنسبة للشبان المكسيكيين أبناء المدن المتعلمين الذين كانوا يبعثون عن المبادئ الضرورية لمعارية الماضي... لمعارية القهر بالليبرالية. لمعارية الدولة الملكية بجمهورية ديمقراطية... لمعارية سيطرة الكنيسة بالعلمانية.

وخلال تلك السنوات أيضا كانت المكسيك قد اقتربت من التحول الى دولة لائيقية والثقافة، تدهورت فيها ثقافة الحضارة القديمة، الأزتيك والمايا، كان الغزو قد تم (...) لكن بقي الفلاحون في معظمهم من الهنود

=====

*** الفلاحون تبنوا الأفكار الاشتراكية.. تحت قيادة وتأثير رجال الدين في سبعينات القرن الماضي**

=====

الحمر أبناء تلك الحضارة كما هم، ضحايا للفرق والقهر والاستغلال. ويجدر بالملاحظة أن كلمة «بيلاو» ومعناها بالاسبانية فلاح تستخدم في المكسيك من البداية للدلالة أيضا على معنى «فقير» و«حقير»... الى آخر تلك الترادفات الطبقية التي تذكرنا باستخدام كلمة «فلاح» على ألسنة الاتراك عندما كانت مصر تحت السيطرة العثمانية.

واتت سيطرة فرنسا على اسبانيا بأكثر من تأثير افكار الثورة الفرنسية على المثقفين المكسيكيين. لقد أتت بالحكم الفرنسي عندما غزا جيش نابليون الثالث- وكانت فرنسا قد خانت ثورتها وعادت الملكية اليها- وهنا ألمح حكام فرنسا الى جعل المكسيك «الجزائر الأمريكية».. إشارة الى تحويل الجزائر الى «جزء من فرنسا».

انهم الغزاة الجدد. لكن هذه المرة انضم اليهم المكسيكي المحافظ بقواته الى الفرنسيين. عشرون ألف جندي مكسيكي انضموا الى ثلاثين ألفا من الجنود الفرنسيين الذين كانوا في خبطة أخيرة من جولة طويلة اجتاحت خلالها الجزائر والقرم والستغال. وعهد الفرنسيون سنة ١٨٨٤ بالمكسيك الى الأمير ماكسيميليان، الذي لم يكن سوى أحد الأمراء العاطلين في أوروبا الذين وزعتهم فرنسا قبل ذلك في أنحاء أوروبا و كان نصيبه النمسا قبل أن يولى عرش المكسيك. ويعتقد مؤرخ مكسيكي آخر هو المؤرخ الاشتراكي «جاسكون جارتيا كائغو» أن غزو نابليون الثالث للمكسيك كان علامة النهاية في فكر كارل ماركس، الذي كان يعتقد قبلها أن التوسع الاستعماري من جانب الدول الأكثر تقدما هو انتصار للتقدم على التخلف. فقد كان هذا رأيه عندما غزت الولايات المتحدة المناطق الشمالية من المكسيك قبل ذلك بنحو ١٥ عاما، وكتب يقول أن ذلك سيحول الفلاحين المكسيكيين الى بروليتاريا ويؤدي إلى اسقاط الاقطاع وحلفائه من رجال الدين (...).

خلال المراحل السابقة- مابين الغزو الاسباني وبداية حركة الاستقلال- كان عدد الهنود الحمر المكسيكيين، فراعنة المكسيك، قد هبط من نحو ٢٥ مليون نسمة الى أقل من مليون واحد (...). ويقول الروائي المكسيكي الأشهر في الوقت الحاضر كارلوس فورتيس في كتاب له صدر قبل أشهر قليلة بعنوان «المرايا المدفونة: تأملات عن اسبانيا والعالم الجديد» أن العوامل التي تضاعفت على إبادة هنود المكسيك لم تكن

فقط العمل القسري والامراض التي وفدت مع الأوروبيين الى بلادهم والمذابح التي ارتكبت ضدهم في كل مناسبة بدأ فيها استعدادهم للتمرد... انما كان هناك أيضا عامل «الصدمة الثقافية». فلقد حول الغزاة المستعمرون من هذه البلاد من «جنة أرضية الى قارة للعداء». وقد استمر هذا العداء على مستويات متلازمة. وكان أساسه طريقة معاملة الغزاة للمهزومين...

كانت النتيجة الطبيعية لهذه الإبادة أنه عندما بدأت حركة الاستقلال في المكسيك لفصلها عن اسبانيا لم تكن حركة استقلال بالمفهوم القومي أو الوطني التقليدي. كانت قد نشأت في المكسيك طبقة من الحكام الذين يتمتعون هم أنفسهم لاسبانيا. ولكن تمت معهم أحلامهم في الاستقلال بهذه البلاد عن التاج الاسباني. ولهذا فإن الغالبية الساحقة من حركة الاستقلال في منتصف القرن الماضي كانت من الـ «كزبوليس» وهو التعبير الاسباني الذي يشير الى المكسيكيين من أصل اسباني الذين ولدوا في «اسبانيا الجديدة»... أي في البلاد التي احتلتها اسبانيا في العالم الجديد.

لهذا يمكن وصف استقلال المكسيك بأنه كان أقرب الى انفصال محمد علي بمصر عن «الباب العالي» العثماني... وأن كان ذلك لا يقلل من قيمة هذه التطور.

وقد استمرت في المكسيك الجمهورية المستقلة معظم مظاهر وظواهر قهر الهنود المكسيكيين وكل العناصر الأخرى غير الأوروبية في المجتمع. وكان نصيب الفلاحين والفقراء من القهر دائما الأكبر. مع ذلك فقد كان هناك دائما المدافعون عن الفلاحين والفقراء ممن ينتمون الى أصول أوروبية أو أصول مختلطة. وعادة فإن هؤلاء كانوا الاشعراكيين. أحد أوائل الاشتراكيين المكسيكيين، كان كولونيل في الجيش اسمه «البرتو سانتاني» في كتب من داخل السجن عام ١٨٧٩: «من المزمع هنا أن يقال هذا لكن لا بد أن نقول: لقد كان الهنود أسعد حالا تحت الحكم الاسباني. فاليوم نصفهم- زيفا- بأنهم أحرار بينما هم في الواقع عبيد».

كان الكولونيل سانتاني في قد أودع السجن لأنه قاد انتفاضة الهنود المكسيك في منطقة وادي «تكميلوكان». وكان يؤمن بأن أمراض المكسيك كلها ناشئة عن فقر الشعب. وفقر الشعب ناشئ عن تركيز الأرض في أيدي حفنة قليلة وعن نقص الصناعة.

وذلك أن كل شيء يأتي من الخارج بينما نستطيع أن نصنعه بأنفسنا.. وكان السؤال الذي أطلقه دائما قبل السجن بعده: «هل من الأفضل أن نفقد استقلالنا ونصبح مستعمرة لأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة) أم أن نغير النظام الأسباني الذي خربناه» (ادواردو جاليانو: وجوه وأنفصه).

اشتراكي مكسيكي آخر - صحنى هذه المرة - هو خوان دي ماثا. وفيهرا، كتب يطالب برد أراضي الهنود، إلى الفلاحين، اليهم «فليس هناك قانون يمنع الحق للمصوص في ثمار العنف والشر».

في تلك الفترة - بالتحديد في عام ١٨٧٩ - نشر أول برنامج اشتراكي مكسيكي. وضعه فلاحو منطقة سييرا جويوا وأكادوا فيه ضرورة القضاء على الملكيات الضخمة وحكومات الأقاليم التي وضعت الهنود تحت رحمة ملاك الأرض وفي خدمتهم، باعتبار تلك هي جذور البؤس السائد. وطالبوا بتعديل القرى إلى مدن. واستعادة الفلاحين ملكية الأرض ومصادر المياه والأخشاب، والمراعى.

في عام ١٨٨٥ كان الهندي المكسيكي المخلط تيمودور فلوريس.. الذي يوصف في تاريخ المكسيك بأنه «بطل ثلاثة حروب» إشارة إلى اشتراكه في انتفاضات للفلاحين وفي الحروب ضد الفرنسيين وضد الأمريكيين.. يفتح مدرسة يعلم فيها أبناء الفلاحين. كان يقول لهم «ردودا وراثي: الكل ملك للأرض والماء والأخشاب والنيرون والمعاصيل للجميع.. ما خلقه الله وما يخلقه الانسان على السواء. ملك للجميع... لقد ولدنا متساوين عراة تماما. كلنا أخوة.. ردودا وراثي» (جاليانو).

زاباتا.. الثورة

شهدت نهائيات القرن الماضي وبدايات القرن الحالي: توالى عدد من الرؤساء الذين فرضوا على المكسيك حكما دكتاتوريا طاغيا.. أشهرهم موديريو دياز الذي بقي رئيسا من عام ١٨٧٦ إلى عام ١٩١١، وكان من أشهر أقواله وهو رئيس قوله «إن أفضل هندي هو المذفون على عمق ستة أقدام تحت الأرض» ومع أنه كان هو نفسه من المخطئين نصفه هندي ونصف أوروي، فانه كان يدعو إلى قتل الهنود قولا إذا شاركوا في أي تمرد.. دون حاجة لمحاكمة أو حتى استجواب. ويقال أنه في عهده كان النواب في البرلمان يصوتون إلى جانب كل قانون يتقدم به

دياز. ولكن بالأيما.. فقط.. لأنهم يغفون في الجلسات.. وعندما يدي رئيس الجلسة على منصته تسقط رؤوسهم على صدورهم. فيؤخذ هذا على أنه موافقة بالإيما»..)

وقد انتشرت نكت أخرى كثيرة عن دكتاتورية دياز منها أنه إذا سأل «كم الساعة الآن؟» يرد عليه مساعدوه «كما تشاء» يا سيادة الرئيس... وهو نوع من النكت ينتقل من عهد إلى عهد، من رئيس إلى رئيس، لا يتغير سوى بالاسماء، لكن عهد دياز تميز باتساع نفوذ الولايات المتحدة واستثماراتها بدرجة لم تحدث قبله.

في هذا العهد بدأت الانتفاضة الأكبر في تاريخ المكسيك.. الانتفاضة التي تزعمها إميليانو زاباتا.. وهي الانتفاضة الوطنية التي يطلق عليها في التاريخ المكسيكي وصف «الثورة المكسيكية». عندما تذكر عبارة «الثورة المكسيكية» يكون المقصود الحركة التي قادها زاباتا، ابتداء من عام ١٩١٠، وذلك على الرغم من أنها انتهت، بعد سنوات نجاح لم يشمل أنحاء المكسيك كلها، باغتيال قائدها في عام ١٩١٩. أما لماذا أصبحت هذه «الثورة المكسيكية» دون غيرها، فللأثر العميق الذي تركته على أفكار المكسيكيين ومفاهيمهم عن الثورة والعدالة والأرض والقانون.. لقد أعادت الثورة التي قادها زاباتا إلى المكسيك وعيا بأنها ليست بلدا أورويا، وأن خلاصها ليس في أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة) واستثماراتها. ولا في القوانين التي ورثتها عن الملكية الأسبانية أو عن الثورة الفرنسية أو الميراث الفرنسي لحركة الاستقلال.

ولعل من أغرب حقائق التاريخ أن صانع هذه الثورة وقائدها لم يكن في بداية حركته سوى «فلاح أمة».. وأن وسائله في التنقل بين قرى المكسيك ومدنها لنشر الثورة - وقد تخطى بها كل الحدود التي انغلقت على انتفاضات الفلاحين السابقة - لم تعد جواده، الذي أجاد كفارس قيادته. وقد تخلف عن زاباتا تراث شعبي ثري للغاية. يقول الفلاحون عنه إلى اليوم أنه «أيقظ الأرض

من سباتها.. كان رجل الصمت... تحدث كثيرا وهو صامت... وتو به الفلاحون كما لم يشقوا بأحد من قبل إلى حد أنهم سلسرو أوقاصهم التي ظلت في حوزتهم منذ أيام المندوبية. الأوراق والوثائق التي تثبت امتداد جذورهم في هذه الأرض إلى ما قبل أن تظا قدم أسباني أرض المكسيك. أما الآن فانه لم يعد لديهم من مساحة الأرض ما يتسع لدفن ميوتاهم. كانوا يقولون لهم إذا أردتم أن تزرعوا فازرعوا في قدر الفخار. لذلك أن ملاك الأرض كانوا يزرعون المعاصيل التي تدر السكر الذي يجلب لهم الثروة.. بينما كان الفلاحون يريدون أن يزرعوا الذرة التي يصنعون منها خبزهم).

كان الدكتاتور دياز قد انهار فجأة ونفى بعد ٣٠ عاما متواصلة «على العرش».. وجاء بعده فرانيسكو ماديرو الذي يدرك أن ثمة حاجة إلى التغيير. لكنه اعتقد أن كل التغيير المطلوب «تسريعي».. لا أكثر. كان شعاره «الاصلاح القانوني».. بينما كان شعار زاباتا - الذي بدأ ثورته مع صمود ماديرو إلى السلطة - الاصلاح الزراعي. ولم يكن الاصلاح الزراعي بالنسبة لزاباتا والقوات الفلاحية التي أعطت ولاها له مجرد قانون.. لم يكده عام ١٩١٤ يبدأ حتى كانت قرارات زاباتا تخطى القرى واحدة بعد أخرى من الجنوب متجهة شمالا نحو العاصمة.. وصفت المدن تكتب «الأشغال الهالية» تكسب الحرب». وبعضها يجعل صفحته الأولى بالسرد، حدادا على.. سقوط «النظام» وأنهيار «القانون». وعلق زاباتا وساسة الشكولاته يريدون أن يكسبوا الحرب دون أن تتسخ أيديهم.

مع اقتراب قرارات زاباتا ترجف «مكسيكو» العاصمة.. فقد اعتادت أن تسمع ساستها يطلعون عليه أوصافا من نوع «هولاكو المكسيك».. وبعد ذلك بأيام تشهد دخولهم. هذه المرة ليسوا مسئولين يطلبون رغيف خبز أو شربة ماء، انما دخلوا تحت قيادة زاباتا مع قوات يانشر فيبلا القائد العسكى الذي أطاح بالدكتاتور دياز.. يحيط بهم في



*** استقلال المكسيك حرر المكسيكيين من أصل أسباني.. وأبقى على كد القهر الذي عاش فيه الهنود منذ بداية الغزو.**

المدينة التي كانت تسمى نفسها آنذاك «باريس الأمريكية» واشتهر مشوب بالحرق. ولقد اكتشف الفلاحون - الفقراء - الهنود - المتسودون - المخلطون... مركز السلطة في البلاد، واحتلوه. انما للحظة لم يطبقوه، كما لم يقطعهم. لم يشعر زاباتا أبدا بأنه ينتمى إلى هذا المكان. حتى ليلة الأولى في العاصمة لم يرض أن يقضيها في قصر الرئاسة. قضاها في فندق من الدرجة الثالثة على مقربة من محطة السكك الحديدية، حيث القطار الذي يحمله إذا أراد عائدا إلى قرية في الجنوب... الجميع كانوا تواقين إلى مغادرة هذه المدينة. كان هذا الانتصار الكبير شيئا فوق العادة بالنسبة إليهم. وينتهي بهم الأمر فعلا إلى ترك العاصمة بعد أيام - محض اختياريهم - ليعودوا إلى حيث يمكنهم أن يتحركوا دون أن يتوهوا... (جولي أدولاد. الثورة المتقطعة - صادر عام ١٩٧١).

وكما هو الحال دائما كان هناك من يترصد بانتظار الفرصة السانحة. انقض على مركز سلطة جنرال هو فينوسميانو كارانزا. وكما هو الحال دائما - أيضا - كان هناك دائما من يترصد إنتظارا لفرصة سانحة. انقض على سبعة زاباتا جهش من المؤرخين حولوا حوادث فردية ارتكبتها بعض المعردين أمام أشياء لم تقع عيونهم عليها من قبل إلى اتهامات للثورة كلها بالفساد والانحلال... ولعل التفسير الأقرب للمنطق أن زاباتا أحس أن الحياة في مدينة مثل «مكسيكو» يمكن أن تحول جيشه إلى مجموعة من الرجال لا يمكن السيطرة عليهم، فائر العودة بهم إلى مناطقهم الريفية قائلا: إن العاصمة لا تصلح لسكنى البشر...).

أقام الجنرال كارانزا في العاصمة مقررا أن يتجاهل زاباتا وجيشه في الجنوب. بالأحرى أراح نفسه من هموم الجنوب وفقره وهنوده... لكنه اضطر لمواجهة مشكلة بالشو قهلا وقواته النظامية في شمال البلاد. وبعد هجرمين ناجحين ضد قوات قبلا حصل الجنرال كارانزا على اعتراف الرئيس الأمريكي ويلسون به رئيسا للمكسيك في صيف عام ١٩١٥. وكان هذا أهم له بكثير من اعتراف الشعب المكسيكي أو عدم اعترافه بسلطته. وهي سياسة تأكدت وفرضت نفسها على حياة المكسيك السياسية. حتى الآن. ولم يكن أسهل من العثور على ذريعة لتدخل عسكري أمريكي في الشمال ضد قوات قبلا... وكانت أن وحدات منها عبرت الحدود الجنوبية للولايات

المتحدة وقتلت ١٨ أمريكيا. وقد سبب وجود القوات الأمريكية حرجا شديدا للجنرال كارانزا وحكومته. مع ذلك فقد بقيت حتى بداية عام ١٩١٧.

أما في الجنوب فإن قوات زاباتا تكثت من أحكام سيطرتها - وفي الحقيقة نظامها - على مناطق الريف المكسيكي. وليس في الجنوب وحده، مع بدايات عام ١٩١٥. وشهد العام نفسه «أحلى» انتصارات الزابانية العسكرية على قوات الحكومة. وبدأوا يقيمون نظامهم الطوباوي (الحشالي) بدءا بالأصلاخ الزراعي ومحاولة إحياء الصناعات القائمة والتأمين وتوزيع الأرباح... غير أنه لم يمض وقت طويل حتى كانوا يدفعون غاليا ثمن تبازلهم الاختياري عن مركز السلطة في مكسيكو العاصمة. بعد أن عزز الجنرال كارانزا مركزه بالوجود العسكري الأمريكي في الشمال زحف نحو مناطقهم... وأخذ يحقق انتصارات وراة آخر، ووراة كان يعود أصحاب الأملاك. فمن فيهم الأجانب الذين أرادوا استعادة ممتلكاتهم للفلاحين الزابانيين وأعديين بأن يعيدوا بناء ما خربه هؤلاء المتسودون... وكان رد الجنرال عليهم: «لا وقت للحديث عن عملية إعادة البناء. فإن عملية التدمير لم تنته بعد (جنرالات كاندبل، سيرة العاصمة مكسيكو - صادر في عام ١٩٨٨).

وبعد أن انتخب والجنرال كارانزا رئيسا بصفة رسمية في عام ١٩١٧ أصبح همه مطاردة زاباتا للقبض عليه أو قتله. فقد كان بين عدويه (الآخر هو بانشوفيل) أندھا خطرا عليه. وفي أوائل عام ١٩١٩ كان هذا المسعى قد أدى إلى قتل أكثر من ٤٠ بالمائة من سكان ولاية موريلوس التي كانت أهم ركائز قوة الزابانيين. ولكن لا التعذيب والا الاعدام ضد أنصار زاباتا، ولا المكائات

* الخلفية التاريخية

لانتفاضة «المايا» - هنود

المكسيك - من بدايات

القرن السادس عشر

إلى نهايات القرن

العشرين

والعروض الباهظة من حكومة استطاعت أن تؤدي إلى القسبض على زاباتا، ولعل هذا الوقت على الرغم من أنه كان وقتا عصيبا لزاباتا وأنصاره هو الذي شهد تحول الرجل من قائد انتفاضة فلاحية واسعة النطاق لكنها محاصرة إلى أسطورة يصعب الامساك بها... وهي أسطورة لا تزال حية بين هنود المكسيك وقراءها من كل عرق وجنس وضمة، حيث لا يزال الناس يظنون أن إميليانو زاباتا لا يزال حيا، وأنهم في الليالي القمرية يشاهدونه على قمة الجبل فوق حصانه يلوح لهم بقبضته المكسيكية الكبيرة.

وعندما وقع زاباتا... فإنه وقع ضحية عملية خداع استغلت فيها طبيعة الفلاح القارئ الطيب. دسرا عليه ضابطا من رجال الجنرال كارانزا زعم أنه تمرد على الجنرال وأنه مطلوب من قوات الحكومة لتنفيذ الأعدام فيه. وطلب حماية زاباتا له. وكانت مثل هذه الحوادث مألوفة طوال سنوات الثورة الزابانية. وفي اليوم الذي حان فيه تمرد الثواقض مع الضابط وزجاله على شروط انتقامهم إلى صفوف الزابانيين لينالوا حياضهم. رفض زاباتا أن يقضيه أكثر من عشرة من رجاله إلى مكان اللقاء. على الرغم من توجس معاونيه، ويحكى أحد هؤلاء الحراس العشرة أنه ما أن اقترب القائد العام (أي زاباتا) من عتبة الباب الذي كان مقررا أن يدخله ليتم اللقاء حتى كانت صليتان متتاليتان من طلقات الرصاص السريعة تفتح عليه. لم تكن لديه فرصة حتى لسحب مسدسه من جانيه. وسقط قائدا الذي لا ينسي زاباتا سقطته التي لم ينس منها أبدا.

مات والرجل الذي علمنا أن الحياة ليست فقط خوفا من المعاناة ورجاء في الموت... هكذا تقول أغانيهم حتى اليوم ويرددونها كأنهم يقشرون الكلمات كما يقشرون كيزان الذرة (جالهاني: ذاكرة النار - صادر عام ١٩٨٨). وينقل جاليسانو أغنية عن زاباتا تقول:

يعكون أنه ذهب مع أحد رفاقه إلى الجزيرة العربية

بأه زاباتا هذا لاشيء يخيفه.

لقد شوهد فوق تلال كيلا مولا.

أعرف أنه نائم الآن في كهف في سيرو

بريتو.

شوهد حصانه يشرب الماء من النهر.

إذا سألت زهور الحقول

والوديان في موريلوس

عن زاباتا.

قل إنه ذهب لتسليق حالة القمر
ماذا علمتك عقيدة التنازع
أنها تقول أن الرئيس لم يم
أن زاباتا في طريقة اليك.

لكن الحركة الزاباتية ليست مجرد أغنية
للرعاة أو الفلاحين تحرك الوجدان الانساني
والوطنى.

لقد أثبتت الانتفاضة المسلحة، التي
قادت بها هذه الحركة في أول يناير الماضى
وما لحقها من تطورات سلطت الأضواء مجدداً-
ربما كما لم تسلط منذ رحيل زاباتا عن هذا
العالم- على أوضاع هنود المكسيك وكل
فلاحيهها وكل فقراتها. أن الزاباتية حركة
متواصلة، أنها لم تموت زاباتا. كما لم
تتحول إلى مجرد أسطورة أو حكاية شعبية.
ولعله من الجدير بالملاحظة أن انتفاضة
جيش التحرير الزاباتى في إقليم شهاباس
المكسيكى الجنوبي قد أعادت- حتى إلى
الصحافة الأمريكية- اسم «المايا»... تلك
الحضارة القديمة العظيمة التي ينتمى إليها
هنود المكسيك. فقبل أيام كانت صحيفة
«واشنطن تايمز» تضعه في عنوان تحقيقها
اليومى عن تطورات المكسيك «ثوار المايا
ومبعوث الحكومة يبدآن محادثات السلام».
وكان الاسم قد اختفى طويلاً إلا من كتب
وبحوث الانثروبولوجيين وعلماء الآثار...
وفجأة أصبح عنواناً لشوة مسلحة تخوض
معركة سياسية ويظهر في تعليقات وتحليلات
يذهب بعضها إلى حد القول بأن انتفاضة
هؤلاء الهنود المكسيكيين ستحدد تطورات
الأحداث في أمريكا اللاتينية كلها ربما إلى
وقت طويل بعد بداية القرن المقبل على حد
تعبير صحيفة «وول ستريت
جورنال» صحيفة المال والأعمال الأولى في
الولايات المتحدة. وقد كتبت هذه الصحيفة
(في ٧ فبراير الماضى) تحقيقاً مطولاً عن
أوضاع المكسيك بعد انتفاضة ثوار «المايا»
قالت فيه أنه مع اقتراب موسم انتخابات
الرئاسة المكسيكية فإن الانتفاضة تهم الحياة
السياسية في المكسيك من أساسها... وبعد
نحو سبعة عقود من العمليات السياسية التي
كان يسهل قاساً التنبؤ بمساراتها في ظل
الشعارات الطنانة للحملات الانتخابية وسيطرة
الحزب الواحد يروشك موسم انتخابات الرئاسة
المكسيكية أن يتحول إلى شئ مشير
للاهتمام. فإن انتفاضة الهنود في ولاية
شباباس الجنوبية قد أيقظت مشكلات قديمة:
الفقر المدقع، التفاوت الشاسع في الثروة.

الفساد السياسي. ويأتى ذلك في وقت حرج.
والنتيجة هي موسم سياسي مقترح بصورة
تدعو للدهشة، موسم يختلف بدرجة هائلة عن
موسم الانتظار الملول المعتاد لمرشح الحزب
الحاكم وهو ينتخب، وهو ما كان عليه الحال منذ
المشرقات.

وتضيف الصحيفة الأمريكية- التي
لا يمكن اتهامها باليسارية أو التعاطف مع
انتفاضة مسلحة يشارك فيها اليساريون
والشيوعيون المكسيكيون- «هذه المرة لم
تختف أحزاب المعارضة، لقد عاد الحزب
اليسارى إلى الظهور فوق السطح فجأة،
وبدأت بوادر الانشقاقات تظهر في الحزب
الحاكم الذى كان دائماً كتلة موحدة.

وحتى لوفاز مرشح الحزب الحاكم في
انتخابات أغسطس القادم، وهي نتيجة لا تزال
في الأرجح، فإن عملية البحث عن الروح
الجارية في الحملة الانتخابية الراهنة ستعنى
تفسيراً في أولويات المكسيك... ستتركز
المكسيك الآن على كيفية توزيع الثروة
بطريقة أكثر تكافؤاً. وبعد أن ترك النظام
السياسى طويلاً دون أن يس من أجل الحفاظ
على الاستقرار في وجه تغيرات اقتصادية
واسعة سيستصدى البلد بطريقة أكثر
هجومية للفساد الذى أصاب البلاد بطاعونه
لعشرات السنين».

لو افترضنا أن انتفاضة ثوار المايا لن
تحقق ذلك فأنها تكون قد أحرزت انتصاراً
بأهرا.

يقول لويز كولوزيو مرشح «حزب
المؤسسات الثورى» الحاكم في المكسيك
للصحافة الأمريكية «لقد أيقظت انتفاضة
شباباس ضميرنا الاجتماعى بأجمعنا، الآن
أكثر من أى وقت مضى من المهم أن تتعرض
المكسيك لتغيير اجتماعى عميق... أن علينا
إن ننشبه إلى المناطق الفقيرة وإلى البرامج
الاجتماعية وإلى الديمقراطية».

عندنا أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية
تقريرها السنوى عن أوضاع حقوق الانسان في
العالم في أوائل شهر فبراير الماضى (وكان قد
مضى على الانتفاضة المكسيكية شهر واحد)،
جاء الفصل المخصص للمكسيك فيه متضمناً
جزءاً عن «السكان الأصليين» وخاصة في
إقليم شهاباس وهو ما لم تكن تقارير السنوات
الماضية تتضمنه. وفيه تقول الخارجية
الأمريكية أن هنود المكسيك يتمتعون بحماية
في ظل القوانين المكسيكية- تتراوح بين حق
امتلاك الأرض جماعياً وحق الترجمة لهم في
الحاكم إلى اللغة الاسبانية التي لا يتحدثون

بها) كما أنهم يتلقون دعماً من البرامج
الاجتماعية وبرايمح المساعدة الاقتصادية. مع
ذلك فإن سخطاً عميقاً بين الهنود ينبع- في
جانب منه- عن عدم فاعلية الضمانات
القانونية والرعاية الاجتماعية في... تحقيق
الأهداف التي يتوقعونها».

وكما هو واضح فإن هذا تناول بارد ورؤية
لا تنتم بالوضوح لأوضاع السكان الأصليين «
كما تصورها وزارة الخارجية الأمريكية نقلاً
عن تقارير سفارتها في المكسيك. لكن هناك
على الأقل هذا الاعتراف بوجود سخط
عميق.

بل أن مفكرًا أمريكيًا، هو نعيم
شومسكى، لم يتردد في وصف الانتفاضة
بأنها الانفجار الأول في سلسلة انفجارات قتال
زمنية من المؤكد أن تقع على التوالي نتيجة
لاوضاع الاقتصاد العالمى الجديد.

وكتب المصنف المكسيكى وشاعرها
العظيم أوكيفالهو باز الحائز على جائزة نوبل
للأدب، (١٩٩٠)، لقد فاجأتنا الأحداث في
شباباس جميعاً- مكسيكيين ومراقبين أجانب
على السواء- وبالتأكيد فإننا بصدد انكسار
بصراعات اجتماعية خطيرة وصدمات متكررة
بين القرى المختلفة في المنطقة... لقد أكدت
التحولات في الثقافة التقليدية والمراتب
القديمة ذات التشكيل الهرمى فطاعة
التفاوتات الاجتماعية والثقافية. أن السكان
الفلاحين- الذين يتحدرون أساساً من واحد
من أسجد الشعوب السابقة على الغزو
الاسباني، شعب المايا- قد أخضعوا للمهانة
والتمييز والإذلال لقرون طويلة. لم تسمع
صرخاتهم سنوات وراء سنوات من جانب طبقة
الاثرياء، وهم الاطراف المسئولة مباشرة عن
الدمار المزمع الذى لحق بالفلاحين من جانب
الحكومة... أن ما حدث هو انفجار للمكسيك
كلها بأن اصلاحات اجتماعية وسياسية
اقتصادية وأخلاقية أصبحت ملحة»..

حتى آخر يوم قبل الانتفاضة لم يكن أحد
يتصور أن ترغم حكومة المكسيك رعاها
التأسيس الأمريكى على الدخول في
«مفاوضات من أجل السلام» مع ممثلى
الانتفاضة التي قسام بها «قراعة
المكسيك»، المايا، أحسناد همد الجو
وموريلوس وورثة ثورة زاباتا... الذين
يعرفون جيداً- كما أعلنوا في بياناتهم
الأخيرة- «نحن نتاج ٥٠٠ عام من الصراع».

هل نقول أن «المايا»- هنود المكسيك-
دخلوا التاريخ من جديد؟
الحقيقة أنهم لم يغادروه أبداً.

ظاهرة العسكرية .. قراءة جديدة (٣)

من الدولة "المعسكر" إلى الدولة "النورية"

د. محمد عصفور

نفسه) بما كانت ترفعه حركة الجيش في البداية من شعارات ديمقراطية. رأي الكثيرون الانقلاب العسكري وكأنه ثورة، وإن كان أحمد حمروش أقل تطرفاً إذ اعتبر بأن الحركة انقلاب عسكري تحول فيما بعد إلى ثورة. وقد أبرزه لؤي عوض طبيعة النظام العسكري في عهد ناصر وفلسفته، حيث نقل عن الرئيس ناصر قوله أنه وزع زملاء الضباط على الإدارات الحكومية وعلى المؤسسات والشركات العامة لتسييرها من ناحية وللمراقبة أمن الدولة فيها من ناحية أخرى. «وبهذا كافأهم على تضحياتهم وخدمت جيش مصر بتفانيه من الضباط المشتغلين بالسياسة.. فأنا لا أؤمن بأن من حق الجيش الاشتغال بالسياسة».

إن الدولة المعاصرة (راسمالية أو شيوعية) هي دولة إدارية بيروقراطية تكنوقراطية عسكرية يقدو الجهاز الإداري البوليسي فيها أقوى سلطات الدولة، إذ تتجسد الإدارة في التدرج والمركزية والسرية فإنها تتحرر من الطابع الإنساني وتلك ظاهرة عالمية مفروضة في كل النظم بغض النظر عن خلافاتها للذهبية الجوهرية. وقد كان من شأن التقدم التكنولوجي اشتداد قبضة السلطة على المحكومين بأحدث الأساليب العلمية سواء في الصياغة الفكرية أو إعادة البناء البيولوجي أو القولية الكاملة للإنسان الطبع الذي يصنع في معامل المختبرات. ومن شأن هذا التطور الخطير أن ينمكس على وضع البوليس. فبينما كان البوليس في الدولة الليبرالية تعبيراً عن تنظيم الحوار بين الفرد والدولة ثم غدا تعبيراً عن تنظيم الحوار أو التنافس بين

واختصاصاتها التي أخذ الذي دفع الرئيس إيزنهاور إلى التحذير من خطر هذا التحالف غير المقدس بين المعسكر وكارتيلات الصناعة العملاقة وتهديداتهم البالغة للحريات والعملية الديمقراطية فضلاً عن عمق آثاره الاقتصادية والسياسية بل والنوعية.

أما نحن كدولة من دول العالم الثالث فقد دخلنا في زمرة الدول العسكرية منذ حركة يوليو ١٩٥٢ فإن الغالبية الساحقة لمفكرينا وسياسيينا لم تواتهم الشجاعة أو الصراحة للتقرير بأن الحكم العسكري يعني غياب الديمقراطية، وربما اتخذ البعض (أو خدع

منذ أكثر من أربعين عاماً تنبأ عالم الاجتماع السياسي الأمريكي «هارولد لاسويل» بمقدم دولة الشكنة العسكرية منذراً بأن روح العصر لم تعد تتفق مع سيطرة رجل الأعمال، ولكنها مع سيادة العسكرية. وإن ثمة مراحل مختلفة سابقة لهذا التطور فهناك دولة الدعاية الحزبية التي تكون فيها الرهابة لرجل الدعاية والأعلام، ودولة الحزب البيروقراطية التي يسيطر فيها رجال التنظيم الحزبي. كما وإن هناك أشكالاً مختلفة تشترك في السلطة قياديين الحزب وملوك الاقتصاد. وكان د كومت ونسيمسرو بصفة خاصة قد أشار إلى نموذج الدولة العسكرية، إلا أن مفكراً من مفكري السياسة لم يدر بخلفه أن يشهد العالم موجه غالبية لنظم حكم عسكرية يرأسها متخصصون في العنف.

وكان الاتجاه السائد في دول العالم الثالث (أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا) أن يحكم المعسكر شعوبهم، إلا أن الفقه السياسي الغربي أستبعد أن يصاب العالم الغربي والمتحضر (وخصوصاً ديمقراطيته التقليدية) بهذا الداء الويل، مستصراً أن تتزايد الديمقراطية تزوداً بناعية ضد المرض. غير أن التطور التكنولوجي الرهيب في أدوات الحرب وأساليبها، وقيام الامبراطوريات القتالدية الحديثة، وحالة التوتر الدائم في العلاقات الدولية.. إلخ، كل هذه أسباب ضغطت بشدة على ما تبقى في العالم من نظم ديمقراطية، وطرح فيها بعنف مشكلة الصلة الدستورية بين سلطة عسكرية متعاطفة وسلطة مدنية ترى كل يوم تقلصاً في أخطار حقوقها

الجماعات والدولة، انتهى الآن كل حوار ولم يعد للبوليس تنظيمًا لأوجه نشاط خارجي للفرد أو الجماعات وإنما صار الإنسان نفسه مادة للبوليس وخصوصاً وقد صار نوعاً من قنود أو نشاط من أنشطة السلطة العسكرية القابضة والتي زودتها التكنولوجيا المتقدمة باخطر القدرات على الرقابة والقهر والفتك.

وهكذا لم يعد المجتمع التكنولوجي العسكري نقضاً للفلسفة الماركسية وحدها وإنما صار نقضاً للفلسفة الديمقراطية كذلك بل والفلسفة السياسية التقليدية بوجه عام. فكل ما ابتدعه العبقريّة السياسيّة خلال قرون عن قيود السلطة والمسؤولية وحقوق الإنسان مهدد بالزوال في ظل الدولة الإدارية العسكرية التكنوقراطية، حيث تصل إلى السلطة الشرائع الاجتماعية الجديدة غير المشروطة سياسياً رغم هيمنتها المطلقة.

وإذا كانت الدولة الطبقيّة (أي كان نوع الطبقة الحاكمة هي العمال أم أرباب المال) هي النموذج الذي الفتق البشرية عدة قرون فإن الدولة الإدارية العسكرية بشرائحها الاجتماعية الحاكمة قد لا تقوم على أساس طبقي، غير أن قيام الشخصية العسكرية أو الشخصية التكنوقراطية الحاكمة في ظل دولة بوليسية قاهرة سوف يكون بدون شك نموذجاً غير مسبوق، أما خصائص هذا النموذج وما تختلف فيه عن خصائص النموذج التقليدي للحكام فإنها تمثل مرحلة تاريخية هامة ومتميزة تفتقر فيها خصائص البيروقراطية بأمراض الحكم العسكري العنيف والتسلط التكنوقراطي المجرد من كل عاطفة إنسانية أو حس آدمي. وإذا كانت هذه هي المشكلات الملحة التي يحارل الفكر الإنساني إيجاد حلول لها في العالم المتحضر

فإن دول العالم الثالث لا تزال غارقة في مشكلات قرون سابقين من التخلف الفكري والحضاري.

وقد زاد في تفاقم هذا التخلف حكم العسكري في معظم دول العالم الثالث وظالما كان الانقلاب هو السبيل الوحيد للحكم. فقد كان طبيعياً أن يكون الحكام العسكريين حكاماً قاهرين لا يتورعون عن استخدام أفظع أساليب الإرهاب، ومن لا يتورعون عن سلب مادي أو معنوي فإنه يزيّف وعيه وسلب فكره وأرادته.

الشرائح الاجتماعية الثلاثة وظاهرة الدولة الإدارية

لا يكفي لوصف طبيعة الدولة المعاصرة وما تحوزه من سلطة وما تضفيها عليها هذه السلطة المتميزة من خصائص أن يقال كما قال تشايجان أنها الدولة البوليسية الاطلاقية. لأن هذا الوصف إذا ينصرف إلى اقوي جهاز في الدولة فحسب، وهو أكثر من أن يكون شبكة لاعتصاب في الجسم السياسي. أنه هذه الشبكة مضافاً إليها العقل المفكر... ورغم أن هذا الوصف وصف معبر عن أخطر أجهزة السلطة الحديثة ومجالات نشاطها، إلا أنه مع ذلك يقصر عن وصف طبيعة اقوي الحقيقية التي تتكون منها سلطة الدولة الحديثة.. وحسبنا أن نقول - وفي إيجاز شديد - أن ثمة عوامل هامة هي التي أعطت الدولة الحديثة نوع السلطة التي تتشام مع ظروف العصر وأحداثه: فتلذ كان من شأن اتساع مهام الدولة الإدارية، وطفيلان الاعتبارات العسكرية، والتقدم التكنولوجي أن أدت هذه العوامل الثلاثة إلى ظهور شرائع اجتماعية في المجتمع تتولى بالفعل مراكز القيادة فيه وهي:

- شريحة البيروقراطيين (موظفو المكاتب)
- شريحة العسكريين
- شريحة التكنوقراطيين

وإن كان هذا التمايز بين الشرائع لا ينفي أنها كلها في نهاية الامر شرائع بيروقراطية التفكير.

ومن الملفت للنظر أن لكل شريحة من هذه الشرائع فلسفة أو مذهباً في الحكم له دعائه ومريدوه! غير أن البداية كانت بالدولة الإدارية... وهي دولة تختلط فيها الإدارة والسياسة اختلاطاً تاماً، حتى صارت الإدارة فيها واجهة الحكم، وهذا التطور في شكل الدولة أو طبيعة السلطة فيها (تبعاً لتغيير وظائفها ومهامها) يؤكد وجود ظاهرة إدارية مستقلة عن كل مذهبية سياسية أو أيديولوجية اجتماعية. وتتميز هذه الظاهرة الإدارية (أيما كان النظام السياسي أو الاجتماعي) بأن الجهاز الإداري يغدو اقوى سلطات الدولة وأن الإدارة (أي الجهازها إلى قايض المراتب، التدرج الرئاسي، والمركزية، والسرية) تتجرّد من الطابع الإنساني.

أن ظاهرة تجرّد الدولة أو السلطة بوجه عام من النزعة أو المشاعر أو اللبسة الإنسانية حقيقة مؤكدة، لم يتناولها علماء الاجتماع والسياسة فحسب، وإنما عالجتها وأبرزت خطورتها علماء الإدارة العامة... وإذا كانت هذه الظاهرة تبلغ ذروة الخطر في البيروقراطية كمنهج من مذاهب الحكم أو مصدر لتفريع حكام المستقبل، فإن الخطورة اليومية لهذه الظاهرة تتمثل في مسلك الدولة الإدارية فيما أطلق عليه علماء الإدارة الفرنسيون الظاهرة الإدارية PHENOMENE

الاداريّة ADMINISTRATIF، فالمدارس الفكرية الفرنسية تشير إلى أن معظم الجماعات المعاصرة قد انتقلت من الطابع القديم إلى الطابع الموجه وفقاً لمبادئ تدخل الدولة، سواء أكانت جماعية أو مجرد توجيهية أو تخطيطية، وأن هذا التطور يؤكد وجود ظاهرة إدارية غدت مستقلة تماماً عن التراكييب الاجتماعية أو بالأقل تتجه إلى أن تغدو ذاتية متفادية تأثير التراكييب الاجتماعية أو متحررة منها!

وأخطر خصائص هذه الظاهرة الإدارية الحديثة (التي تقوم في الشرق والغرب على حد سواء) هو تجرّدها من الطابع الإنساني، كما وأنها تنسى وظيفتها الأولى وهي أنها مجموعة من المرافق في خدمة الشعب، وذلك لمصلحة ما قاله، «سان سيمون» من قبل عن إدارة الأشياء.

دلالة بروز الشرائع الاجتماعية الثلاث

غير أن ما هو أهم في مجال النظرية

جهاز القمع والقهر.. هو الذي يميز بين أنظمة الحكم

البيروقراطيون والعسكريون والتكنوقراط

القيادات الفعلية للمجتمع..

(٦٤) اليسار/ العدد التاسع والأربعون/ مارس ١٩٩٤

السياسية والحريات ، هو تقلد الشرائع الفنية الثلاثة (بيروقراطية، عسكرية، تكنولوجية) للسلطة فعلا..

وقد كان من شأن تقلد هذه الشرائع للحكم تزيق الاطار التقليدي للدولة ؛ للدستور الذي يقسم السلطات ، ويعزق الاختصاصات .. هذا الدستور غدا قصاصة ورق ذلك ان السلطات التي صارت تمارس في المجتمع لم تعد سلطات سياسية وانما غدت في الحقيقة سلطات فنية او مهنية ، وهي حتى اذا استعمرت تأخذ الشكل او الطابع السياسي فانها لم تعد تلك السلطات السياسية المحددة قانونا بالوثيقة الدستورية ، وانما يوجد فوق الدستور الرسمي وضع فعلي يدمر التنظيم السياسي إن لم يحجبه او يتحجبه كلية .. فعلى الرغم من قيام سلطات شعبية وسياسية المفروض ان تمارس حقوقها او اختصاصاتها الدستورية الا ان السلطات الحقيقية قد انتقلت الى الشرائع الاجتماعية الجديدة . ووجه الخطر في ذلك ، ان هذه الشرائع تمارس السلطة دون أية مسئولية دستورية حتى لقد طالب البعض براقعية سياسية تعترف لهذه الشرائع بوضعها السياسي الممتاز حتى لا تمارس السلطة دون مسئولية.

ولقد جريت البشرية - خلال تاريخها الطويل - حكم شريحتين من الشرائع الاجتماعية الثلاث: فجريت حكم البيروقراطية (في صورتها القديمة) كما جريت حكم العسكريين ولكنها لم تحرب بعد حكم التكنوقراطيين وهو هذا الحكم الذي يبشر به دعاة التكنوقراطية القديمة والنظريات التقليدية وهو قد جعل لغة العلوم السياسية لغة غير مفهومة ... فتقسم الحكومات على اساس طليعية العلاقات بين السلطين التنفيذية والتشريعية لم يعد مجديا بعد ان صار مبدأ الفصل بين السلطات نفسه محلا للهجوم المتواصل ومهجورا تماما في التطبيق . فضلا عن ان غمر العالم بالتكنولوجيا زاد من أهمية الجهاز التقني للحكم بوصفه العامل الحاسم في تميز أنظمة الحكم بعضها عن بعض .. فلقد عادت البشرية - بشورة التكنولوجيا - قرونا إلى الوراء من حيث تحديد السند لشرعية السلطة . وقد كان في الماضي القوة المادية نصار اليوم قوة الردع أو جهاز الردع في الدولة . فما صار يميز دولة أو

نظام حكم عن دولة أو نظام حكم آخر هو جهاز القمع والتهرب .. أيا كان البوليس ام الجيش ام اساليب تكنولوجية أو تكنولوجية يستحدثها التكنوقراطيون .. وما هو أهم من ذلك حل لا تزال سلطة التمتع والتهرب تحت امرة السلطات التقليدية ام انها انتقلت الى شرائع اجتماعية لا تلتزم بأن تؤدي حسابا الى أحد؟ وأعسر فأكبر ان الدولة الادارية كانت التمهيد المأسوي للتهرب التكنوقراطي . من الدولة المعسكر الى الدولة النووية

غير ان حكم المكاتب (أو البيروقراطية) ليس مجرد ظاهرة منعزلة تتمثل في الدولة الادارية، وبالتالي في تسلط هذه الشريعة الاجتماعية المتسببة . وانما يقترب بهذا الشريعة - أو تندرج في عمومها - شريحتان أخريان لا يقلان خطرا ولا أهمية هما شريحتا المعسكر والبوليس ... وأن كان قهرهما لا يمنع من اندراجهما في الوصف العام البيروقراطي . فالمعسكر تاريخيا حكم بيروقراطي وان كان عسكريا .. وكذلك الحكم البرليسي . اما الحكم العسكري فهو يعني - دون مبالغة أو الدخول في تفاصيل - الأهمية القصوى التي بلغها العسكريون في العالم المعاصر في شؤون الحكم ، على الأقل في الدولتين العظميين والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي ، وليس من شك في ان حالة التوتر الدولي والصراع الايديولوجي هما المسئولان عن ذلك . لقد خلقت حالة التوتر الدولي ظاهرة سياسية جديدة وصفها لاسويل Lasswell عالم الاجتماع السياسي بأنها هي «الدولة المعسكر Garrison State الدولة الثكنة» ، وهي دولة تتحور كافة نظمها على نحو ما يجعلها شبيهة بشكنة عسكرية . ولذلك لم يعد من شأن حالة التوتر اشاعة القلق في حياة

★

التسلح النووي يدمر الحياة المدنية والحكم المدني

الشعوب ، أو في معاني القيم التقليدية التي تؤمن بها فحسب ، بل ترتب عليه ان صارت حالة التعمية الكاملة أو شبه الكاملة أمرا يسود جميع الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية.

وما لا تدمره التعمية تدمره نظم الطوارئ أو الحكم العرشي! فقل ان تجد دولة من دول العالم اليوم لا تعيش في حالة حكم استثنائي جزئي ان لم تكن حالة حكم استثنائي كاملة بتنظيمه التشريعي الشاذ . لأن المفروض انه حالة موقرة ، فانها تعيش حالة حكم استثنائي متقوس ولكنه اشد خطورة من الحكم العرشي المؤقت لانه قد يكون ضاغطا على بعض الحريات الاساسية بصفة دائمة طبقا لجزء من التنظيم القانوني الدائم .. وقد انتشرت في عالم اليوم اذن حالات الطوارئ او الاحكام الفردية المعلنة - سواء تم ذلك بطريقة كاملة ومرفقة او بطريقة جزئية ودائمة - ووجه الخطر في هذه الحالات هو انهيار الحكم المدني ، لانه بمجرد التسليم بقيام حالة من حالات الطوارئ ، يختل التوازن في اخطر موقع للسلطة حيث تظهر القوة العسكرية سلطة نشطة سواء في مجال الادارة أو مجال القضاء .

غير ان ما هو اخطر من «دولة المعسكر» التي تحدث عنها لاسويل ، هي «الدولة النووية» ذلك ان اضخم انقلاب في الاساليب العسكرية هو استخدام الطاقة النووية كسلاح حربي ، ولا يقتصر اثر التسليح النووي على تدمير اصول الحياة المدنية والحكم المدني - في الدول المنتجة للسلاح النووي - ولكنه يمتد كالمرض السرطاني ، الى كافة الدول التي تلم ان الحرب النووية لا يمكن ان تكون محصورة وانما هي حرب شاملة ، واحتمال هذه الحرب أو حتى مجرد التخوف بهذا الاحتمال من شأنه ان يسكت اي صوت يرتفع مطالبا بحريات للمواطنين!

بل انه بعيدا عن الحديث حول حرب نووية فان مجرد دخول الدولة النادي النووي - ولو استخدمت الطاقة النووية لاغراض سلمية - سيؤدي حتما الى ان تكون الدولة النووية . وهو ما يوجب حتما تحقيق ضمانات عديدة لحماية عملية الانتاج النووي ، وهي احتياطات يراها الخبراء متعارضة مع الديمقراطية وسوف تؤدي بأخطر مكسباتها وهي الحريات.

اليسار/ العدد التاسع والأربعون/ مارس ١٩٩٤ (٦٥)

العلم والتحديات الثقافية

الذكاء .. ثورة ثالثة يشهدها العالم

لبنى الشريفي

ككل وعلى استمراره داخل المنظومة الشمالية، ومن ثم فعلماء الإنثيات يقومون بالدراسات اللازمة لسد تلك الثغرات.

نحن إذن في الشمال بصدد منظومة بحثية بالمعنى البحث للكلمة يصب إنتاجها في تكنولوجيا متقدمة، ومن ثم في الاقتصاد القومي لتلك الدول. وأيضا بصدد منظومة بحثية في الإنثيات يصب عائدها في تقدم وتطور الإنسان ذاته: الإنسان كمنتمى في المنظومة القومية والإنسان كمقدرة إبداعية. فماذا عن الجنوب؟

إن الجنوب في حالة تلمذة مستمرة، أي الاكتفاء (بالكاد) بهضم أو معرفة ما أنتج في الدول المتقدمة مع عدم وجود منظومة بحثية قومية معترف بإنجازها العلمي تقف على قدم المساواة مع الشمال، أي مع منظومات قومية أثبتت نفسها بإنجازاتها وإسهاماتها في التطور العلمي ومن ثم انتصت إلى ما يمكن تسميته بالمنظومة العلمية العالية.

ففي العلوم البحتة نجد أفرادا بمثابة عناصر متجاردة لا تربطهم بعضا ببعض خطة قومية تكفل لهم المكتبة والمعمل والهدف المجسدي الذي يجعل أبحاثهم تتكامل في اتجاه تراكم المعرفة وتراكم الإنجاز على المستوى القومي.

ولأنهم أفراد ولأن بعضهم ينجز فيان هذا الإنجاز الفردي يصب في استراتيجياتية الغير. فنجد هذه الصفوة تذهب إلى بلاد الشمال لإنجاز مهمة بحثية أو تنشر أبحاثها في إحدى دوريات الشمال. وغالبا ماتكون تلك الدوريات غير متاحة محليا فلا يستفاد من

برامج وحاسوب (الكسبيوتر) وخدمات حاسوبية وعلى العديد من المجالات كالطب والتعليم واللغويات (مثلا) فقد أثر أيضا على الإنسان ذاته في المجتمعات التي ولدت وطورت هذا المنتج الذهني.

وبعد... إن نوعية العلوم التي تميز هذا العصر هي التي تجعله يختلف عن العصور التي سبقت. فزعم أنه تطوير منطقي لما سبقه، وزعم أنه يأخذ جذوره منه إلا أنه يعد ثورة عليه.

ففي عصر الطاقة درست هذه - درسها الإنسان بذكائه - أما في عصرنا هذا فيدرس الذكاء ذاته. لذا تنصب الدراسة على أهم خصائصه للإنسان. أي أن المادة المدروسة تخلق اختلافا جوهريا عنها في عصر الطاقة. لانغالي إذن إذا قلنا أن الذي يحدث في تلك المجتمعات هو نوع من الطفرة (النتلة) الحضارية التي تزدي إلى الانتقال من عصر الطاقة إلى عصر الذكاء. وهي نقلة ليست فقط في المنتج لكنها - وهذا هو الأهم - في المنتج أيضا. وتكمن تلك الطفرة في الجوهري أي في مستوى التفكير فالنقد المتقدم أصبح يعني الزمن. والمجتمعات المتقدمة تقيس هذا الزمن ليس فقط بما يحريزه من تقدم حضاري. لذا نجد أنه رغم وجود الرأسمالية والاحتكار ورغم انقسام المجتمع إلى أكثر من فئة في هذه البلاد فالانتاجية تسمى أن وجود طبقة دونية خارج العصر بشكل عينا على تقدم المجتمع

يلعب العلم والتكنولوجيا دورا أساسيا في تقسيم العالم إلى شمال وجنوب. وقد أخذ الاستعمار شكلا جديدا بمقتضى التطور العلمي والتكنولوجي، فلم يعد مجرد احتلال للأرض أو احتكار لرأس المال (فقط) بل أصبح أيضا احتكارا للعمل والتكنولوجيا، والمضى قدما في ابتكار الجديد واكتشاف الحديث منها مع حجب هذا التطور عن دول الجنوب وعدم فكيتها من الإسهام فيه. هذا ما يجعل دول الجنوب في حالة تلمذة مستمرة واعتماد دائم على دول الشمال.

من ناحية أخرى يعاصر الإنسان في نهاية هذا القرن ثورة علمية تسمى أحيانا بالثورة الثالثة، فالأولى كانت الزراعة والثانية الطاقة وقد ارتكزت عليها الصناعات المختلفة، أما الثورة الثالثة فهي الذكاء.

في إطارها درس الذهن البشري، وتطور الحاسوب، وتولدت نظرية المعلومات وماتبعها من تطبيقات في أفرع مختلفة: علم الوراثة، علم النفس، علم الاجتماع، اللغويات وأساسا الاتصالات. وقد طورت نظرية المعلومات هذه الأفرع. ثم جاءت الهندسة الوراثية وأصبحت هناك صناعات عدة تعتبر إنتاجا ذهنيا.

وإذا كانت الزراعة قد ولدت الاقطاع والصناعة الرأسمالية، فالثورة الثالثة كانت أشمل في تقسيمها للبشر. وأدت إلى وجود شمال يحتكر الإنتاج العلمي والتكنولوجي، وجنوب مجرد تدريجي من إمكاناته وقدراته على المشاركة في هذا الإنتاج الذهني.

فبعد الخمسينيات، بعد فينر وشانون، كان المحور الأساسي للدراسات هو الذكاء، وذلك إن كان قد أثر في نوعية الإنتاج من

هذا الأبحاث إلا في الشمال.

أما في العلوم الاجتماعية فالمسألة أخطر. فالباحث الذي يصب في استراتيجياتية الغير ليس مجرد بحث علمي نظري ليس من العيب الإسهام به في تطوير العلم حتى وإن لم يكن هذا التطوير لصالح المنظومة البحثية القومية.. إننا هو بحث تطبيقي يتضمن المعلومات والبيانات غير المتاحة لأي باحث شمالي.

ولأن الباحثين لا يعملون في إطار منظومة قومية لها استراتيجية واضحة من النهوض بالمجتمع وبالفرد. فغالباً ما تصب تلك الدراسات أو هذه الأبحاث المتجارفة في استراتيجية من كلفوا الباحثين المحليين بالدراسات والبحوث.

هؤلاء الغير تجمع لديهم المعلومات والبيانات التي تنتج لهم الاستنتاج بعد دراسات في مستويات أعلى. ولأن هذه العلوم - علوم الإنسان - تطورت تطوراً خطيراً في نهاية هذا القرن، ولأنها أصبحت أداة فخر فعلية فهي إحدى الركائز التي تركز عليها استراتيجية الشمال في تثبيت المجتمع الجنوبي وتذير الفردية.

وختاماً... في الوقت الذي نجد فيه علماء ذوي التخصصات العلمية البحتة محرومين من عمل أبحاث تطبيقية حديثة تجعل غلهم أداة من أدوات تطوير الصناعة. نجد الإنتاج الذهني وما يليه من تطبيقات تجعل دخول المجتمع في العصر أسراً شبه معدوم. فالذي حدث في مجال المنتج الذهني هو نوع من الطلاء الخارجي MAKE UP وليس دخولا فعلياً في حياة الإنتاج. تماماً مثل سيدة ذهبت إلى باريس فكت شعرها على أحدث الموضات واتخذت أحدث الثياب لكنها لم تذهب إلى المتحف ولا إلى المسرح ولا إلى ندوة، فهي إذن لم تلتصم بالإغجاز الحضاري واكتفت بالشكل.

وفي ذات الوقت نجد علماء الإنسانيات محرومين من الأداة النظرية الحديثة ذات المستوى الرفيع، التي تجعل من دراساتهم المختلفة مادة للمضي نحو النهوض بالفرد والإرتقاء به، وتشبيث الروابط الاجتماعية والصعود إلى المستوى الحضاري الذي يتطلبه القرن الحادي والعشرون.

إننا إذن في عصر الذكاء لم ندخل المباشرة. إن أحد الأسباب وليس كلها هو عدم وجود منظومة بحثية لها استراتيجية واضحة للنهوض بالإنتاج الإرتقاء بالفرد. فما هو الإرتقاء بالفرد على مشارف القرن الحادي والعشرين:

يظن البعض أنه الاقتصاد، لكن الاقتصاد

لا يأتي من فراغ. إن الإنسان بدخوله معركة العصر وإنتاج العصر يصنع الاقتصاد فكيف يدخل تلك المباشرة؟

إن الانتاج الذهني يحتاج إلى مهارة إبداعية فهل يفرضها التعليم في مواطن المستقبل؟

وما هو التعليم؟

يقول عالم الذكاء الصناعي ليونارد أوهر إنه القدرة على إعادة تنظيم المعلومات في الذاكرة Restructuration، فالإبداع لا يأتي من فراغ فهو يعتمد على المخزون بالذاكرة، ويأتي منه بالجديد بعد إعادة تنظيمه، إذن العملية التربوية يجب أن تعلم تصنيف المعلومات وتنمي أسلوب التعامل معها.

وقد لانتضيف شيئاً إذا قلنا: إنه نظراً لكثرة المعلومات وتلاحقها فإن التعامل معها أصبح سمة العصر: تحليلها تجميعها تقديمها، بمعنى إنه ليس المهم قراءة كتاب ما، أو مقال ما، إنما المهم هو الخروج منه، ليس فقط بالمادة المتضمنة، إنما الوعي بهذه المادة وعيا واكبه تحليل وربما نقد. ففي غالبية الأحيان سبوجد كتاب آخر يقول معلومات أخرى في نفس المضمون، وذلك يحدث ليس فقط في السياسة لكن أيضاً في أفرع عدة مثل النقد الأدبي والاقتصاد أو علم النفس أو علم الاجتماع. أو في عوايد الصحف.

إن العصر الحديث قد علمنا أن المعلومة ليست مطلقة. وهذا لا يرجع فقط لتعدد المناهج إنما يرجع أيضاً لتلاحق المعلومات وتغيرها بمقتضى التطور السريع الذي جات به سهولة الاتصالات ووجود شبكات المعلومات.

إذن التعليم يجب أن يعتمد على التعامل مع المعلومات تعاملًا ذكياً تحليلياً أو نقدياً.

مثلاً

إن دور درس الكيمياء أو درس الفيزياء ليس فقط في استيعاب المادة من حيث هي علم يشمل معلومات عن الظاهرة الطبيعية، إنما أيضاً، وهذا هو الأهم، هو مادة للتدريب على التعامل مع المعلومات تعاملًا بآتي بترجمة الظاهرة، إلى معادلات تعبر عنها تعبيراً منطقياً يعود على الدارس برؤية لتلك الظاهرة. وفي ذات الوقت يكتسب هذا الدارس مهارة مافى دراسة ظواهر أخرى والتعامل معها عبر المعادلات، على سبيل المثال الاقتصاد أو اللغة. إن دراسة الرياضيات لا تكمن فقط في حل المعادلات أو مسائل الهندسة إنما تكمن أيضاً في التدريب على

التجريد وعلى المنطق مما يجعل الدارس مؤهلاً فيما بعد لعدم تقبل معلومة بمجرد أنها وردت في كتاب أو في مقال ما لم تدعسها حجة منطقية.

هذا يعني أن درس الرياضيات أو الفيزياء كما يعطى الآن بعيداً عن تحقيق هدفه التربوي، إذ أنه يعطى ناذج لمساائل تغطي النهج فيتعرف التلميذ على النموذج يوم الامتحان ويأتي بالحل الجاهز في ذهنه بطريقة شبه آلية. ومن ثم فالمجهود المبذول من هذا التلميذ هو التعرف على نوع السؤال ana-clobal perception وليس تحليله ana-lytic perception والبحث على حل منطقي له تستخدم فيه قدراته الإبداعية.

أما الكمبيوتر فقد دخل هو الآخر ضمن العملية التلقينية فبدلاً من تعليم الطالب التصديق والتحليل عبر درس الحاسوب، تعطى له برامج جاهزة ليستخدمها.

إن التلميذ بمقتضى متطلبات العصر بعد يسبق أستاذه ويجب أن يعد لهذا التجاوز، فالمعلومة ليست مطلقة والأستاذ ليس سلطة لذا يجب تدريب التلميذ منذ البداية على المشاركة في الدرس بما يحتم إعادة النظر في العملية التربوية بشكلها الراهن وفي المدرس، بمعنى أن التعليم كما هو الآن يعد للتلميذ المستمرة وليس لتحميل المسؤولية علمية كانت أو اجتماعية، فهو يحرم طالب العلم من تنمية قدراته وملاكماته ومن ثم الإبداع والإسهام في صنع العصر بما يفرض عليه التبعية والبقاء. في وضع المساعد على أحسن الفروض. كيف لنا إذن في المعاصرة العلمية والحضارية والانتها، لتلك الطفرة التي جاء بها القرن العشرين في نهايته والتي ترسم مصير البشرية.

إننا نحتاج إلى ثورة، والثورة هنا ليس المقصود بها الإكفاح المسلح لطبقة ضد طبقة أو لجنوب ضد شمال، فالاستعمار أخذ شكلاً جديداً، وقاهر اليوم غير قاهر الأمس. وسلاح اليوم غير سلاح الأمس.

إن التصليبة الجسدية لم يعد لها مبرر فالغزو أصبح غزواً ذهنياً والقهر أصبح قهراً ذهنياً أيضاً يهدف إلى تجريد الفرد من قدراته وملاكماته التي تجعله يعاصر التقدم.

ويشرع القهر الذهني هذا الطبقات الحاكمة في الجنوب سراً في الدول الفقيرة أو في الدول الغنية، فكلهما يقر تبعية علمية وتكنولوجية وتخلف حضاري يجعل هذا وذاك لا ينتمى إلى عجلة التقدم ويقف منها مرقف المتفرج.

اليسار/العدد التاسع والأربعون/مارس ١٩٩٤ (٦٧)

ارتقيف اليسار

عبد ه د هب حنين

مصر - السودان

الكفاح المشترك

ذهب في حوار معه (ناقشته في منزله بالخرطوم في ١٨-١٠-١٩٩٩) و سألتني ماريو لماذا أنت متحمس ضد الانجليز؟ فقلت لأنهم يستعمرون بلادنا. فقال: ولماذا تحب إيطاليا؟ فقلت لكي تخلصنا من الانجليز. وضحك ماريو وبدأ يحدثني طويلا عن فكرة الاستعمار، وكيف أن الإيطاليين يحاولون طرد الانجليز من مصر ليحلوا محلهم.. ويواصلوا استعمارها.. وبالتدريج بدأ ماريو يدرس لي الماركسية.. وبدأت أتناقش معه عن غربية تفتتح أسامي، وكان يحدثني عن الاتحاد السوفيتي بانهيار، وبدأت أشاركه انبهاره..

وفي سنة ١٩٣٩ بدأت حملة اعتقالات واسعة طالت الغالبية الساحقة من الإيطاليين، وعندما جاء البرليس ليقبض على ماريو وفيما يردعني قال هامسا: اتصل بهنري كورديل أو مارسيل اسراييل. ولم يعطيني رجال البرليس فرصة سؤاله عن كيفية الاتصال بهم، ولأمن هم..

أخذوا «ماريو» وتركوا عبده ذهب وقد عصفت به فكرة جديدة متألفة تزوره وتوقد بداخله نارا مشتعلة دوما وتفجر بينه وبين «مصر الفتاة» خلاقات لا تنتهي.

* كتلة الشباب المصري

أصبح ضد «مصر الفتاة» ولم يجد سبيلا للوصول إلى هذه الأسماء الغريبة التي همس بها «ماريو» في أذنه، وتساعد صراعه.. وانقسم عن مصر الفتاة هو وعصام عبد المعطي وفهسي عقل وحسن كمال وآخرين من الكوادر الأساسية للحزب وكونوا تنظيميا أسماء «كتلة الشباب المصري» وأصدروا مجلة اسمها «المجلاء».

الفتى النوى أصبح زعيما لكتلة، وهو بحاجة لأن يشق نفسه، وبدأ يتابع الندوات والمناظرات التي كانت متكاثرة في هذه الأيام وفي يوم من أيام ١٩٣٩ ساقته قدماء ليستمع إلى مناظرة بين سلامة موسى وزكي مبارك حول «المرأة المصرية والمرأة الأوروبية»، في النادي الديمقراطي، والفتى المتفجر دوما، يتفجر يحكم العادة في نقاش حاد مع زكي مبارك، وبعد المناظرة جمع أطراف جلبابه الأبيض، وعدل عمامته السودانية الطراز، وفيما هم بالخروج تصدى له خواجه ليسأله «أنت عبده ذهب؟» فأجاب نعم، وكان الرد دأبا يتدور عليه من زمان..

د رفعت السعيد

ولا يعرف فيها سوى حزب مصر الفتاة فاتصل بهم.

ونستمع إليه يحكي لنا أيامه الأولى في القاهرة «بعد أن غادرت وادي حلفا اتصلت في القاهرة ببعض قادة مصر الفتاة، وبسبب حماسي الشديد حاولوا الاستفادة مني في خلق جسر مع الفاشست الإيطاليين، وطلبوا مني أن أبحث عن عمل عند الإيطاليين».

وفي القاهرة الناصبة تحول الفتى النوى إلى شعلة نشاط، وهو يمتلك حيوية فطرية، وساطة جذابة، وحمية ثورية وقدرة فائقة على اكتساب الصداقات، وعلى حل أية مشكلة تنترضه.. بجسارة وانطلاق وبانتماء مرحلة وفورا وجد عملا في حمام سباحة مملوك لأحد الإيطاليين.

ينظف الحمام ويشرف على ملهه وتفرغه.. ويستم الانجليز بمناسبة وبلا مناسبة، ويظهر في ذات الوقت تضاظنا مع إيطاليا.. كان وفق تعليقات «مصر الفتاة» يلتقي بشباك بحثا عن فاشستي إيطالي يقيم معه علاقة سياسية. لكن الشاب -ويا للدهشة- لم تصطد فاشيا بل شيوعيا. واصطياذ عبده ذهب عكس المطلوب. «ماريو» سرطف إيطالي في ذات الحمام، أعجب بحيرة الفتى النشط، الجذاب، المتفجر حماسا ضد الانجليز، ويقول عبده

الاسم: عبده ذهب حنين
تاريخ الميلاد: ١٩١٧
المهنة: عامل في حمام سباحة-
محترف ثوري- تاجر

كان حزب مصر الفتاة يحاول في الثلاثينات أن يؤكد وحدة وادي النيل بكل السبل، ومن بينها محاولة إقامة فروع له في السودان، لكن السودان لم يكن بعيدا فحسب بل كان أيضا تحت وطأة الحكم الانجليزى المباشر الذي كان يتشبه بحالة من العدا، لمصر الفتاة، ليس فقط بسبب حماسها ضد الاستعمار الانجليزى لمصر والسودان، وإنما بسبب توجهاتها المتسمة بالانتماء من الفاشية.

ويقدر ما حاولت يد مصر الفتاة أن تقعد، فقد وصلت فقط إلى وادي حلفا.. وهناك وصلت فقط إلى شاب فقير ككل الناس هناك لكنه تميز عن الجميع بحالة من العدا، المتفجر ضد الانجليز.

وارتدى «عبده ذهب» القميص الأخضر (الزى الخاص بالتنظيم شبه العسكري الخاص بمصر الفتاة) وزاح يزهر به في حوارى وادي حلفا محروضا الجميع ضد الانجليز، ومن أجل وحدة وادي النيل، مروراً أيضا ببعض المقولات شبه الفاشية.

واستدعاء حاكم البلاد الانجليزى وأمره بأن يخلع القميص الأخضر فرفض، فبدأ باضطهاد اضطهادا أجبره أن يهاجر شمالا إلى القاهرة. نحن الآن في عام ١٩٣٥، والفتى الأسمر التحيل كحيات النسر النوى العنيد لم يزل في الثامنة عشرة من عمره.. يأتي إلى القاهرة

(٦٨) اليسار/ العدد التاسع والأربعون/ مارس ١٩٩٤



* الفتى شيوعيا

ولكنني اعتبر أنني أصبحت شيوعيا، عندما فهمت الماركسية، ولعل هذا الفهم قد ترسخ عندما حضرت أول مدرسة كادر جلس مع الكوادر المصرية الشابة. هووابراهيم العطار(طيار)، سيد حافظ وسيد سليمان رفاعي (ميكانيكي طيران) مختار العطار وكمال شعبان(طالبان بكلية اللغتين الجديدة) عبد الرحمن الفللي (طالب بالأزهر). أما المدرسون

المقاضي... وآخرين، وجرى حوار غريب حول أهمية إقامة تنظيم ماركسي، ورغم إتفاق الجميع على ضرورة ذلك إلا أنهم اختلفوا اختلافا شديدا حول أشياء محددة مثل دور الأجانب في القيادة، وترجيحات التنظيم. ويقول «لم أفهم شيئا، فقط فهمت أنهم مختلفون» لكنه بالسليقة اتجه مع كورريل، وبدأ يشاركه في تأسيس تنظيم والحركة المصرية للشحصر الوطني (ح.م.).

اليسار/العدد التاسع والأربعون/ مارس ١٩٩٤ (٦٩)

إنه هليل شوارتز أحد مؤسسي النادي الديمقراطي. وفي غرفة خاصة بإدارة النادي التفت حسوله عسدد من قاداته وهنري كورريل، يولا العللايلي مارسيل اسرائيل، وجرى نقاش طويل حول الأوضاع في السودان.

وفي نهاية المناقشة أعطاه كورريل موعدا. كان كورريل قد قاس بمهارة قدرات الرجل وعرف أنه «رجل المهام الصعبة»، وفي المقابلة قال له أنه يريد أن يصدر مجلة لنشر الوعي بين المصريين، لكن البوليس يرفض أن يعطي أمثاله ترخيصا، كما أنه يعرقل إمكانية استئجارهم لترخيص إحدى المجلات، ولأن عبيد ذهب لم يعرف بعد فإنه يمكنه أن يفعل ذلك. وفي أيام حلق عبيد ذهب المطلوب عشر على شخص اسمه «رجب أحمد» يملك ترخيصا لمجلة ذات اسم ملاتم جدا هو «حرية الشعب» والإيجار جنيه ونصف شهريا، زادت جنيهها بعد أن بدأ البوليس مضايقاته.

والأجانب والمثقفون أبناء الذوات المرتيكون دوما في الممارسات العملية، الحاذقون قاسا في مجال الفكر وجدوا في عبيد ذهب نموذجاً فريدا قادرا على حل أية مشكلة عملية. وسريعا جدا كانت «حرية الشعب» تعاد صدورها فقط أضافت إلى الاسم عبارة عامة المضنون.

«مجلة مصرية سودانية عمالية ثقافية». وجمع له كورريل عددا من العمال الذين كان يقيم علاقات معهم مثل: وسيد فتدليل وزكي أبو المحرر، وهما من أهم الكوادر النقابية بما يروى أن كورريل كان يعرف أين يضع يده. واستطاع هو أن يضم إليه طالبا سودانيا اسمه «محيي الدين صابر» (ذاته د. محيي الدين صابر المعروف لنا جميعا) وأنضم إليهم عدد من أعضاء النادي القذافي الذين يجيدون العربية.

ونستمع إليه «وكان كورريل يلتقي بي على أفراد ليدرس لي الماركسية ويستحثني دوما على كسب عناصر جديدة، وأنا لا أهدأ وكنت أكسب كل يوم شخصا أو أشخاصا جدا».

ثم تفرقت السبل في «النادي الديمقراطي» تلقى دعسوة إلى اجتماع في منزل «جوماتلون» وحضر عديد من الأشخاص الذين رأهم في النادي الديمقراطي. جورج حنين- هليل شوارتز- مارسيل اسرائيل- يولا العللايلي- عصام الدين حلفي ناصف- د.عبد الفتاح

فهم كجدييل، زكى هاشم (وكان وكيلًا بالنسبة) وأحمد دمرداش تولى (الشخصية الأوليمبية الشهيرة فيما بعد)، تحسين المصري (مهندس)...

ومن المدرسين والطلاب تشكلت أول لجنة مركزية وكان فيها طبعاً عبده دهب.

وبحسبه الدافع اندفع في تجنيد عديد من التونيين والسودانيين وبسرعة امتلكت ح.م. قسماً واسعاً للتونيين وآخر للسودانيين. القسم التونى ضم الكثيرين منهم وزكى مراد.

محمد خليل قاسم، مبارك عبده فضل، والقسم السودانى ضم أيضاً

الكثيرين ومنهم «عبد الوهاب زين العابدين» محمد أمين حسين - عبد

الرحيم قوده - عز الدين على عامر - عبد الماجد أبو حسبو - وكان الاسم

الحركى لهذا القسم «شركة الملح والعصدا».

وفى عام ١٩٤٣ كلفه التنظيم بالسفر إلى السودان لتجنيد رفاق هناك. وهناك

تعرف على ضابط انجليزى اسمه «استورى» وكان شيوعياً، واشتكى له من صعوبة العمل

وسط السودانيين، خاصة وأنه من قوات الاحتلال، وقال أنه لم ينجح إلا فى تجنيد

شخصين هما أحمد زين العابدين (طالب). أصبح وزيراً بعد الاستقلال) وحسين

الظاهر ذروق (مدرس) وكان «استورى» يلج فى أن أقيم علاقات بينه وبين مزيد من

السودانيين بهدف تكوين تنظيم سودانى تحت إشراف الحزب الشيوعى الانجليزى.

وأقام عبده دهب شهرين فى الخرطوم ونجح فى أن يجند المهندس حسن أبو جيل

وضمه إلى الاثنين زين العابدين وذروق فأصبعا ثلاثة وعاد إلى القاهرة متحمساً

لتصعيد النشاط وسط السودانيين وبالفعل أولت القيادة اهتماماً خاصاً بقسم «شركة الملح

والصودا» واتسع اتساعاً كبيراً، وقد رفضت ح.م. بشدة أن يتبع التنظيم السودانى الحزب

الانجليزى، وصممت على استقلاله تماماً. ومن كمادات هذا التنظيم تأسست

«الحركة السودانية للتحرر الوطنى» (خسرت) التى أصبحت فيما بعد «الحزب

الشيعى السودانى». «والفتى المنفجر بالحماى يعمل فى كل اتجاه.

فصير علاقاته بالطلاب السودانيين المتمركزين فى مدرسة حلوان الثانوية (حيث

تجمع أغلب الطلبة الرافدين) تعرف على طالب أنيرى اسمه «ملاى» بروجوتى،

وأصبح «ملاى» شيوعياً، وتسلمه كوريل

شخصياً ليدرس له كورسات مكثفة عن الماركسية وأسلوب التنظيم السرى، وسافر «بوجوتى» ليسهم فى تأسيس تنظيم شيوعى فى أنيوسينا ولبصيح. واحداً من قادته.

وبتسول عبده دهب وظلل ملاى بوجوتى يرأسنى لفترة طويلة، وظلنا نرسل

له كتباً بالانجليزية ومساعدات مالية وتوجيهات تنظيمية. ومن مدرسة حلوان

التقط أيضاً بعض الطلبة اليسئيين وعن طريقهم تعرف بمجموعة من اليسئيين أتوا

للتدريب على أعمال البريد وجدد عددا منهم وسافروا أيضاً محلين بمجموعات من الكتب

الخضراء... وتوجيهات لتأسيس تنظيم شيوعى هناك.

وفى ذلك الحين كان هناك فى القاهرة شاب تونسى متحمس لقضية وطنه هو «الحبيب

بروقيه» واتصل به عبده دهب وأقام علاقة معه، وقدمت له ح.م. مساعدات كثيرة.

وبالإضافة إلى ذلك أصدر عبده دهب «مجلة أم درمان» ولستضع قنته إلى

قصتها: «كان هناك صراع دائم فى ذلك الحين بين شعار ترقعه كل الأحزاب البرجوازية، هو

«وحدة وادى النيل تحت التجاع المصرى» وشعار يرفعه الشيوعيون وهو

«والكتاج المشترك بين الشعبين» مع حق تقرير المصير للشعب السودانى،

وكان شعارنا يفضى البرجوازية ويغضب السراى.

وعلمنا أن القصر الملكى سيصدر مجلة اسمها «السودان» وسيبدأ تحريرها «على

البرير». وقررنا إصدار مجلة لنا. وتقدمنا بطلب ترخيص باسم «الكتاج المشترك»

ورفضت وزارة الداخلية، فطلبنا ترخيصاً باسم «أم درمان» ورفضت أيضاً. لكن أحمد

دمرداش تولى استطاع أن يتنع صهره محمد محمود جلال بك وكان عضواً

بمجلس النواب، بأن هذه المجلة ستحصل لواء الدعوة لمبادئ الحزب الوطنى، وقدم جلال

ضمانه للمجلة أمام السلطات، وبناء على توصية منه قابلت رئيس الوزراء حسن باشا

صهرى فى كلوب محمد على وابلغنى موافقته على الترخيص وقال ضاحكاً: «وان كنت متأكداً أن اسمها الحقيقى سيكون

«ميرسكو» وليس «أم درمان».

ولعبت «أم درمان» دوراً هاماً ليس فى مصر وإنما فى السودان أيضاً. وأطلقت السراى

بصراعها المرير مؤكدة شعار الكتاج المشترك. وذات يوم فوجئى «عبده دهب

«محمد حسن» وهو نوبى كان شماسرجيا عند الملك فاروق وكان يلعب دوراً هاماً فى السياسة فوجئى به وهو يعرض عليه ألقى جنيه (وهى ثورة بمعايير هذا الزمان) مقابل أن يلقى «أم درمان» ويترك مصر إلى السودان. وألا فإن مولانا سيأمر باغتياله.

وسألتشه: ماذا أجبت؟ ضحك وقال: وشتمته وجريت وراءه لأضربه. ودهش الناس

فى القهوة عندما رأونى وأنا أجري وراءه ألقى شخصية نوبية وشخص قريب جداً من الملك

محاولاً أن أضربه بالشلوط... أما حكمة السودان (الانجليزية) فقد

أصدرت قراراً بمنع دخول «أم درمان» إلى السودان لكنها كانت تهرب إلى هناك لتباع

بأكثر من عشرة أضعاف ثمنها.

* السجن ثم الإبعاد

وفى عام ١٩٤٦ توجه اسماعيل صدقى ضربه البوليسية ضد كل القوى

التقدمية. ويفلق كل المنابر التقدمية أيضاً ومنها «أم درمان» ويقتض على عبده دهب،

ويعد أن يخرج يلعب دوراً هاماً فى مواصلة إصدار «الجهاديين» بعند وحدة ح.م. مع

إسكرا. وفى عام ١٩٤٨ يصدر -مرة أخرى-

أمراً باعتقاله، ويخرج عام ١٩٥٠ ليرحل إلى السودان.

وعندما أصدرت الطبعة الأولى من كتابى «الهمام المصرى ١٩٢٥-١٩٤٠» فى

عام ١٩٧٢ نشرت فيه محضر النقاش الذى أجريته مع عبده دهب كاملاً. وفيما أراجع

بروفات الكتاب أدعشتنى هذه الحركة الدائبة والتحركات المشيعة، والانطلاق، ووجدتنى

مدفوعاً بحس المؤرخ الأكادى أمسك بالقلم لأخذر القارىء...

وكتبت فى الهمامش: «من الواضح أن عبده دهب يبالغ كثيراً فى دوره الشخصى».

وبعد هذا سافرت إلى باريس لأقابل شاهداً على نضال عبده دهب، هو هشوى

كورييل الذى كان ثاتراً على غير عادته، معاتباً بقسوة، مؤكداً أن ما نسبته عبده دهب

إلى نفسه من نشاط هو أقل بكثير مما فعل فعلاً، وأنه إما بسبب التواضع، أو بسبب

النسيان قد أسقط عشرات من الأنشطة والأعمال الكبيرة الأهمية التى فعلها هو

شخصياً... فإلى العزيز عبده دهب أقدم اعتذارى.



صندوق النقد وبلدان الجنوب

كتاب يرد على "الوصفة السحرية" للصندوق

لويس تريشيه

التفسيرية الصحيحة على فهم وتشخيص مشكلات هذه الدول وانقاذها أيضا إلى الكفاءة التطبيقية للخروج بها من أزمتها».

ميزة أخرى للكتاب وهي مناقشة قضايا الجنوب على أرضية فكرية تختلف عن أرضية السلفية الاقتصادية (المدرسة النيوكلاسيكية) التي تستند عليها رؤى الصندوق والتي تؤمن إيمانا أعمى بليبرالية السوق، وتطمس الفروق بين الاقتصادية المتقدمة والمتخلفة، وتعادي كل أنواع التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، وتعمت أي نوع من التحليل الاجتماعي والسياسي الذي يربط بين المتغيرات الاقتصادية والقرى الاجتماعية التي تتأثر وتؤثر في هذه المتغيرات. يأتي هذا الكتاب إذن ليرد على الخطاب الاعلامي الايديولوجي الزاعني الذي يصور «وصفات» الصندوق كما لو كانت تعريضة سحرية لا بد من علاج الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية في دول الجنوب.

وإذا جاز لنا أن نقفز من المقدمة إلى النتائج التي يضعها أساسا الكتاب فإنا نجد الحصاد المر الذي تحجبه دول الجنوب - على اختلاف مواقعها ومسبباتها - من اتباع

تعميش بلدان الجنوب الفقيرة - ومن بينها مصر - وضعا مأساويا ناتجا عن أزمة اقتصادية حادة تمسك بخناقها منذ السبعينيات، وتأتي «وصفات» صندوق النقد الدولي - الذي تقع معظم دول الجنوب تحت وطأته - لتزيد من جرعة إفقار الطبقات الشعبية داخل هذه الدول، وعن حدة الفوارق الطبقية وانعدام العدالة الاجتماعية بها.

من هذه المعادلة الثنائية - الجنوب والصندوق - تأتي أهمية كتاب (صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب) الذي صدر مؤخرا عن مركز البحوث العربية واتحاد المحامين العرب... وإذا كان موضوع صندوق النقد قد عالجته أبحاث وكتب كثيرة، فإن ميزة الكتاب الذي بين أيدينا تكمن في كونه نايما من داخل مجتمعات الجنوب نفسها، وبأقلام نخبة متخصصة من أبنائه من لهم رؤيتهم في المحافل الدولية.

يقول د. رمزي زكي في مقدمة الطبعة العربية «لم يقتصر المساهمون في تحليلهم للتعبية على العوامل الخارجية فقط وإنما حللوا أيضا العوامل الداخلية مثل المصالح الطبقية وعلاقات القوى بين الشرائح الاجتماعية، والتقاليد الموروثة من الفترة الاستعمارية... يقدم الكتاب دروسا غنية عن الحصاد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لبرامج التكيف الهيكلي التي يفرضها الصندوق، مشينا اقتقاد هذه البرامج للقدرة

وصفات الصندوق - يأتي على رأس هذه النتائج انتقال مبادرة اعداد السياسات الاقتصادية من المؤسسات الوطنية إلى المصادر الأجنبية، ونظر الكتاب إلى عملية التكيف الهيكلي باعتبارها هزيمة للمشروع الوطني بواسطة رأس المال العالمي، فكانت المحصلة ازدياد سلطة ونفوذ وتأثير الدائنين والمستثمرين الأجانب في صنع السياسة الوطنية.

نتيجة أخرى هي ازدياد أثر المجموعات المحلية العاملة في قطاع الاعمال الخاصة الذين على صلة برأس المال والسوق الأجنبي، مع تضاؤل قدرات وقوة الطبقة العاملة وأجزاء من الطبقة الوسطى في صياغة السياسة الوطنية (نلاحظ دور رجال الأعمال في مصر في وضع السياسات الحكومية وآخرها اشتراكهم منفرد في وضع اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة الموحدة).

أيضا ضعفت قوى الدولة نتيجة خسارتها الموظفين المؤهلين وتدنى مستوى اخلاقيات الموظفين العموميين، وازدياد التنصتات والتزعزعات الدينية والعرقية والجرائم والعنف... وتبرهن فصول الكتاب على أن الاثر التراكمي لسياسات التكيف هو نقل الدخل لصالح رأس المال وضد مصالح العمال أي من المجموعات التي تتقاضى أجورا ومرتبيا إلى المضاربين والتجار، وهكذا ظهر التمايز الاجتماعي ضد الجماهير العربية دون أن يرتبط ذلك بتراكم رأسمالي منتج حيث فتحت الاسراق والاستثمارات للنشطة الترفيحية والخدمية... وإذا تحدثنا بلغة الارقام نجد في منطقة امريكا اللاتينية والكاريبي أن استهلاك الفرد في طبقة الملاك في السنوات الأخيرة ارتفع بنسبة ١٦٪ بينما انخفض استهلاك العمال بنسبة ٢٥٪.

وقد ازدادت حدة التوترات الاجتماعية، والاحتجاجات العمالية نتيجة تنفيذ سياسات التصريح والاستغناء عن العمال بأعداد كبيرة، وتخفيض المزايا الاجتماعية مثل العلاج ومجانبة التعليم، إلى جانب تحجيد الأجور والارتفاع الرهيب في الأسعار... وهذا لجأت الحكومات - استجابة لضغوط الصندوق - إلى اجراءات قسرية شديدة ضد قيادات العمال والنقابات المعارضة لاجراءات الخصف، فارتبطت وصفات الصندوق في الأغلب بضرب الديمقراطية والحرية النقابية.

يقول رئيس جامعة ليجون بھانا: ليس

اليسار/العدد التاسع والأربعون/ مارس ١٩٩٤ (٧١)

عينا أن يؤكد ممثلو رأس المال الغربي على أهمية «حكومة قوية» وأن يشنوا على العزفة السياسية والشجاعة لتلك الأنظمة القادرة على الإسكاف بحبل التفشفت والتي لاتتبع من تأييد الجماهير الشعبية.

برنامج بديل

ولكن، هل لدى العمال وبقية الطبقات الشعبية المتضررة بدائل تقدمها حتى لاتكون معارضتها مجرد حركة معوقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي كما ينتظر إليها من جانب الصندوق ومتفدى سياساته المحليين.

هنا يقدم لنا الفصل الخاص عن نيجيريا تصورا بديلا لسياسات الصندوق يمكن اعتباره حالة (نموذج) قابل للتطبيق في غيره من الدول مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات الوطنية، والظروف المحلية لكل دولة. وقد تزامنت صعوبات المفاوضات بين الحكومة النيجيرية والصندوق مع اتباع سياسات قمعية وإصدار قرارات مقيدة للحريات المدنية وحقوق العمال الذين قدموا البديل للسياسة المتبعة.

ففي ١٩٨٥ أعلن كرونجرس عمال نيجيريا برنامج أزمة بديل «من أجل الانتعاش الوطني» وكان برنامجا موسعا يتضمن حماية وتوسيع التوظيف لتجنب تبيد الموارد البشرية، وتبني الطلب والنمو العام. وأن يأتي التمويل عن طريق تخفيض التكاليف في العقود المتضخمة بصورة مبالغ فيها، ومعاربة الفساد وفرض الضرائب على الأغنياء، ومنع التهرب الضريبي وتسريع الاستثمار الصناعي خاصة في قطاع السلع الرأسمالية، وتخصيص الموارد بالعملية الأجنبية بطريقة تؤكد الاستخدام الكفء للطاقت الصناعية المتوافرة، وإعطاء الأولوية للمواد الخام ومدخلات الإنتاج الصناعية الأخرى على الاستهلاك البذخي، وأن ينتظر المستثمرون تحمّل الأرباح حتى يأخذ الانتعاش الصناعي مساره. ووضع سقف ٢٠٪ من عوائد الصادرات لتسديد مدفوعات الديون الأجنبية، وأن تأخذ الدولة وليس الخصخصة القيادة في توسيع الأنشطة الانتاجية، وفي الزراعة يجب التركيز على المزارع الفلاحية الصغيرة والتعاونيات.

دور الدولة في آسيا

يتحدث الكتاب عن بديل آخر لنموذج وطني في تجربة بعض أقطار جنوب شرق آسيا حيث أجريت تغييرات مؤسسية حاسمة وضعت

الاطار للتراكم المنتج في تاوان والصين الشعبية وفي الكوريتين سراء بواسطة برجوازية صناعية (كوريا الجنوبية) أو بواسطة مؤسسات الدولة (كوريا الشمالية). في كل تلك الأقطار فان النقطة المركزية لتلك التغييرات المؤسسية هي الإصلاح الزراعي «الأرض لمن يملحها». هذا المبدأ ذو مدلول مزدوج حيث تم توزيع الملكيات الإنتاجية للأغلبية ثم خلق سوق داخلي كبير في سلع الاستهلاك الجماهيرى كما يعمل كمحفز للمنتجات الصناعية.

ورفقا لمصادر صندوق النقد نفسة فان لدى كوريا الجنوبية توزيع دخل أكثر عدالة مقارنة بأغلب دول العالم الثالث، ويرتبط الإصلاح الزراعي بصورة وثيقة بدولة نشطة ذات سياسات اقتصادية مزدوجة التوجه: حماية السوق الداخلى لصالح الصناعيين المحليين، وتوجيه رأس المال المحلى في استثمارات ضرورية، من وجهة نظر التنمية الاقتصادية طويلة الأمد.

نموذج نيكاراغوا

نموذج آخر من البدائل بعيدا عن نصائح الصندوق قدمته نيكاراغوا حيث عمدت حكومة الساندنيمسغا بعد استلام السلطة في يوليو ١٩٧٩ الى وضع برنامج اقتصادى قصد به إعادة تنشيط الاقتصاد ووضع أسس الانتقال الى الاشتراكية، الا أنه ومع بداية الحجاز التحولات الضرورية في النموذج والتي شملت اصلاح زراعى، وإعادة توحيد سعر الصرف وتقوية السيطرة المصرفية. في هذا الوقت توسع نطاق جهود الولايات المتحدة لزعزعة الاستقرار الاقتصادى، وتحول الاقتصاد فجأة من مرحلة إعادة البناء الاجتماعى الى مرحلة البقاء العسكرى.

أثر هذا التدخل على برنامج الحكومة الاقتصادى وتذكر الأرقام أنه بدون هذا التدخل فان عجز الحساب الجارى كان متوقعا له أن يبلغ ١٨٪ فقط من الواردات بدلا من نسبة ٦٢٪ المجلة عام ١٩٨٧.

في ١٩٨٤ وعندما تصاعد التدخل العسكرى الأمريكى الى قمته تقدمت الحكومة النيكاراغوية بقضية ضد الولايات المتحدة الى محكمة العدل الدولية في لاهاي وقضت المحكمة بقبول القضية، وأعطت حكما ضد الولايات المتحدة في ١٩٨٦ وأكدت أن الهجوم المباشر ومساندة الكونترا هما انتهاك لمبادئ القانون الدولى وأن المقاطعة التجارية هي انتهاك لالتزامات اتفاقية ١٩٥٦، وأقرت

المحكمة حق نيكاراغوا في التصرف عن خسائرها من جراء هذا التدخل.

إن مدلول هذه القضية أمر هام جدا فهي تشكل سابقة هامة لحقوق الأمم الصغيرة في اختيار نموذجها الخاص للتطور الاقتصادى والاجتماعى السياسى، ولفكرة تمريض الخسائر التنموية الناجمة عن «الهوة الخارجية المقصودة» إن المفهوم القانونى للدخل الضائع هي نقطة جوهرية في هذا الحكم.

وأخيرا فان القضية واحدة مهما اختلفت اسماء الدول، فالهم الذى تعاني منه دول الجنوب واحد وهو تآكل مواردها أمام تضخم وتوحش الرأسماليات العالمية، وتكالبها على استنزاف مواردها وفي ظل الانخفاض المستمر في مستوى اسعار المواد الخام التى يعتمد عليها اقتصادها مقابل الارتفاع الرهيب في اسعار المواد المصنعة الواردة إليها من الدول الرأسمالية الكبرى.

الاعتماد على الذات

يقول اليستير ماكنغير نائب رئيس جامعة الوست أنديز في مقدمة الطبعة الانجليزية، أن المشاركين في الكتاب أدركوا ضرورة الاعتماد على مقدرات الجنوب، وأن مجهودا كبيرا يجب أن يبذل من خلال التعليم والتدريب لرفع مستوى كفاءة الموارد البشرية حتى تسهم بانصاف في الانتاج والتجارة العالمية وفي التقدم العلمى والتكنولوجى. من المهم أن نذكر في النهاية أن الكتاب هو حيلة أبحاث قدمت الى مؤتمر عالمى عقد في ١٩٩٠ شارك في تنظيمه معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بجنيف ومعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية التابع لجامعة الوست أنديز بكامباجا.

أما المشاركون في تحريرة فهم ١٤ خبيرا من عدد من الدول النامية على رأسهم دارام جهاى مدير معهد الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية، وكينيثا هيريت دى الكانترا (مكسيكية) وهي رئيسة مشروع الأمن الغذائى في المعهد، ومن اوغندا معصود مامدانى. استاذ العلوم السياسية بجامعة ماكربرى بكامبالا، ومن البرازيل جوس ماركيو كاماراجا استاذ الاقتصاد في جامعة بونتيفيسيا كاثوليكا، ومن نيجيريا يوسف بالجهورا الباحث في معهد الامم المتحدة، ومن الارجنطين جورجى شيفارور الذى عمل سابقا في برنامج الامم المتحدة الانمائى.



أنطونيو جرامشي كراسات السجن تساؤم الذكاء.. وتفاؤل الإرادة

ويفرض تفجر الأزمة الهيكلية العامة للرأسمالية والإشتراكية وانهيار النظام العالمي، التجديد الثوري للفكر والممارسة الإشتراكية، أي إعادة بناء النظرية العامة للماركسية وإبداع نموذج حضارى جديد للإشتراكية، وأنطونيو جرامشي هو أول المنظرين المجددين للماركسية بعد لينين الذى رفض بناء اقتصاديا وسياسيا بشكل دكتاتورية بلاهينة- أي قيادة تتنوع الغالبية العظمى من الجماهير الكادحة والحليفة أنها تقبل مصالحها وتنافع عنها، ورفض كذلك الماركسية اللينينية للمعهد الستاليني وبين حدودها السلطوية القهرية.

وأخذ يستكشف سبل الثورة الإشتراكية فى الغرب المأزوم بعد زوال الديتوقراطيات الليبرالية التقليدية، وأشكال للاشتراكية قيادة على التوسع والانتشار، يخلق أشكال جديدة لهيمنة المنتجين والمبدعين على شروط انتاج حياتهم المادية والروحية.

وتتمثل خصوصية «كراسات السجن» فى تصويرها للتعبير الثورى فى تلك المرحلة فى ضوء الجمع بين مفهومي «الأزمة العضوية» و«حرب المواقع» والكتلة العضوية التاريخية

يكن ليقبل أية نظرية تحاول إختزال الماركسية الى علم وضيق... وهو قد سعى دائما لمراعاة الدقة والأمانة العلمية والإخلاص الفكرى، دون تصورات مسبقة أو مصادرات أو تحيز، وهو يفعل ذلك لأنه على ثقة أن الفلسفة الماركسية فلسفة مستقلة وأصيلة محتوى فى ذاتها على العناصر اللازمة لتطورها وتحولها من فلسفة للتاريخ الى فلسفة عامة.

يقع الكتاب الذى نشرته دار المستقبل العربى فى ثلاثة أقسام وثمانية فصول، هى قضايا التاريخ والثقافة وينقسم الى ثلاثة فصول والمشتقون» حول التعليم وملاحظات حول التاريخ الايطالى»، والقسم الثانى «ملاحظات حول السياسة» ويتضمن ثلاثة فصول هى «الأمير الحديث»، «الدولة والمجتمع المدنى»، «الأساليب الأمريكية والفردية»، والقسم الثالث هو فلسفة الممارسة (أى الماركسية) وكان جرامشي يستخدم هذا التعبير لتضليل الرقيب وينقسم الى فصلين هما دراسة الفلسفة ومشكلات الماركسية. ويحيى عادل غنيم فى مقدمته للترجمة على سؤال أساسى لماذا جرامشي؟ قاتلا

كراسات جرامشي فى السجن التى ترجمها مؤرخا الباحث عادل غنيم ليست مجرد كتاب مذكرات لفكر ومناضل سياسى شيوعى وضعه الناشيون فى السجن الى أن مات فكانت الكراسات وبزرة حياتى الداخلية، ولكنها الى جانب ذلك وثيقة فكرية ونظرية مليئة بالخبرات التى يمكن أن يتعلم منها الثوريون فى كل مكان والمعنون بتغيير واقعهم الى الأفضل، لا لأنها تقدم وصفات جاهزة وحلولاً سحرية فى برشامة، ولكن لأنها فى الأساس تستخدم المنهج الجدلى التاريخى إستخداما خلاقا فى رؤية وتحليل الواقع الإيطالى- بلد جرامشي- وفى علاقة هذا البلد المعقدة لا بتاريخه وحده وإنما بالتاريخ الأوروبى كله مع الاستفاضة فى شرح وتحليل الدور الأمريكى أزه الطريقة الأمريكية فى الحياة، وتأثيرها على الحضارات القديمة فى أوروبا.

كذلك هو كتاب فى علم السياسة يرقى فى أهميته لمستوى الكتابات التأسيسية لكل من ماركس ولينين فى زمانهما. ولقد كانت ماركسية جرامشي نقدية فى جوهرها، ولهذا السبب لم

الجديدة القائمة على التحالف الطبقي الواسع ودور المثقفين فيه ودور الحزب كمثقف جماعي

كانت ثورة أكتوبر آخر ملحمة والحرب الحركة باعتبارها هجوما مباشرا على الدولة. وقد فرضت القناصة وعزلة الاتحاد السوفييتي الانتقال الى ما أسماه جرامشي «حرب المراتع» وهذا هو عند جرامشي مغزى التفرقة بين الشرق والغرب، فالدولة في الشرق والاشتراكي هي كل شيء، والمجتمع المدني لا يزال هلاميا أما في الغرب فلا يمكن اختزال الدولة الى جهاز للقمع، فهي أشبه بقلعة محاطة بنظام دفاعي من الحصون والجنادق التي تتمثل في مؤسسات المجتمع المدني الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والكنيسة والمدارس والصحافة... التي تقارس الطبقة الحاكمة من خلالها هيمنتها على الطبقات المحكومة وعلى الحياة الوطنية الاجتماعية والثقافية.

«وحرب المراتع» هي استراتيجية استثمار الطبقة العاملة لمؤسسات المجتمع المدني لتحقيق هيمنتها أي قيادتها للطبقات التابعة.

على الطبقة العاملة أن تفعل أولا ما يفعله نقيضها: أن تظفر بقيادة أجهزة الهيمنة أي المجتمع المدني قبل أن تصتولي على أجهزة القمع، وينبغي أن تتغلغل هذه القيادة في طرائق الحياة اليومية للجمهور، وأن تقتصد لإصلاحها والإصلاح الفكري والأخلاقي. وبهذا تضع الطبقة الحاكمة في أزمة عضوية مركبة حيث تقتنن الأزمة الاقتصادية بأزمة سياسية وأخلاقية وثقافية.

لقد نقل جرامشي بؤرة التحليل الاجتماعي والتاريخي في الماركسية من البنية الاقتصادية الى البنية الفكرية التي لم تلق العناية اللائقة. بأهمية دورها في التاريخ في التراث الماركسي عامة، وفي المادية التاريخية خاصة حيث سادت النزعة الاقتصادية الميكانيكية (بوخارين وستالين)، وقد أفردت الكراسيات مساحة كبيرة لنقد النزعة الاقتصادية الميكانيكية لدى بوخارين في الكتيب الشعبي الذي أصدره عن الماركسية

ويرجع إهتمام جرامشي بقضايا الهمنة الفكرية الى اعتقاده أن «المشكلات الثقافية» تكسب أهمية



خاصة في مراحل الجذب الثوري وفي مثل هذه الأوقات لا تكون هناك معارك طبقية مباشرة، ويحول الصراع الطبقي الى حرب مواقع فتصبح الجبهة الثقافية هي الميدان الرئيسي للصراع.

وفيما يخفى وضعية المثقفين ودورهم يرى جرامشي الذي قسمهم تقسيما واسعا وفقا للنماذج الفكرية والاجتماعية والفئات والطبقات التي جاؤا منها- أن تطور المثقفين كقوة اجتماعية متميزة ومستقلة عن الطبقة ليس إلا خرافة.

فكل الناس يمكنهم أن يكونوا مثقفين، بمعنى أن لديهم ذكاء، وأنهم يستخدمونه. ولكنهم ليسوا جميعا مثقفين من حيث الوظيفة الاجتماعية. وينقسم المثقفون من الناحية الوظيفية الى جماعتين، فهناك أولا المثقفون المحترفون «التقليديون» كالأدباء والعلماء وغيرهم الذين تحيط بهم حالة من الحياد بين الطبقات تخفي وضعهم الحقيقي الناشئ في النهاية عن علاقاتهم الطبقية السابقة. والراعية، كما تخفى تعلقهم بالتكوينات الطبقية التاريخية المختلفة. وهناك ثانيا المثقفون العضويون، ذلك العنصر المفكر والمنظم في طبقة اجتماعية أساسية معينة، ولا يتميز هؤلاء المثقفون العضويون بمهنتهم، التي قد تكون أية وظيفة تتميز بها الطبقة التي ينتمون إليها، بل قد ما يميزون بوظيفتهم في توجيه أفكار وتطلعات الطبقة التي ينتمون إليها عضويا..

وهو يعالج قضية الحزب السياسي في ارتباط وثيق بمسألة المثقفين فليس الحزب السياسي بالنسبة لبعض الجماعات الاجتماعية

إلا طريقته الخاصة في تكوين وتطوير فئة مثقفينها العضويين في الحقل السياسي والفلسفي مباشرة، وليس في حقل تكتيك الانتاج وحده، هكذا يتكون هؤلاء المثقفون، ولا يمكن أن يتكونوا بطريقة أخرى، مع أخذ الطابع العام للجماعة الاجتماعية وشروط تكوينها، وحياتها وتطورها في الاعتبار. كذلك فإن القول بأنه ينبغي اعتبار كل أعضاء الحزب مثقفين قد يكون مدعاة للسخرية والتعذر، ولكننا إذا أمعنا فيه النظر تبينا مبلغ دقته. وبالطبع هناك مستويات لا بد من التمييز بينها.. وأي حزب لا بد أن يكون له نصيب كبير أم صغر من المثقفين من أعضائه في المستويات العليا والدنيا. غير أن هذه ليست هي القضية، لما يهتبا هنا هو الوظيفة سواء كانت قيادية أو تنظيمية أو ثقافية أو فكرية فلا التاجر ينضم الى حزب سياسي لمزاولة الأعمال ولا رجل الصناعة لينتج أكثر بتكلفة أقل، ولا الفلاح ليتعلم أساليب جديدة في الفلاحة، حتى إن وجدوا في الحزب ما يليق ببعض هذه الحاجات فليس الحزب السياسي وتتجاوز عناصر الجماعة الاقتصادية تلك اللحظة من تطورها التاريخي، وتصبح عناصر فاعلة في أنشطة أهم ذات طابع قومي ودولي، وستصبح وظيفة الحزب السياسي هذه أكثر وضوحا من خلال التحليل التاريخي المعنى لنشئ المثقفين العضويين والتقليديين معا في السياق التاريخي الوطني الذي يختلف من بلد لآخر، وفي سياق مختلف الجماعات الاجتماعية الرئيسية في كل أمة..

ومن هذا السياق أنشأ جرامشي مفهوم الجديد للحزب كمثقف جماعي.

ويدعو جرامشي لمعالجة قضية الدين معالجة صحيحة في ضوء تباين فئات المجتمع المختلفة واختلاف طرائق فهمها وممارستها لنفس الدين، وخاصة بين رجال الدين والمثقفين والشعب، ولا بد في هذا الصدد من التسليم بوجود ثلاث مراتب في الدين الواحدة كبار رجال الدين والرهبان، ورجال الدين العلمانيين، والشعب.

ولعل هذا التقسيم أن يكون مفتاحا لنا لدراسة التطور اللاحق والذي أدى لولادة



مجموعات من العناصر الرئيسية.

١- عنصر جماهيري يتكون من أناس عاديين متوسطين تتسم مشاركتهم في نشاطه بالانضباط والولاء.

٢- عنصر التماسك الرئيسي الذي يركز القرى على المستوى القومي ويجعل منها مركزا قويا وفعالا، أما لو تركت هذه القرى وشأنها فلن يكون لها قيمة تذكر.

٣- عنصر وسيط يربط ما بين العنصرين الأول والثاني ويحافظ على الاتصال بينهما ماديا ومعنويا بل وفكريا ومتى توفرت هذه الشروط فإن الحزب يصبح مستعصيا على التدمير بالطريقة العادية.

والعنصر الخامس في أي وضع هو تلك القوة المنظمة دائما، والمعدة منذ زمن طويل التي يمكن وضعها في الميدان عندما يقتدر أن الوضع أصبح مواتيا، وهو لن يكون مواتيا مالم توجد مثل هذه القوة، وتكون مفعمة بروح القتال.

كذلك فإن إهمال ما يسمى بالحركات «الثقافية»، والأسوأ من ذلك احتقارها، والفشل في توفير القيادة لها، والارتقاء بها إلى مستوى أعلى، وانخراطها في السياسة غالبا ما تكون له نتائج بالغة الخطورة، وكثيرا ما تصاحب الحركة الثقافية للطبقات المحكومة حركة رجعية للجناح اليسنى للطبقة الحاكمة لأسباب لصيقة بها... وهو يسمى الثورة المضادة بالثورة السلبية.

ولعل أهم ما يتضمنه الفصل الخاص بالأساليب الأمريكية والفردية هو استخلاصه أنه:

وليس لأمريكا تراث تاريخي وثقافي عظيم، ولكن ليس لديها أيضا الشعب الثقيل الذي عليها أن تتحمله، وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية (وهو بالقطع أهم من الثورة

لاهورت التحرير في أمريكا اللاتينية من التساء رجال الدين العلمانيين والشعب، وللأسفة مظاهر النمو البطيء لإسلام علماني يفرض معركة فكرية ضارية الآن في مصر.

ولعل أهم ما يمكن استخلاصه من فصل التعليم هو قول جرامشي «لقد كان النضال ضد نظام التعليم القديم على حق ولكن احلامه ليس- كما يبدو- بالأمر الهين، فليست المشكلة مشكلة المنهج الدراسي النموذجي، وإنما هي مشكلة البشر وهم في حالتنا المدرسون أنفسهم، بل هي مشكلة التركيبة الاجتماعية بأكملها التي يعمرون عنها... كما أن مشاركة التلميذ الإيجابية الحقيقية في الحياة المدرسية لن يكون لها وجود مالم ترتبط بالحياة.

كذلك أدت الأزمة العميقة للثقافة التقليدية ورؤيتها للحياة وللإنسان إلى الانحطاط المظطر للتعليم (الحالي) هو طبعاً يتحدث عن زمانه ولكن من يشايح وقائع المناقشات الجارية حول التعليم الآن في إيطاليا سوف يكتشف أن الخطوط العامة من هذا الفصل عن التعليم مازال تحتفظ بحيوية فائقة. ودافع جرامشي عن «نمط واحد من التعليم التكراري» (ابتدائي ثانوي يتعهد التلميذ حتى يصبح شخصا قادراً على التفكير والدراسة والحكم- أو الرقابة على الذين يعمكون».

وفي ملاحظاته اللاحقة حول التاريخ الإيطالي نجد البذور الرئيسية لتقسيم الثاني حيث وضع الخطوط العامة لنظريته في السلطة السياسية حين قدم قرامة عصرية لكتاب الأمير لماكيافيلي بإسم «الأمير الحديث» ويطور فكرته الأساسية عن الحزب الثوري الذي لا بد له «أن يجمع في وحدة جدلية بين المستويين، مستوى القوة، ومستوى الرضا أو القبول، بين السلطة والقيادة، بين العنف والتخضر، بين الاثارة والدعاية، بين التكتيك والاستراتيجية».

والأمير الحديث في نظر جرامشي هو الحزب السياسي الذي سيكون عليه أن يوفق وينظم والإرادة الجماعية القومية الشعبية وينميتها...

فالأمير الحديث ولا يمكن أن يكون بطلا فرديا، بل حزبا سياسيا، ذلك الحزب الذي يكون هدفه في التصور المختلفة، وفي حل العلاقات الداخلية للأمم المختلفة هو تأسيس دولة من نوع جديد.

ولكن يوجد حزب لابد أن يجتمع ثلاث

الطبيعية) للتراكم المهول لرأس المال الذي شهدته وذلك بالرغم من تنوع الطبقات الشعبية فيها بمستوى معيشي مرتفع بالنسبة لأوروبا، لقد أتاح عدم وجود رواسب طفيلية هلامية في أطوار تاريخها السابقة للصناعة والتجارة بوجه خاص فرصة النمو والتطور على أساس سليم... وأتاح أيضا تحول الوظيفة الاقتصادية للنقل والتجارة ليصبعا في الواقع نشاطا تابعاً للانتاج وقد أثرت هذه الوضورات في تكاليف الانتاج، وسهلت بزيادة الأجور وتخفيض أسعار البيع، وتم الجمع بين استخدام القوة (تخظيم الحركة العمالية) التناجبية على المستوى المحلي والافتتاح (الأجور المرتفعة ومختلف المزايا الاجتماعية) والدعاية السياسية والايديولوجية البالغة النعومة، «بهذا نجحت في أن تجعل الانتاج محركاً حياة الأمة والهجنة هنا تولد في المصنع ولا تتطلب سوى عتد قليل من الوسطاء السياسيين والايديولوجيين المحترفين.

وفي القسم الثالث عن الفلسفة الماركسية التي أسماها فلسفة الممارسة هربا من الرقيب المترجم تلخيصا بليغا ومرجوا لأفكاره الرئيسية حيث ينهض النظر إلى الفلسفة الماركسية ذاتها باعتبارها نشاطا اجتماعيا لا يشمل نشر الأفكار من أعلى لأسفل، بل وتوسيع النشاط الفكري النقدي المرتبط ارتباطا وثيقا بالممارسة السياسية للحركة ليشمل قطاعات من السكان تزداد اتساعا... وبهذه الطريقة تصبح الأفكار وتصبح أكثر ملائمة للموضع بل وتتحول الأفكار إلى قوة مادية حسب تعبير ماركس.

ولا يمكن لتحسين الثورة الفكرية مواجهة فلسفة للفلسفة أخرى. فليست الأفكار وحدها هي ما تحتاج إلى مواجهة بل ينهض مواجهة القوى الاجتماعية التي تقف وراءها، وبالتحديد، الايديولوجيات التي أفرزتها هذه القوى، والتي أصبحت جزءا مهما من جرامشي «الحس المشترك»، يستخدم جرامشي هذا التعبير بمعنى الطريقة غير النقدية واللاشعورية التي حد كبير في إدراك وفهم العالم والتي أصبحت «عامة» في عصر معين.

ويؤكد جرامشي على وحدة العناصر المكونة للماركسية وتاريخيتها كفلسفة

اليسار/العدد التاسع والأربعون/مارس ١٩٩٤ (٧٥)



بل نزوات وأحلام وأشواق عقيمة...
 زهنا ينشأ سؤال: ترى إذا ما قويت الإرادة
 وتشكلت جماعيا فهل يمكننا «عبر تفاؤلها»
 أن نتنبأ بالتتابع؟
 يقول جرامشي:

«إن ما يمكننا التنبؤ به تنبؤا عمليا هو
 الصراع فقط، ولكن لا يمكننا التنبؤ بلحظاته
 العينية التي لا يمكن إلا أن تكون محصلة
 للقوى المتصارعة في حركتها المستمرة والتي
 لا يمكن اختزالها أبدا إلى كميات ثابتة، لأن
 الحكم يتحول فيها باستمرار إلى كيف.
 والحق أنه لا يمكننا أن نتنبأ
 الا بقدر ما تؤثر بقدر ما نهذل من جهد
 طوعي، ومن ثم نساهم عمليا في
 تحقيق النتيجة المتوقعة. لا يتجلى
 التنبؤ إذن كفعل معرفي، بل
 كتحصيل نظري عن الجهد المهدول أي
 عن الطريق العملية لخلق إرادة
 جماعية...»

ولد جرامشي في ٢٢ يناير ١٨٩١ في
 «اليس» بجزيرة سردينيا، ونشأ في أسرة
 بورجوازية صغيرة فقيرة كبيرة العدد ذات
 مرارة الحرمان، وعانى آلام المرض الذي ظل
 يهاجمه حتى وفاته.

وفي جامعة تورينو - شمال إيطاليا -
 اتصل جرامشي بعالم الثقافة والفكر لأول مرة
 وتعلم الماركسية.

كان عام ١٩١٧ عام الثورة البلشفية
 والانتفاضة المسلحة في «تورينو» نقطة تحول
 حاسمة في تكوين «جرامشي السياسي».
 وفي عام ١٩١٩ أسس «جرامشي»
 و«تولياتي» و«تيراشين» مجلة «أوردين نوفو»
 النظام الجديد لتكون منبرا لحركة مجالس
 المصانع. وفي عدها الأول شرح جرامشي فكرة
 مجالس المصانع وهيكلها التنظيمي على

لتفسير العالم فهي علمنة الفكر وديوثه
 المطلقة، وهي فلسفة المصير مع الوضع في
 الاعتبار أنه لا يمكن لفلسفة أي عصر من
 العصور أن تكون تيارا مذهبيا واحدا أو
 مذهبيا منفردا، وإنما هي جماع كل الفلسفات
 المنفردة والاتجاهات الفلسفية، بالإضافة إلى
 الآراء العلمية والدين والحس المشترك،
 والفلسفة الماركسية هي فلسفة متكاملة
 وأصيلة افتتحت طورا جديدا في التاريخ وفي
 تطور الفكر العالمي ونجارت ذلك كل
 الفلسفات القديمة، وإن تجاوز المذاهب الفلسفية
 لا يعني أنها لم تكن في أي وقت من الأوقات
 صحيحة تاريخيا، إما أنها كانت جديرة بأن
 سقط فليس حكما أخلاقيا، أو حكما يعلو
 التفكير السليم صدر عن وجهة نظر
 موضوعية، وإنما هو حكم جدلي تاريخي.
 وعلى المستوى النظري لا يجوز الخلط بين
 الفلسفة الماركسية وأية فلسفة أخرى أو أن
 تغتزل اليها.

تكتب ترجمة الكتاب أهمية مضاعفة
 في زماننا لأن أحد معارزيه الرئيسية هو
 معالجة شاملة لموقف قوى الثورة في زمن
 الجزر... صحيح أن زمن الجزر الذي كان
 يتحدث عنه جرامشي كان ذلك الزمن بين
 الحربين العالميتين في أوروبا التي لم تعد اليها
 الثورة الاشتراكية بعد قيامها في روسيا،
 ولكن التكتيكات في ارتباطها
 بالاستراتيجيات العامة والأهداف القصيرة
 والبعيدة، والتواعد والمفاهيم العامة التي
 استخلصها وأهم من هذا وذلك منهجه الجدلي
 التاريخي تظل جميعا ذات فائدة كبيرة لنا،
 ولعل دراسته المتأنية لما يسمى بالمسألة
 الجنوبية والتي تنبع الآن في إيطاليا مجددا
 أن تكون مرشدا لنا في دراسة قضية الفلاحين
 الذين لن تتقدم قوى الثورة في بلادنا دون
 نهوضهم. ولم يكن من قبيل المصادفة أن
 يختار «جرامشي» الذي وضع كتابه في
 السجن مبدأ «تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة»
 الذي وضعه «رومان رولان» ليكون شعارا له
 ظل ثابتا على صفحات الجريدة التي أصدرها
 في «تورينو» عاصمة الصناعة الإيطالية التي
 كانت ناشئة في الشمال حينذاك.

وفي رأى جرامشي فإن وعلم السياسة
 مجرد عنصر «الارادة»، ولا يأخذ في الاعتبار
 الغاية التي تتوخاها إرادة معينة
 «والنظرية» صفة لا تنطبق على الإرادة
 السياسية عامة، وإنما تنطبق على إرادة
 معينة، هي الإرادة غير القادرة على ربط
 الوسائل بالغايات، ومن ثم فهي ليست إرادة

مستوى المصنع والحى والمدينة والقرية
 باعتبارها المقابل الإيطالي للبرقيعات وجن
 الدولة الاشتراكية المقبلة. وكان جرامشي
 المنظر الأول لهذه الحركة. وفي عام ١٩٢١ تم
 سحق الاضراب العام والإجهاز على الحركة.

وساهم جرامشي في تأسيس الحزب
 الشيوعي الإيطالي وقاده في الفترة من
 ١٩٢٤-١٩٢٦ ومن السنة التي صدرت فيها
 الفاشية وكان جرامشي عضوا في البرلمان.
 ورفض خطة الحزب لهروب إلى سويسرا وأصر
 على البقاء لمناقشة القوانين الاستثنائية
 معتقدا أن التناقضات الداخلية للطبقة الحاكمة
 ستكون عقبة أمام القضاء التام على
 الديمقراطية وكان يقول لرفاقه:
 «أن الريان يمنحني أن يكون آخر
 من يغادر السفينة الفارقة».

وشن الفاشيون حملة اعتقالات طالته رغم
 أنه كان عضوا في البرلمان وحكمت عليه
 المحكمة بعشرين عاما وأربعة أشهر وخمسة
 أيام على أساس ست تهم مختلفة بالخيانة ثم
 يحطم السجن والمريض إرادته (فقد عول دائما
 على تفاؤل الإرادة) بل فجر التحدي طاقاته
 الإبداعية وكانت كراسات السجن التي بدأ
 العمل فيها في فبراير ١٩٢٩ وخرج منها في
 ١٩٣٥، وتبلغ ٣٣ كراسة، وتوفي جرامشي
 في المستشفى في أبريل ١٩٣٧ وتكثرت
 «تأنيانا» شقيقة زوجته «جوليا» من تهريب
 الكراسات من حجرته إلى موسكو عن طريق
 الخفية الدبلوماسية.

وها هو «عداؤ غنيم» يترجمها لنا - مع
 حذف بعض الأجزاء - ويقدمها في كتاب واحد
 بعد أن كانت قد صدرت لها بعض ترجمات
 متفرقة ومجزأة في بيروت لتصبح الكراسات
 بصورتها الرائجة مرجعا لاغنى عنه للمناضلين
 والباحثين على حد سواء لا يقلل من مقامها
 وجمالها بعض الأخطاء والصعوبات اللغوية
 هنا وهناك.

وهي فسق هذا وذلك تدعونا للقراءة
 المجددة النقدية لإسهامات الماركسيين العرب
 المبدعة حول مسألة الثقافة التي اعتنى بها
 جرامشي. عنابة بالغة فما أحرنا لقراءة «عيد
 الله الغروي» والطبيب تيزني، ومهدى عامل
 ومحمود أمين العالم، وحسين مروة وصديق
 جلال المظفر «وسمير أمين» وعشرات غيرهم
 من الباحثين الماركسيين الشبان في ضوء
 التحليل العميق الذي قدمه جرامشي للمسألة
 الثقافية وارتباطها خاصة بتكوين الحزب
 ودوره.

فريدة النقاش

إذا جردته من اللحم والدماء الحقيقيين اللذين استطاع الفنان السينمائي أن يكسر بهما العظام العارية.

ومن الحق القول أن كاتب السيناريو مجدى أحمد على، والمخرج طارق التلساني، حاولا أن يبدوا فيلما الأول «ضحك ولعب وجد» كأنه يبحث عن هذا الطموح، وقد تفهم السبب وراء اختيارهما تلك القصة المستهلكة، ولعله أدراكهما أنها «التيمة» التي غازلت وجدان جماهير السينما العربية، من البسطاء على نحو خاص، طوال عقود كاملة، فعلى الرغم من أنها تبدو للوهلة الأولى غريبة على الواقع العربى، أو على المفاهيم السائدة فيه إن شئت الدقة، حيث لا يمكن أن يصدق المتفرج العادى وجود تلك العاهرة الفاضلة، التى خرجت من صفحات الرواية الرومانتيكية «غادة الكاميليا» (١٨٤٨)، التى كتبها الروائى الفرنسى الكسندر دوما الأب، إلا أن الرواية فى أعماقها تضع يدها على تناقضات المجتمع الرأسمالى فى منتصف القرن التاسع عشر، الذى يبدو على سطحه مستقرا هادئا مرتديا مسوح الفضيلة، لكنه يخلق بتناقضاته نوعا من الدعارة الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية، ويفرز عالم هزلا، العاهرات اللاتى لم تصنع قدرهن ولم تختزن طريقتهن، بينما تصبح دائما كبشا للعداء.

تنتم إذن «غادة الكاميليا» من هذا المجتمع الظالم، وازدواجية القيم التى يخفيها، كما تنتم للفقراء المطحونين من الأغنياء عديمي الرحمة، الذين استبدلوا الخزان الحديدية بقلوبهم النابضة، وذلك هو السر الحقيقى وراء نجاح تلك «التيمة» عند الجمهور المصرى والعربى، ولعل ذلك لم يكن غائبا بأية حال عن وعى صانع فيلم «ضحك ولعب».. الذين ربما قد أرادوا أن يقدموا من خلال القصة التقليدية نقدا اجتماعيا مستترا لمرحلة هى فى رأيهم تحمل فى أعماقها تلك الازدواجية بين السطح والاعماق، والمظهر والجوهر.

البحث عن تاريخ

يختار صانع الفيلم لأحداثه أن تدور فى عام ١٩٦٨، فهذا هو ما يعلن عنه العنوان المكتوب على الشاشة بعد المشهد الافتتاحى، وهو ما تعلن عنه بعض الوقائع الشهيرة خلال تلك الفترة، بدءا من ظاهرة رؤية بعض الناس للمذراء مريم تطوف ليلا فوق إحدى كنائس

اليسار/العدد التاسع والأربعون/مارس ١٩٩٤ (٧٧)



فيلم ضحك ولعب وجد

طارق التلساني

سينمائيون شبان

وأفلام كحلة



فن

أحمد يوسف

تلك هى الأحداث التى بنى عليها فيلم طارق التلساني «ضحك ولعب وجد» هيكله الرئيسى. وأن كنت قد استطعت أن تلمس أنها القصة المقتبسة ذاتها التى تناولتها السينما المصرية بعشرات بل مئات الأسماء والنجوم، ولم تدعها حتى ذهبت بهانى كل سبيل، وعاجلتها بكافة الأنماط السينمائية: الميلودرامية والفنائية وحتى الكوميديا، فأنت على حق فى تخمينك، لولا أننا نعيد القول مرارا بأنه ربما بدت الحديثة أقرب إلى التقليدية فى بعض الأفلام، لكن الأكثر أهمية هو المعالجة والرؤية، ولعل فيلم «الغرقانة» لمحمد خان بطمرجه فى الشكل والمضمون هو خير دليل على ذلك، رغم اعتماده على هيكل درامى شديد البساطة، ربما لم نجد فيه بدوره إلا قصة مكرورة

يحكى أن امرأة كانت تباع جسد لها لعية القوم، وتنعم بالحياة المرفهة، وقعت سحرى البغى الفاضلة فى هوى شاب من أبناء الصفرة، اختارته من بين بقية البشر لأن الحب الحقيقى عرف للمرة الأولى طريقه إلى قلبها، وحاولت أن تبحث فى نفس الشاب روح مواجهة الصعاب والبحث عن الطريق القويم، لكن الأب القاسى يظهر فى الأتق، ليثير عاصفة من القلق، وليهدده المرأة بما يملك من سيطرة ونفوذ، غير أنها تعاند، وتماهى وتأبى التسليم، حتى يقتحمها الرجل بأنها سوف تكون حبيبته فى طريق الشباب نحو مستقبله، فتراضى بأن تختفى من حياة حبيبها، وتدوس على قلبها، لكن الفتى لا ينهم دواعيها فيفسر الأمر على أن الحنين قد شدها من جديد إلى ماضيها المثلث، وفى اللحظة التى يبدو أنه لا سبيل لهما إلا الانقراض إلى الأبد، تضى بهما الحديثة فجأة إلى النهاية السعيدة.

القاهرة، واندفاع الشباب وراء ما اشتهر به فيلم أنثروبوني «انفجار» من احتوائه على بعض لقطات جنسية، ومرورا بتلك الدروس التي اهتمت بأن يحفظ الطلاب «الموافق» عن ظهر قلب وإن كان في الأغلب دون فهم حقيقي، وحصل التربية العسكرية التي تهتم بتلقين بعض المعلومات السطحية عن أسلحة متواضعة، والمظاهرات التي اندلعت بغد صدور الأحكام على القادة العسكريين خلال النكسة، وهي الأحكام التي رأتها الجماهير أقل بكثير من حجم الكارثة التي عصفت بالوطن، بالإضافة إلى إجراء صناع الفيلم إلى ما ينشر هذه الأيام من قصص عن الممارسات الجائرة لرجال المخابرات في تلك الحقبة، خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى المخادع وغرف النوم، والتهديد بالتعذيب والنفي «وراء الشمس».

أثار ذلك الاختيار لهذا السياق التاريخي بعينه استحسان البعض ممن يرون في حقبة الستينات ثرا مستظرا، حتى أنهم مايزالون ينظرون إلى سلبات الحاضر على أنها أثر من آثار تلك الفترة (١)، لكن هذا الاختيار أثار سخط البعض الآخر ممن يرون الهجوم على الحقبة «النصرية» نوعا من المغالطة التاريخية، وركوب موجة اتهام تلك المرحلة بالشنوئية والاستبداد، وتجاهل كل إيجابياتها الحقيقية، لكن هؤلاء، المعارضين وجدوا أنفسهم متهمين بأنهم نقاد أيديولوجيون إن كان في ذلك أية تهمة - بينما لم يكن المؤيدون بدورهم أقل أيديولوجية بطبيعة الحال.

وفي الحقيقة أنه لا يمكن أن نضع فيلم «ضحك ولعب...» بسبب نقده لسترات الستينات الأخيرة في نفس الموقع الذي تقف فيه بعض أفلام أشرف فهمي، وحسين كمال وحسام الدين مصطفى، وغيرهم ممن بدأوا منذ عام ١٩٧١ ومايزالون في صنع أفلام تصم المعهد «الباند» بكل السلبات الواقعية والأسطورية، وربما كان نقدك لشخص ما دليلا في بعض الأحيان على حب حقيقي تكتنه له، بل إن من المؤكد في كل الأحوال أن النظرة النقدية للتاريخ هي نقطة البداية لصنع الحاضر والمستقبل.

لكن المشكلة الأصلية في فيلم «ضحك ولعب...» هي إذا ما كان يملك حقاً مثل هذه الرؤية النقدية للتاريخ، فلتد بدأ السياق التاريخي الذي اختاره مقمعا على عالمه، أو بالأحرى منفصلا عنه، حتى أنه يمكن أن تنسى تماما كل الأحداث التاريخية، أو تحذفها من الفيلم حذفاً، فيبقى الفيلم على حاله، توليفة مليودرامية تتوجه إلى الجماهير، بكل ما استطاع صناعه أن يجمعوه من تراث السينما المصرية التقليدية، وإن كان يحذوهم الطرح للحصول على النجاح النقدي، فهذا الشكل أحيانا مقبولا لامعا، وتحك المضمون ببعض الاشارات السياسية التي قد تتجبع في أن تشير بعض الزوايا الصغيرة.

قلوب وتقليبات مليودرامية

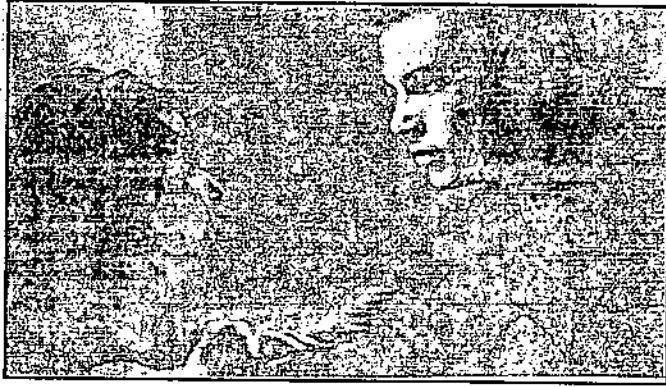
يبدو فيلم «ضحك ولعب...» منذ البداية حائرا بين أن يكون منتحيا إلى أفلام الحنين إلى الماضي، يصنعها أصحابها وهم

يريدون أن يتصوا علينا طرفا من حياتهم في فترة الطفولة والشباب، وبين الأفلام الميلودرامية كما تعرفها السينما المصرية طوال تاريخها، كما يبدو حائرا أيضا بين أن يختار الحكمة الدرامية الأفقية التي تعتمد على الاستطرادات والفقرات غير المترابطة في ظاهرها، حتى أنها تبدو مثل الحياة في تدفقها المستمر، أو أن يلجأ لأملوب السرد التقليدي لكي يروي لنا قصة أبطاله.

على هامش الأحداث ترى الأصدقاء، الثلاثة الذين جمعتهم المرافقة والأحلام والألام، طارق (هشام المليجي)، الذي لا ندري أن كان اختيار اسمه ذا علاقة بمخرج الفيلم طارق التلساني، لكنه على أية حال شاب وسيم جري يعرف طريقة جيدة لتحقيق نزواته مع الفتيات، على العكس من حسن (محمد التهامي)، النحيل ذي النظارات الطبية، المحجول في علاقته لكنه يستطيع أن يختلس بعض اللحظات الجنسية مع خادمتها السرا، بينما ترى فريدة (هادي الباجوري)، الذي ينتمي لأسرة مسيحية محافظة، لكنه يقيم علاقة حب دافئة مع الفتاة مها (هتان تركا)، تشر جينا ليست أمامه فرصة للحياة، فيستغيث إلى الاجهاض تخلصا من الورطة.

وفي سلسلة لانتتهى من «مقالب التلامذة»، ترى الأصدقاء الثلاثة وهم يدبرون المكائد لمدرسيهم في فصل «المشاغين» الذي جمعهم معا، لكن تلك الشخصيات وعالمهم تظل مجرد خلفية لقصة الأبطال الحقيقيين للفيلم الذين رسمت سلامتهم بخطر ميلودرامية خشن، فيألي جوار المدرسة تقيم عائشة الشهيرة باسم «إش إش» (يسرا)، التي لا يحلو لها تناول افطارها إلا في شرفة منزلها أثناء طابير الصباح، فتشرب لها أعناق التلامذة والمدرسين، لكنها ليست أبدا ذلك الحلم القائم بالمرأة في وجدان المراهقين، لكنها غانية لعوب بكل معنى الكلمة، تكسب عيشها الرغد من علاقاتها المشوهة برجال السلطة والأثرياء، وتلك محلا للملاس الأجنبية المهيبة، لكن حياتها تخفى مأساة ميلودرامية، تكشفها لنا من خلال مونولوجات طويلة، تحكي فيها عن بداياتها الفقيرة، وعن أمها السكير التي أخرجتها من أب مجهول، وتركستها تسير في طريق الانحراف، لكن عائشة في رحلة الحياة تنجب طفلة تضع منها في الزحام، فتذهب حيث يرى بعض الناس طيف العذراء مريم، تيكى وتتضرع لها أن تعيد لها ابنتها.





طبيباً، على حساب النجاح الفني، فطلت لجمهورية يسرا وعمر الشريف وعمر دياب سيطرة تامة على شخصياتهم داخل عالم الفيلم، كما أتى ممثلون كوميديون مثل حسين الشربيني (ناظر المدرسة)، واحمد آدم (مدرس الإحياء) وعلاء ولي الدين (مدرس الميثاق)، صلاح عبد الله (الصول الصعيدي معلم التربية العسكرية)، أنوا جميعاً بكل لوازمهم المعتادة، ولم يبق من شخصياتهم الدرامية إلا كائنات شبحية باهتة عن الحدود التي احتشدت بالفرايب والعجائب في ماضي شخصيات الفيلم وعلاقاتهم، والاستطراد في «نمر» شقاوة التسلايميد، والحديث عن تجسس المخابرات، على الحجابة الجنسية للناس..

ليست في الفيلم إذن أية مغامرة انتاجية كما قد يصور أو يتصور البعض، بل على العكس فإن الفيلم مشروع تجاري محسوب بدقة، وهو ما يشير إلى أن قطاعاً كبيراً من السينمائيين الشبان أصبح واعياً بأهمية النجاح التجاري، وهو أمر تفرضه ظروف الصناعة السينمائية المتردية، التي لم تعد تحفل إلا فيسندر بالتجارب الفنية الطموح. لكن الجانب السلبي من الصورة، والذي قد تغفل أو تغافل عنه أحياناً، يدفعنا إلى ذلك الرغبة في دعم هذا الجيل من صناع الأفلام، هو افتقار الجهد الدائب اللازم لحل المعادلة الصعبة بين الفن والتجارة، وهو الجهد الذي لا يعني أن تنسجم الأفلام بالتجهم واصطناع الجديدة، لكنه الجهد الذي يضيف إلى عناصر التسلية والفرجة عمقا للفهم الصحيح للواقع، ويستعد عن خفة المعالجة، ويدون هذا الجهد سوف تأتي السينما الشابة حافلة بالتنازلات، وسوف تفتقد الأفلام التي يقدمها هذا الجيل تأثيرها الحقيقي في وجدان الجماهير، فتبدو كأنها الخمر الجديدة اللاذعة وقد وضعت في الزقاق المشروخة القديمة!

ولعب... هو قليل من الطموح الفني الحقيقي، والذي قد يظهر بين أونة وأخرى في بعض لقطات تسجيلية لمدير التصوير الفنان كمال عبيد المزيو، في مشهد ما قبل نزول العناوين للقاهرة عند الفجر، أو مصاحباً لمونولوج عائشة عن طفولتها فترى على الشاشة بعض لقطات للاسكندرية وأحيائها الشعبية، وهو الطموح الفني الذي قد يزعم أنه يتبنى الدراما الأتقيسة (على النحر الذي ذهب إليه على سبيل المثال فيلم «ليه يا فتى»)، لكن الحقيقة أن السيناريو كان ينتقل في سرد تقليدي فاتر، ليحكى لك أحياناً كيف عاد الأصدقاء الثلاثة إلى منازلهم، فزاهم واحداً بعد الآخر وهم يتلقون اللرم والتوبيخ، أو يضي في الاستطراد الذي أصبح اليوم تقليداً تلجأ إليه بعض الأفلام للكشف عن تاريخ الشخصيات من خلال المونولوجات الطويلة (مثلاً يفعل داود عبد السيد في أفلامه)، أو يصطع مرتاجاً متوازياً بين أحداث لا رابط حقيقياً بينها، بل إن التقليدية الدرامية تحكم تصرفات الشخصيات الرئيسية، فتراها كما لو كانت قد خرجت ترواً من أفلام أخرى، مثل مشهد اللقاء الأول بين عائشة وأدم، حيث العاطفة من نظرات العيون، أو ذلك التشويق المفتعل الذي تعشقه عائشة فتدبر المقالب المرعبة لأصدقائها، حتى أنها تلبس قفازاً أسود في الظلام (في الحقيقة أننا وجدنا الذين كنا نراهم، وكأنها كانت تريد أن تفرغنا أيضاً)، لتجس المياها بينما يكون أدم مستغرقاً في حمامه، لتفجر في «الذش» مياها حمراء، بلوم الدماء (!)، أو مشهد الغرام الملتهب بالرقص بين الشموع، والجري على شاطئ البحر في ساعة الغروب!

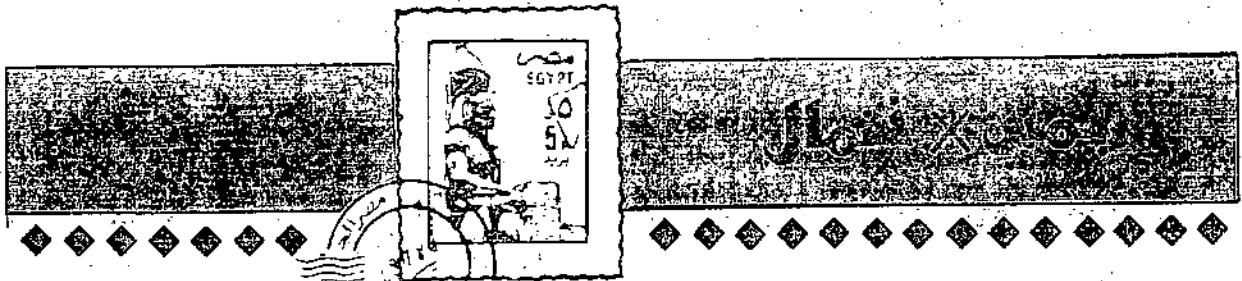
الطموح الحقيقي للفيلم «ضحك ولعب...» هو تحليق النجاح التجاري بكل الوسائل، وقد نال منه حظاً

إن الصدفة تجتمع بين عائشة والشباب المستهتر أدم، الشهير باسم «لش» (عمر دياب)، فتندلع شرارة الحب من النظرة الأولى (!)، تتعلق به المرأة لأنه «طيب وحنين وابن حلال...» ريتا بعته لي... قدر ومكتوب لي «(1)»، وهو يجد لديها القأوى والملاذ، يعشقها أحياناً ويشر عليها أحياناً أخرى عندما تستبد به الغيرة لممارستها الدعارة التي يعلم منذ البداية أنها كانت مهنتها ولا تزال (!)، لكنه يدور، وهو «الفتوة» الذي يرى فيه أفراد الشلة «روين هود» معاصراً يعيش مأساة مليونيرامية محائلة، فهو ينحدر - من أم راقصة، أصيها الأب (عمر الشريف) في شبابه، وتزوج بها بالرغم من إرادة أهله الأغنياء، لكنه تركها تحت تهديدهم قوت وحيدة، لتبقى في نفس الإبن تجاهه مرارة لا تزول، حتى أنه يتدائ في علاقته مع عائشة انتقاماً من الأب، أو كأنه يعيد قصته من جديد.

ويبقى الأب، ضابط المخابرات الغامض، الذي لا تعرف الرحمة طريقها إلى قلبه، لكنه يصاب بجرح عميق عندما يشر عليه الابن ويتنرد، وحتى أنه يسرق منه أمواله وأوراقه السرية ليهده بها، فيسقط القناع الجامد عن وجه الأب، ويظهر من تحته حنان متدفق تجاه ابنه، لكنه لا يتخلل أبداً عن تصميمه على إنها العلاقة بين الابن وعشيقته، فيختطف عائشة إلى مكتبة المظلم، يعرض عليها بعض قصاصات من أفلام تصورها في لحظات جنسية مع عشاقها، (ولا ينسى الفيلم اقتباس بعض العلاقات الشاذة عن فيلم بونويل «حساء النهار»، فلا يزيد ذلك عائشة إلا اصراراً، لكنهما بعد الزواج من أدم تنخلص من جنينها لأنها أدركت فجأة (!) أن طريقهما معقوف بالمخاطر والأشواك. وعندما يبدو أن أدم قد قرر الهجرة لبدء حياة جديدة، يتعرض له تحت جنح الظلام بعض الصعاليك المنافسين ويوسعونه ضرباً، إعلاناً عن أن الفتى قد انتهت فترته، وسطوته، لكن عائشة تظهر فجأة (!) لتضمد جراحه، ومعضيان معاً برفقة شلة الأصدقاء، وهم يلوحون لنا تحية الوداع!!

مغامرة فنية أم مشروع تجاري؟

بعيداً عن الاشارات السياسية التي أثارت جدلاً، ونراها مقطورة الصلة بجوهر تلك الميلودراما الباكية أحياناً، الهائلة أحياناً أخرى، فإن ما يلقى من فيلم «ضحك



احذروا حمى التطبيع

٧ . وليس مطلوباً منه أن يعلم فتلك من صفات الأمور التي تتخطى إلى جانب مسئوليات الحكم الجسم. رغم أن ما حدث يتم يومياً من أجهزة سادية غاشية ضد محدودى الدخول من صفار البائعين. وهو ظلم بين متواصل يهتز له كل ضمير حى .. وإلى سيادتكم ما حدث.

فى لحظة بائسة من ظهر ٢٠ يناير الماضى . عربة كارو منسقة بعناية لبائع الحس ، وأخرى بنفس التنسيق لبائع الجزر ، هما كل رأسمال البائعين الواقفين على رأس السوق الذى يبدأ أو ينتهى عند الشارع الرئيسى بامبابية، شارع ترعة السواحل.

وفى هجوم صاعق تأتى بحريضة البلدية فى سيارة نصف نقل . وفى دقائق يقذف بحمولتى العربتين داخل صندوق السيارة التى تسرع بمغادرة المكان قبل أن يتجمع الناس ساخطين لاعتين الحكومة والحكام وهذا الزمان.

توجهت الى البائعين اللذين ارتسمت على وجهيهما الحسرة المبررة والاحباط والغيان قهراً.

أشرف محمد شعراوي - السن ٢١ عاماً - بائع الجزر ، أما بائع الحس فقد رفض ذكر أى بيانات عن شخصه فهو يدرك بالفطرة وبالتعرض للظلم والقهر البيروقراطى المسجوح أن الهامش الديمقراطى المسجوح به لا يعطيه الحق فى الشكوى من الحكومة أو الاعتراض عليها.

ومزيد من الاستفسار علمت ان هذا يحدث يومياً لكل من يقسده حظه النكد الى هذه الاستار المبرمة من رأس السوق بحجة «اشغالات طريق» وتكنى

من قلب مصر نرفض التطبيع

أسأل هؤلاء المتعجلين للتطبيع مع اسرائيل ، مصريين أو من أى بلد عربى آخر.. هل تدركون مخاطر ذلك على وحدة الوطن ، وعلى مستقبل ابنائه وأبنائكم ؟ وأسألهم أيضاً هل انتم مستعدون لمواجهة هذه المخاطر سواء فى مصر أو على مستوى العالم العربى كله ؟ وأقول لهم اذا كان ذلك مفروضاً عليكم ؟

واذا كنتم لا تستطيعون مقاومتها ، فأننى باسم مصر التاريخ والكرامة .. باسم ابنائى وكل أبناء مصر الذين لا ذنب لهم فيما يجرى من حولهم وضد مستقبلهم الآن أناشدكم ألا تفرضوا أو تفرض أجهزةكم على المصريين ذلك التطبيع البغيض ، فشعب مصر ومؤسساته الشعبية ترفض ذلك مع قوى الاحتلال والقهر وأكثر من ارتكب الجرائم والمذابح فى تاريخ البشرية.

ايمن صادق
مجرى المصير

~~~~~

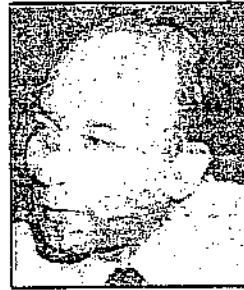
هياكل الهي الهي الهي

هياكل

هياكل تزوج لا تفهم !  
هل يعلم الرئيس مبارك بما حدث لبائع الحس وبائع الجزر؟ بالطبع

اسرائيل والمشروعات المشتركة معها ؟ أم كليهما معا ؟ وسؤال آخر لاجزاب المعارضة والمنظمات الديمقراطية والنقابات العمالية والمهنية ... التى ما زالت توصيات جمعياتهم العمومية برفض التطبيع قائمة .. هل تسمكون بموقفكم حتى يتحقق السلام الشامل العادل فعلاً لكل شعوب المنطقة ؟ أم تتخاذلون دون ان تكونون مجبرين من أى طرف على التخاذل ؟ أى هل تكونوا أحزاباً ومنظمات تستمد مشروعيتها من جماهيرها أم تستمعون الى استرضاء حكم لا يملك من أمر نفسه شيئاً ؟

صلاح الكاشف  
شارع الثورة - مصر  
الجديدة



د. يوسف والى



سنى مبارك

شهدت الفترة الأخيرة حمى مفاجئة فى علاقات التطبيع الرسمى بين حكائنا وأصدقائهم الصهاينة . وساطة وضغوط على القيادة الفلسطينية لتحيك جمود مفاوضاتها مع اسرائيل ، وهرجة زيارات من المسئولين عن الزراعة فى اسرائيل لأصدقائهم فى مصر ، ووصل الأمر الى حد التخاطب بين جمعيات زراعية مصرية والسفارة الاسرائيلية مباشرة طلباً للمعونة فى استصلاح الاراضى - نشرت الاهالى ذلك فى ٩ فبراير ١٩٩٤ - وتنسيق لتبادل وفود شبابية ، وزيارة من وزيرة العلوم والثقافة الاسرائيلية لنظيرتها المصرية. وتصريحات د. والى عن التطبيع أكثر سفوراً من كل السنوات الماضية . ليس غريباً أن يمارس حكائنا التطبيع مع الصهاينة - الذين ما زالوا أعداء لمصر والفلسطينيين والعرب بحكم المارسة والسياسة والواقع والمصالح المتعارضة - ولكن الغريب هذا السفور القبيح، قبل أن تنفذ اسرائيل بنداً واحداً من كل قرارات الأمم المتحدة السابقة ، بشأنها وقبل انسحابها من الجولان وجنوب لبنان وقبل اعترافها بدولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة.

والسؤال .. هل يمارس حكائنا كل ذلك تحت ضغوط أمريكية كالمعادة تشترط تحريك التطبيع مقابل تسهيلات أكثر فى المعونات والقروض ؟ أم لأنه سباق محموم بين مصر الرسمية ودول الخليج على كسب رضا



أبديل كاسيرو

## النصر الوطني والاشتراكية

تعليقا سريعا على ما جاء بعدد فبراير من «اليسار» بخصوص الضائقة المالية أقترح فتح حساب باسم المجلة - بأحد البنوك يساهم فيه كل وطني مخلص بما يقدر عليه حتى تظل «اليسار» رثة قدنا بنسيم الحرية النقي غير الملوث بأفان النفاق السلطوي أو أفضاليل الفكر المتأسلم.

وعن حديث العظيم كاسيرو، أوه التعبير عن اعجابي بهذا الرمز الراع الشامخ، وكلتي ثقة بأن الفوز والغلبة في النهاية للاشتركية.

وعن تواطؤ بعض قيادات الداخلية والنظام مع مجرمي الارهاب، أصرخ بكل قراي كفى تهاونا مع الحقنة.

ونداء الى قداسة البابا شنودة مني كمسلم أقول: تعن لكم ومنكم وبكم ولن ينسرق بيننا حتى الموت تمصر كانت وستظل امة واحدة.

أشرف حنفي على دبلوم دراسات عليها - اجتماع

عبد الصديق الحزير مصطفى عباس

وصلتنا تهنئتك الرقيقة .. واليسار .. وأهل اليسار .. ونحن أيضا نشمى لك ولكل الاصدقاء في مصر وخارجها عاماً جديداً سعيداً .. وغداً أفضل.

المحرر

## وزارة الاعلام والارهاب

ينحسر نشاط بيوت وتصور الثقافة المنتشرة في ربوع الوطن ستة بعد اخرى بسبب انحسار الميزانية، ومعظم هذا النشاط على الورق فقط والقائرون على العمل الثقافي في هذه الجهات، يتعذر لديهم الحفاظ، لانه عمل يتطلب نوعا من الحب والمسارة والتنقيب الدائم عن الهواة والشباب وتوثيق الصلة بهم. والنشاط الثقافي المتجدد يلي رغبات الواقع ويدعم المد الوطني والثقائلي ويطور فكر الناس ويؤثر فيه. ولكن ما يحدث ان الهيئة بالقاهرة تستأثر بالميزانية وتعطى الاقاليم ميزانيات ربع سنوية هزيلة مما جعل الهيئة كمسرح العرايس، وخيوط يتم تحريكها من فوق، ولا مجال للعمل الجاد الا من خلال هذه الحيلولة، ولأن الجميع يبحثون عن عائد فقد وصلت فرائد معرض السلع المعمرة المنتهى في أول نوفمبر الماضي الى ٥٥٪، فلن يبيعون؟ ومن يشتري؟ ولصالح من؟ وكيف تواجه وزارة الثقافة الارهاب وهي غير قادرة على استيعاب مرطقيها وفتح مجالات الابداع لشباب مصر؟

عبد الله الخطيب الاسكندرية

فاروق حسني



الركود ووقف الحال. ومن لا يصدق يتجول في بلد الصناعات دمياط!! يحيى النجار - دمياط

## وزارة الثقافة والارهاب

دمشت للهجوم على النائب جلال غريب بعد استجوابه لرؤس الثقافة، فالجميع يعلمون أن الارهاب الذي يقوم به اصحاب الرشاش والقنبلة يحرك السادة الذين اقتنوا بقتل د. فرج فودة. ويقترب د. نصر حامد ابو زيد عن زوجته. وان كنت ارى ان الاستجواب كان يجب تقديمه الى صفوت الشريف وزير الاعلام، الذي يترك لأجهزة اعلامه المسموعة والمرئية الحبل على الغراب لاتتقاء اصحاب هذه الفتاوى وفرضها على برامج الاذاعة والتلفزيون، ليجد المواطن نفسه، وقد فرض عليه من يبحث في الضائقة لا في العلم، يخرج علينا بأن هذا كافر وذلك مرتدا ثم يترك خلية أخرى مهمة تنفيذ الفتوى بالقتل أو برفع دعوى تفريق وخلافه.

غريب الشيخ امام جمعية الشبان المسلمين الدخيلة - الاسكندرية

سلوت الشريف



هذه الحجة لكي تكون حسولة العربة من غنائم الحكومة. وعن استرداد البضاعة علمت انها تردع عند مصادرتها في مخزن في حي شمال حتى يأتي البائع المسكين فيدفع ما لا طاقة له به، ويسترد نصف بضاعة بعد ان تكون قد تلفت بينما نصفها الاخر يكون قد تم نهبه. أي مبرر لتلك السلطة الفاشية للمسدودان على أرزاق الناس!! ويبقى سخطهم وحسرتهم واحباطهم قنبلة مرقونة جاهزة للانفجار، مما يجعلني أخطئ في شمال ومستشول البلدية ومحافظ الجيزة وحكومة عاطف صدقي لأسأل الرئيس مبارك مباشرة عما يمكن ان يقرله أو يفعل بعد ان علم بقصة بائع الخس وبائع الجزر... فقد منع ذلك الارهاب من كسب أرض جديدة... اليس كذلك!! باسم اللامى

## الفساد

## والركود... والانهيار

طلع علينا عام ١٩٩٤ بموجات جديدة للفساد والشراء الحرام على حساب الاغلبية الفقيرة كما طلع بانفاقية الحيات، وهي ايضا ثراء لاغنياء العالم على حساب فقرائه، والغريب ان مصر و٧٠ دولة أخرى مضارة وافقوا عليها. ومضمون الاتفاقية تحرير التجارة الدولية. وحكومة صدقي تنفذ بمنتهى الطاعة، ليستم تحرير تجارة الاتمشة والنسيج وتخفيض التعريفات الجمركية على المستورد منها ومصانعنا الوطنية لا تستطيع المساومة، خاصة وأن المارد الاسيوى يستيقظ، ونحن بين كماشة ثلاثية امريكية اوربية اسبورية - ورئيس حكومتنا يقول ان اقتصادنا يتف على قدم صلبة بينما الاسراق يسردها

## مشاغبات

اشقائها العرب، وأعلنت أن زواجها بإسرائيل لا يعنى استغنائها عن هؤلاء، الاشقاء، و ربطت بين إعادة تسخين السلام الفاتر وبين انسحاب إسرائيل من بقية الاراضى العربية المحتلة، واعتبرافها بالحقوق المشروعة للفلسطينيين.

ويبدو انه كان لابد وأن تقع حرب الخليج ليهزول العرب الى مدريد ليكون ذلك مبررا لكي يهزول الفلسطينيون الى اوسلو، ومع ان الجميع خلفوا برقع الحياء، إلا ان الجماعة فى مصر المحروسة لم يفضيوا، فهم يسعون الى علاقات عائلية تضم الجميع، وظلوا يحتفظون بالسلام فى الشلجة انتظارا لاتمام التسوية وبأن يحدث تقدم فى المباحثات الاقليمية قبل حدوث تقدم فى المباحثات الثنائية...

وفجأة اكتشف جماعتنا فى مصر المحروسة، ان بعض اشقائهم العرب، قد استغلوا انشغالها بهم، ليغازلوا إسرائيل، فيرسلون اليها النظرات والزفرات ويلعبون لها حواجبهم ويكتبون لها خطابات عاطفية ملتصقة، تبدأ بعبارة «كعبت لك على الورقة اللهمنى لانتك يا رايين اغلى من عيوتى»... ومع ان هذه المغازلات كانت تتم سرا، إلا ان إسرائيل قررت أن تفضحها، لتثبت للجماعة فى مصر ان اشقائهم العرب ليسوا مخلصين لهم، وانهم لا يستحقون تفجيرها للعلاقات الزوجية بينهما من أجلهم، فتصرفت بنفس الطريقة التى ورد ذكرها فى باب «كيد النساء»، وبدأت تسرب الى مصر انباء العروض القترية لتزويد الغاز الطبيعى لإسرائيل الذى ترددت مصر فى تزويده لها، واخبار المشروعات التى تبحثها تل ابيب مع دول عربية للمساهمة فى مشروعات لنقل الطاقة، محل محل قناة السويس وتنتهى بان تفقد القناة جانبها كبيرا من دخلها، وأعلن مسئول إسرائيلى ان تقليص مصر لتجارها مع بلاده - ضمن سياسة السلام الفاتر- لم يقلل من حجم التجارة السرية بين العرب، وبينها، إذ وصلت الى ٥٠٠ مليون دولار سنويا!

اما وقد فتحت مصر الدولار الاسرائيلى، فوجدت العرب مزقوقين بلا وصال او عمامت او قفاطين، فقد غضب جماعتنا، وهددوا بالويل والثبور، وطالبوا بتسخين العلاقات حالا يالا، مع إسرائيل، وبأن تقبل مصر «التحدى» فتشيت اهليتها لمناخسة العرب فى الدخول الى الدولار الاسرائيلى، بل وتسعى لطردهم منها

وهكذا اضافت الف ليلة الاسرائيلية الى تلك القصة من باب كيد النساء خاتمة اخرى غير التى تعود رسامو الكاريكاتير المعاصرين، ان يختصروها بها، إذ ما كاد الزوج يفتح باب الدولار، فيجد العشاق فى تلك الحالة الوصالية المحرجة، دون ان يكون احد منهم قد فاز بأى وصال مع الزوجة للعرب، حتى سألهم وهو يكاد ينفجر غيظا:

- انتو مين يا ولاد الكلب؟!

فأجاب الجميع فى نفس واحد:

- احنا بتتوع الغاز الطبيعى

وبينما تعلمت ضحكات الزوجة للعرب، كان الجميع قد اشتبكوا من جديد فى حرب اهلية عربية، ليست هى حرب الخليج، ولكنها حرب الغاز فى الدولار!

فى كتاب «ألف ليلة وليلة» فصل طريف بعنوان طريف بعنوان «هكايات مما ذكر عن مكر النساء وأن كيدهن عظيم»، وفيه حكاية خلاصتها أن امرأة فاتنة الجمال ذات سحر ودلال، كانت زوجة لأحد التجار، انشغل عنها بأصدقاء له، لا يطيق فراقهم، فأخذ يضى معهم كل وقته، وينفق عليهم كل امراله، ويضن عليها بحبه ويقترب عليها فى النفقة بينما استغل هؤلاء الاصدقاء انشغاله بهم عن زوجته، ليغازلونها من خلف ظهره، وحين لمحت له الزوجة بعدم إخلاصهم، ثار عليها وعنفها وانحاز لاصدقائه ضدها، فقررت أن تكشفهم أمامه، وتظاهرت بالاستجابة لمغازلاتهم، وضربت لكل منهم موعدا لكي يلتقاها فى حجرها فى ساعة حددتها مع فاصل زمنى قصير بين كل موعد والآخر.

وجاء الأول فاستقبلته وهى فى كامل زينتها... وسامرته وباسطته وما كاد يخلع عمامته وعيائه استعدادا للوصال، حتى سمعا دقات على الباب، فضربت الزوجة على صدرها وقالت: يا مصيبتى السوداء... جوزي رجع من السفر ثم فتحت دولارب ملابسها، ليهزول إليه العاشق وهو فى تلك الحالة الوصالية المحرجة، فيقع ساكنا ويكتم أنفاسه فى ركن منه، وأغلقت الزوجة الماكرة عليه باب الدولار، لتفتح باب المحجرة للعاشق الثانى، فتصامره وتبسطه، وقبل أن يتم المراد يثق الباب، فتزول الزوجة، لينتقل العاشق الثانى إلى الدولار، يدخل الثالث فينتقل من المياسطة إلى الدولار دون وصال بجمرة أن يحل موعد العاشق الرابع، وهكذا... حتى بلغ عدد العاشقين المزقوقين فى الدولار بلا وصال او عمامت او قفاطين وربما بلا قطع اخري من ملابسهم إلى ثلاثة وعشرين، وهو بالمصادفة عند الأقطار الأعضاء بجامعة الدول العربية، وتلك هى الحالة التى رآهم عليها الزوج وكان آخر الطارقين، فاستقبلته الزوجة وقادته إلى الدولار، ليرى مدى إخلاص اصدقائه فطاح فيهم ضربا حتى أعدهم العاقبة، وعاد إلى زوجته يضى معها كل أوقاته وينفق عليها كل أمواله وعاش معا فى أمان وسرور حتى أتاهم هادم اللذات ومفرق الجماعات وسبحان الحى الذى لا يموت.

ولابد أن هناك سببا وراء المجاذبية غير العادية لهذه النادرة المضحكة التى اقتبسها كثيرون من الكتاب العرب والأجانب، إلى أن وصلت إلى رسامي الكاريكاتير المعاصرين، فأضافوا إليها بعض التوابل، كأن يسأل الزوج الواقفين فى دولارب الملابس مثلا: انتو بتعلملوا إيه هنا يا ولاد الكلب؟... فيردون عليه فى نفس واحد: نتنظر الأتوبيس، وقد يكون السبب فى هذه المجاذبية أن الرجال منذ عهد ألف ليلة وليلة إلى عهدنا لم يكفوا عن ذلك السلوك الذى ينتهى بانتظارهم للاتوبيس فى الدولار، وهو ما تؤكد تلك الحادثة التى ذكرت فى هذه القصة ودفعتنى لى أكتب هذا المقال لأسلي صياملك!

فقد بلغنى أيها القارئ السعيد، ذو رأى الرشيد، أن الجماعة فى مصر المحروسة غاضبون، ذلك أنهم كانوا- منذ بداية عهد الرئيس مبارك- يتعمدون تبريد السلام بينهم وبين إسرائيل، بعد أن سخنه السادات حتى كادت العلاقات بين مصر وأشقائها العرب تشيط، فأضعف بذلك من مكانة مصر الدولية بل ومن قوتها التفاوضية مع إسرائيل وهكذا ما كادت مصر تسترد أرضها التى كانت محتلة، حتى انشغلت باعادة علاقاتها مع

اليسار/العدد التاسع والأربعون/مارس ١٩٩٤ (٨٢)